جامعة محمد خيضـــر - بسكـــرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

العلوم السياسية
علاقات دولية
علاقات دولية واستراتيجية
رقم: 041/ع س/ 2019

إعداد الطالبة :
بن عمر عشورة

يوم: 2019/7/2

البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011

أعضاء لجنة المناقشة :

أسعيد سعيد	أستاذ. د	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
زنودة منى	أستاذ . د – ب–	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
كحول وحيدة	أستاذ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية 2018/ 2019

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم عليا إتمام هذه الدراسة خمدا كثيرملئ السموات والأرض والصلاة والسلام على النبي المصطفى وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

إنه ليشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذتي القديرة الأستاذة الدكتورة زنودة منى التي تفضلت علي بقبول الإشراف على هذه المذكرة أدامها الله منارة للعلم يقتدى بها ، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتفظلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة المتواضعة وإبداء التوجيهات الصحيحة والملاحظات القيمة لتخرج المذكرة في أبهى حلى.

والشكر موصول إلى كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية بسكرة الذين أفاضو على طلاب العلم بغلمهم حفظهم الله وأدامهم معينا دافقا للعلم والمعرفة

شكرا لكم

إهداء

إلى روح والدي رحمة الله عليه

إلى أمي حفظها الله

إلى إخوتي وأخواتي

إلى عبد المؤمن وجواد الدين

إلى صديقتي مستاوي سعدية

وإلى كل من قدم لي المساعدة من قريب أو من بعيد مهما بلغ أثرها على عملي هذا

إلى كل هؤولاء لكم مني جزيل الشكر وعظيم الإمتنان وموصول بالدعاء الصادق

مقدمـــــة

شهدت الدراسات الأمنية تطورا بعد حقبة الحرب الباردة حيث بات مفهوم الأمن مفهوما واسعا لا يقتصر على القدرات العسكرية التي تسطرها الدولة لحماية نفسها بل توسع الأمن ليشتمل على العديد من الأبعاد والمستويات وهذا راجع إلى توسع دائرة التهديدات التي عرفتها البشرية وقد بات البعد الأمني بعد جد هام في العقيدة الأمنية لجل الدول من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها ومن هنا كانت السياسة الأمنية جزء من السياسة الخارجية التي تمثل الكل .

والجزائر كبلد له من الأهمية الكبيرة من الناحية الجيو استراتجية ؛ فهو ذو أبعاد إقليمية ومتوسطية وإفريقية وعربية، هذه الأبعاد الجغرافية المتعددة جعلت من سلوكها الخارجي له مكانة هامة خصوصا في جانبه الأمني؛ حيث كانت محل إهتمام القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كنموذج ناجح في محاربة الإرهاب وهو ما أعطى البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية أهمية على المستوى الدولي فارتفاع مخاطر التهديدات الإرهابية والحراك العربي منذ 2011 والتهريب عبر الحدود زاد من الانفلات الأمني في الشريط الحدودي ، فكان على الجزائر الأخذ في الحسبان هذه الأوضاع الخطيرة التي تعيشها المنطقة والتي تهدد وتمس البناء العقائدي والإيديولوجي للسياسة الخارجية الجزائرية فتاريخ 11 سبتمبر 2001 شكل مسار مفصلي في السياسة الخارجية الجزائرية .

و السياسة الخارجية تعتبر الإطار العام لرسم السياسة الأمنية للدول، قائمة على توظيف محددات عديدة منها المحدد الأمني لذلك كان على الجزائر إعادة تأسيس سياسة خارجية تحسن توظيف مفهوم البرغماتية و وفقا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كأحد المبادئ الراسخة، و تبني سياسة داخلية تكون محور تحركها باتجاه بيئتها الخارجية وبشكل خاص دول الجوار، الحاملة للعديد من التهديدات للمصالح الحيوية الجزائرية فالجزائر سعيا منها للحفاظ على أمنها عملت وفق إستراتيجية رسمتها وتبنتها من خلال سياستها الأمنية تتفق ودوافع وأهداف سياستها الخارجية .

أسباب اختيار الموضوع :

- **الأسباب الذاتية:**
- و تتمثل أولا في ميل الباحثة إلى الدراسات الأمنية وتأثيراتها على الأمن الداخلي والخارجي للدول والمجتمعات وعلى رسم السياسة الخارجية للدول.
- ومن جهة أخرى الانتماء الوطني للباحثة واهتمامها بالقضايا التي تمس بالأمن الجزائري في ضل التحولات الإقليمية والدولية (الحراك العربي، أزمة مالي).
- **الأسباب الموضوعية:** و المتعلقة بطبيعة موضوع الدراسة:
- أولا التأكيد على أهمية الأمن كأحد أبعاد السياسة الخارجية خصوصا في ظل توسع مفهوم الأمن وتعدد مصادر التهديد و تغير طبيعتها من جهة، إلى جانب حقيقة أن الواقع التفاعلي الدولي

والإقليمي كرس ضرورة التفاعل مع التهديدات الأمنية ومن زاوية الدور الذي يلعبه الأمن في رسم السياسة الخارجية ليس على مستوى الدولة فقط إنما في إطار تفاعلي جواري وإقليمي ودولي.

- تزامنت الفترة المعنية بالدراسة مع فترة حاسمة شهدت فيها جل بلدان العالم العربي حراكا واسعا تعددت توصيفاته (مصر، تونس، ليبيا) وتصعيد هذا الحراك في بعض البلدان إلى حالة حرب، الأمر الذي يستدعي البحث الأكاديمي حول هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأوضاع الإقليمية و الدولية في هذه الفترة. من خلال البحث حول محددات رسم هذه السياسة و البناء الإيديولوجي لها وأهم دوائر الاهتمام الخارجي الجزائري وبين أهم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر منذ 2011.
- إلى جانب ذلك تعتبر هذه الدراسة محاولة لإثراء المكتبة بدراسات تخص البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية ومعرفة مدى تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مع المتغيرات الإقليمية والدولية .

الدراسات السابقة للموضوع:

لأن البحث العلمي حلقة متصلة ببعضها البعض، فكل جهد علمي لابد أن يكون قد سبقته جهود علمية أخرى متمثلة في دراسات سابقة. ولإنجاز هذه الدراسة استعانت الباحثة بالعديد من الدراسات التي تناولت اشكاليات مشابهة او مرتبطة بموضوع الدراسة على غرار:

- كتاب "السياسة الأمنية الجزائرية : المحددات ، الميادين ، التحديات " لمؤلفه منصور لخضاري والذي ألفه سنة2015 ،حاول من خلال دراسته هذه التطرق لمحددات السياسة الأمنية الجزائرية مرورا بتحديات هذه الأخيرة لينهي دراسته بتقويم للسياسة الأمنية الجزائرية .
- دراسة بعنوان البعد الأمني للسياسية الخارجية الجزائرية بإتجاه دول الربيع العربي منذ 2011 للباحث محمد سنوسي والتي تناول فيها الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية وأثر التهديدات الأمنية على الخارطة الإدراكية لصانع القرار في الجزائر .
- عبد النور بن عنتر ؛ البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا ، الحلف الأطلسي ، والذي ألفه سنة2005 يتناول فيه أهم المحددات والتطورات الأمنية الأوروبية والأطلسية و تداعيتها على أمن الدول العربية عموما والجزائر خصوصا.
- دالع وهيبة ؛ " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999- 2014"هي أطروحة دكتوراه نوقشت في 2015 تناولت فيها الباحثة دور الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي مع ابراز أهم التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة.

<u>الإشكالية:</u> تشكل العلاقة بين السياسة الخارجية والأمن غاية لدى كل فواعل العلاقات الدولية بدءا من مستوى النظام الدولي إلى غاية مستوى الفرد وتزامن ذلك مع بروز تهديدات جديدة تباينت مداخلها في المجال السياسي والأمني فالجزائر من البلدان التي عرفت وواجهت العديد من التحديات سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى الدول المجاورة وهو ما تعمل الدولة الجزائرية على تجاوزه من خلال ربط المجال السياسي بالأمني وهذا ما يطرح الإشكالية التالية :

ماهو دور البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية في التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها منذ 2011 ؟

و يندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي العلاقة بين الأمن والسياسة الخارجية ؟
- ما هي أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية؟
- فيما تكمن التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011؟
- كيف تعاملت السياسة الخارجية الجزائرية مع التحديات المطروحة؟

الفرضيات: كإجابة مؤقتة على الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

⇐ كلما توسع مفهوم الأمن و تعددت المخاطر كلما حاولت الجزائر وضع إستراتيجية متكاملة للتعامل معها.

⇐ يعتبر التنسيق الأمني مع دول الجوار أهم ركيزة في السياسة الخارجية الجزائرية للتعامل مع التحديات المحيطة منذ 2011.

⇐ يعتبر التعامل الجزائري مع التحديات المحيطة منذ 2011 تعامل محدود في ظل قاعدة عدم التدخل.

<u>الأدوات المنهجية:</u> وتتمثل في :

المنهج الوصفي: لدراسة ظاهرة معينة لابد من وصف هذه الظاهرة وصفا دقيقا ولهذا تم اعتماد هذا المنهج لشرح بعض المتغيرات التي يتضمنها موضوع الدراسة نظرا لارتباط السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الأمني بالعديد من المتغيرات المؤثرة والهامة .

منهج دراسة الحالة: هنا يظهر الجانب التطبيقي للدراسة والربط الوظيفي بين النظرية والتطبيق وقد تم استخدامه في الفصل الثاني والثالث من خلال دراسة الجزائر نموذجا وكيفية تفاعلها مع التحديات المتعددة ورصد إستراتجية تعاملها مع كل هذه التهديدات الأمنية على مختلف المستويات .

أداة تحليل المضمون: من خلال تحليل مضمون العديد من المواد القانونية في الدساتير الجزائرية و القوانين المختلفة.

المقاربات النظرية :

السياسة الخارجية حقل معرفي ضمن مواضيع السياسة له موضوعه الخاص مما يفرض بالضرورة الحديث عن نظريات دراسة السياسة الخارجية وتحليلها منها نظرية الدور في السياسة الخارجية ونظرية صنع القرار نظرية السياسة الخارجية المقارنة فقد حاولت هذه النظريات تفسير وشرح تغيرات في مسار سلوك الدولة اتجاه الدول الأخرى وتقديم أطر نظرية متكاملة لفهم هذا السلوك .

تبرير خطة الدراسة:

تم تقسيم خطة الدراسة إلى ثلاثة فصول ، الفصل الأول : تم التطرق فيه للجانب النظري للدراسة بعنوان التأصيل المفاهيمي للفصل ويظم مبحثين بدءا بالمبحث الأول الذي ضم ثلاثة مطالب تطرقنا فيه إلى الدراسة المرجعية للأمن أما المبحث الثاني المعنون بالدراسة النظرية للسياسة الخارجية التي تضمنت ثلاثة مطالب

لننتقل إلى الفصل الثاني المعنون بهندسة السياسة الخارجية الجزائرية الذي ضم ثلاث مباحث ؛ أولها محددات السياسة الخارجية الجزائرية إلى الإطار التوجيهي للسياسة الخارجية الجزائرية انتهاءا بمؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية لنختم الفصل الثالث بعنوان التوجهات الأمنية الجزائرية منذ 2011 يشمل مبحثين بداية من التحديات الإقليمية والدولية ننتقل إلى الإستراتجية الأمنية الخارجية للجزائر.

صعوبات الدراسة:

كغيرها من الدراسات لقد واجهتني العديد من الصعوبات منها صعوبة ترتيب الأدبيات النظرية التي عالجت موضوع الأمن بسبب الكم الهائل من الأطروحات الأمنية مما يجعل الإلمام بمختلف هذه الأطروحات غاية يصعب إدراكها إضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة في ظل قلة الكتب التي تتطرق للسياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الأول :

التأصيل المفاهيمي للدراسة

تنال الدراسات الأمنية الإهتمام الكبير من قبل الباحثين في مجال العلاقات الدولية ؛ ويعتبر البعد الأمني مرتكزا أساسيا في الدراسات السياسية والدولية، خاصة بعد فترة الحرب الباردة وقد شهد هذا الأخير تطورا نتيجة مراجعات أساسية للدراسات الأمنية ؛نحو إعادة هيكلة ما هو تقليدي وفقا لما هو حديث ؛ فقد تطوّر مفهوم الأمن نظرا لتحول طبيعة التهديدات وأنماط التفاعل في النظام الدولي وتغير مفهومه من مفهوم مرتبط بالقوة العسكرية إلى مفهوم أشمل وأبعد من ذلك. وفي خضم هذه التحولات ظهر الأمن بأبعاد ومستويات جديدة؛ نتيجة التهديدات التي أصبحت تتربص بالدول داخليا وخارجيا.

وإن واقع العلاقات الدولية يستدعي بالضرورة التفاعل بين الدول و تترجم هذه التفاعلات إلى سياسة خارجية حيث أن هذه الأخيرة هي المفتاح الذي يحدد تفاعل و حضور الدولة بشخصيتها في المجتمع الدولي و يرتبط نجاح السياسة الخارجية على كافة الأصعدة لأي دولة بسلوكها السياسي و ردود الأفعال الدولية اتجاهها ومدى تغلغلها والتأثير في بيئتها الخارجية.

كما ترتبط السياسة الخارجية بالبعد الأمني الذي يعنى بإيجاد إستراتيجية شاملة ومتكاملة تختص بتحقيق أمن الدولة في الداخل والخارج؛ مما يحقق لها الأهداف المسطرة لتحقيق الإستقرار والتقدم. وإن تحليل السياسة الخارجية للدولة يقتضي الفهم الشامل و الدقيق لها عن طريق توظيف المقاربات والنظريات المناسبة لذلك وبناءا عليه سوف يتم في هذا الفصل؛ معالجة وضبط مجموعة من المفاهيم مع رصد بعض المقاربات النظرية وفقا للتقسيم التالي :

المبحث الأول : الدراسة المرجعية للأمن

المبحث الثاني : الدراسة النظرية للسياسة الخارجية

المبحث الأول : الدراسة المرجعية للأمن

لقد مثل الأمن المحور الأساسي في اهتمامات الدول من منطلق ارتباطه بسيرورتها وبقائها وتحقيق أهدافها الوظيفية على المستوى الدولي عن طريق العديد من الوسائل والتي من أبرزها السياسة الخارجية، و قد خصص هذا المبحث لضبط دراسة تطور مفهوم الأمن من خلال التعريف بالمصطلح من الناحية اللغوية و الإصطلاحية ومحاولة تتبع مسار تطوره كمطلب أول، أما المطلب الثاني فيتعلق بتحليل مستويات الأمن وأنواعه . وأخيرا يتضمن المطلب الثالث دراسة أهمية الأمن في السياسة الخارجية.

المطلب الأول : تطور مفهوم الأمن

يعد الأمن من المفاهيم ذو المدلولات المتعددة التي يصعب على الباحث دراسة تطوره دون اللجوء إلى تحديد مفهومه وضبطه ومن الصعب ضبط مفهوم محدد للأمن؛ ذلك لأنه من المفاهيم غير المتفق عليها، شأنه شأن الكثير من المصطلحات المتداولة، لذلك سيتم عرض المفهوم اللغوي، ومن ثم المفهوم الاصطلاحي لتدارك المصطلح وتحليله وتتبع مسار تطوره .

أولا _ تعريف الأمن

1ـ التعريف اللغوي للأمن: أن الأمن في اللغة يشير إلى: حالة التحرر من الخوف والحاجة، وهو غياب للخطر وإشاعة للأمن ،الاستقرار ،الطمأنينة، الثقة وعدم الخيانة بحيث تعرفه العديد من القواميس والمعاجم في هذا المنحى .

يعرفه المعجم العربي (مختار الصحّاح):« كلمة " **أمن**" من باب فَهِمَ وَسَلِمَ،" **أَمِنَ** " أَصلها أَأْمَن بهمزتين لُيِّنَتْ الثانية للتخفيف، والأمن ضد الخوف»[1].

كما يعرفه ابن منظور ضمن معجمه " لسان العرب" : « الأَمْنُ مِنَ الأَمَانْ والأَمَانةُ بِمَعْنًى: وَقَدْ أَمِنْتُ فَأَنَا آمنٌ وآمَنْتُ غَيْرِي مِنَ الأَمْنِ والأَمان. والأَمْنُ ضِدُّ الْخَوْف والأَمَانَةُ ضِدُّ الْخِيانة »[2].

كما يعني الأمن: « الطُمَأنِيْنَة والرّاحة والسُّكونْ، وهو نَقِيضُ الخَوْف وغِياب التّهْديدْ والمَخَاطِر» ومن هذا قوله تعالى :﴿ ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ۝٤ ﴾ سورة قريش الآية 4.

كلمة الأمن "**security**" جاءت أصلا من كلمة "**securus**" اللاتينية، وهي تعني التّحرر من الخطر ثم تطورت إلى" **securitat** " ثم إلى "**securitas**" حتى أصبحت في الإنجليزية "**security**"[3].

---

[1]– محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ؛ قاموس مختار الصحاح . القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1950. ص 38.

[2]– جمال الدين ابن منظور؛ لسان العرب . المجلد 01 ، الجزء 03 . القاهرة : دار المعارف ، [د، ت، ن] . ص 140.

[3]– علي الصاوي؛ "الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي المصري من 1974– 1981". رسالة ماجستير.(جامعة القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1988). ص 8.

2- الدلالة الإصطلاحية للأمن :

كثيرا ما ارتبط الأمن بمتغير التهديد أو اللاأمن لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن بدون اللاأمن "**inseucrity**" والعكس صحيح. ، قد أشار إليه **ميكائيل ديلان** (Michael Dillon) في محاولة منه لتحديد مفهوم الأمن حيث رأى أن: « الأمن مفهوم مزدوج ؛ حيث لا يعني فقط وسيلة التّحرر من الخطر،بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا»[1].

وقد عرّفته موسوعة السياسة بأنه :« تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي»[2]. أما من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني:« حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية»[3].

من أبرز تعاريف الأمن كذلك تعريف الأمم المتحدة : " الأمن من حيت المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي، أو إكراه اقتصادي، بحيث تتمكن من المضي قدما نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها[4].

ما يلاحظ أن جل التعاريف سابقة الذكر ركزت على القوة الأجنبية كطرف أساسي في فقدان الأمن، في حين أن اللاأمن يمكن أن يكون تهديدا داخلي أو تهديدا غير مادي ، كما تمّ ربطه بالدولة كفاعل أساسي وهو ما يربط الأمن بالمفهوم التقليدي .

وللتقرب أكثر إلى معاني الأمن ، نورد أهم التعاريف المقدمة من قبل بعض المفكرين، لنصل في الأخير إلى وضع تعريف إجرائي للمفهوم:

عرّف **والتر ليبمان** (Walter Lippman) الأمن على أنه:« من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر »[5]. وعرفه **باري بوزان** (Bary Buzan) على أنه :« العمل على التحرر من التهديد» .[6]

---

[1] - Michel Dillon ; politics of security. Routledge London:1996,pp 121, 122.

[2]– أحمد فريجة ،لادمية فريجة ؛ "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة ". دفاتر السياسة والقانون. العدد: 14. الجزائر ، جانفي 2016. ص159.

[3] – أشرف علام ؛ مشروع قناة البحرين والأمن العربي . القاهرة : مجموعة النيل العربية ،2008. ص 70.

[4]– سليمان عبد الله الحربي؛ "مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه وتهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد: 19، صيف 2008 .ص 01.

[5]– جون بيليس، ستيف سميث ؛عولمة السياسة العالمية . تر: مركز الخليج للأبحاث . دبي : مركز الخليج للأبحاث ،2004. ص414.

[6]– عبد النور بن عنتر؛ البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية، 2005. ص 13.

ما يلاحظ على هذه التعاريف أنها تطرقت لمفهوم الأمن بمفهومه الموسّع و ركز **ولتر ليبمان** و **بوزان** في تعريفهما على الأمن الثقافي أو ما يعرف بالأمن الهوياتي من خلال الحفاظ على اللغة والدين والعادات والتقاليد التي تعبّر عن قيم وذاتية الأمة .

لذلك يمكن تعريف الأمن كتعريف إجرائي على النحو التالي: الأمن هو عكس الخوف أي شعور الفرد بالراحة والطمأنينة ، كما يعني غياب أي تهديد يمس قيم الأفراد .

ثانيا_ تطور مفهوم الأمن وتوسع مجالاته :

تغير المفهوم التقليدي للأمن ولم يعد محددا في النطاق العسكري بل توسع نطاقه وامتد ليشمل تحقيق الأمن في مجالات عديدة ؛ وهو ما جعل الكثير من منظورات العلاقات الدولية تضطر لإعادة النظر في أطروحاتها حول مفهوم الأمن .

ارتبط مفهوم الأمن في دراسة السياسات الدولية تقليديا بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي فالمنظور التقليدي اهتم بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تتهدد وحدتها الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى[1].

وهكذا فإن الأمن اعتبر مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، ويعود ذلك إلى ارتباط الدراسات الأمنية بالمدرسة الواقعية التي كانت تهتم بالدولة كفاعل رئيسي و وحيد في العلاقات الدولية لفترة طويلة من الزمن. كما حاولت الدراسات النقدية بدورها تغطية نقائص هذا التصور، بحيث رفضت ربط الأمن بالحرب ودعت بدلا من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية، وقد تزعمها **جون قالتينغ**(Johan Galtung) بدعوته إلى السلام الإيجابي و بمفهومه الخاص بالسلام المستقر. فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب الحرب (العنف المباشر) بل يجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك القضاء أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر وقد تدعمت وجهة النظر الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن من خلال تقرير(Egon Bahr) المقدم للجنة "Palme" (1982) والذي عنونه "الأمن المشترك". فهناك أشكال أخرى من المخاطر التي تتهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتى ثقافية، كما وقد يكون وراءها فاعلين آخرين غير الدولة كالمنظمات الإرهابية [2] .

وأدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة كالأمن المتكامل ، والشراكة الأمنية، والأمن المتبادل و الأمن التعاوني بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتوائها كل التهديدات. لكن ورغم تعدد هذه التسميات إلا أنها لا تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم، أين تلعب الدولة دورا حصريا.

---

[1]– مارسيل ميرل ؛ سوسيولوجيا العلاقات الدولية . تر: حسين نافعة ، القاهرة : دار المستقبل العربي ،1986. ص52.

[2]– عادل زقاع ؛ " إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي – ". تاريخ الإطلاع 2018/12/7. الساعة 15:48. متحصل عليه : https://en.calameo.com/books/0008683167408a3ccd6dc

ومقابل هذه الاتجاهات التنقيحية ظهر الاتجاه ما بعد البنيوي الأكثر طعنا في الصياغة التقليدية، بحيث يدعو إلى إعادة النظر ـ ليس في وسائل التهديد ومصادرها فحسب ـ بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن إذ أن الأمن من خلال هذا المنظور ما بعد الحداثي يجب ألا يقتصر على حماية الدولة وتعزيز رفاهها بل يفترض أن يهتم أيضا بحماية الفرد والمجموعة وتعزيز رفاههم [1].

ومن هنا فإن الأمن لم يعد يرتبط بأمن الدولة في الشق العسكري أو قدراتها على مواجهة العدو فقط بل امتد لكافة الأبعاد الأخرى فهو: مجهود يعبّر عن رغبة حقيقية في تحديد الأخطار والتهديدات التي تواجهها البشرية ومحاولة التصدي لها من خلال رسم سياسات أمنية وربط كل منها ببعد محدد من أجل تحقيق أمن إنساني متكامل من جميع النواحي .

المطلب الثاني : مستويات الأمن وأبعاده

بعد التطرق لتطور مفهوم الأمن ومحاولة الكشف عن أهم التغيرات التي طرأت عليه تبعا للأحداث التاريخية التي مر بها هذا المصطلح ،خاصة نهاية القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة وبروز فواعل تحت وما فوق الدولة ، سيتم التطرق إلى مستويات وأبعاد الأمن .

أولا _ مستويات الأمن

لقد تعددت مستويات الأمن تماشيا مع الدوائر المهمة كالدائرة الفردية والوطنية والإقليمية الدولية وأخيرا الدائرة الأشمل ألا وهي الدائرة الانسانية و سنتعرض بالدراسة لكل المستويات فيما يلي:

2. الأمن الفردي (National Security): بمعنى توفر الحاجات الأساسية اللازمة لقيام الفرد بوظائفه الحيوية والاجتماعية كعضو في جماعة . ويمارس المجتمع نوعا من الضبط الخارجي الرسمي وغير الرسمي (الثقافة) ،كما يزرع آليات ضبط داخل الفرد (الضمير) تمثل المجتمع في إشباع الحاجات بالطرق المقبولة اجتماعيا[2].

1.الأمن الوطني (National Security): يعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا وخارجيا، وتنتهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك، بما فيها الصراع المسلح للحفاظ عليه وهناك من يرى أن مفهوم الأمن الوطني يقوم على فريضتين أساسيتين هما:

- توافر صفة المجتمع الوطني في الجماعة السياسية .
- وجود إطار نظامي لهذا المجتمع في صورة دولة مستقلة ذات سيادة[3].

---

[1] – نفس المرجع .

[2]– ذياب موسى البداينة ؛ الأمن الوطني في عصر العولمة . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 . ص 64.

[3]ـ أشرف علام ؛ مرجع سابق .ص ص71، 72.

3. الأمن الإقليمي (Régional Security): يرتبط هذا المستوى من الأمن بالنظام الإقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء أكانت منسجمة أو متناقضة[1].

4. الأمن الدولي : (Universal security): يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم[2] ؛ في سياق هذا المستوى تتولى الأمم المتحدة كهيئة دولية مسؤولية استتباب الأمن والحفاظ عليه على المستوى العالمي؛ حيث يشير إليه بعض المحلّلين بمصطلح الأمن الجماعي(Collectiv security) ذلك أن هذا المفهوم يرتبط بالتزام كل الأطراف باتخاذ تدابير جماعية لمواجهة أي عمل عدواني من جانب أي دولة ضد دولة أخرى ، ومن جوهر هذا المفهوم أيضا أن له ترتيبات ـ آليات يستند إليها ـ لا يرتبط بوجود خصم أو تحالف مسبق[3].

5. الأمن الإنساني : (Human security) أو الأمن البشري هو نقطة تحول في الدراسات الأمنية وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن من يعشون داخل الدولة، وفي إطار حدودها ؛حيث أعيد إحياء هذا المفهوم على مستوى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994[4].

وهو يرتبط بجانبين رئيسين هما :

الأول : السّلامة من التّهديدات المزمنة مثل الجوع ، المرض والاضطهاد.

الثاني : الحماية من الإختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية للبشر على جميع المستويات والأماكن[5].

ومنه يمكن القول أن: الدولة الآمنة هي الدولة التي حققت قدرا كافيا لأمنها وأمن مواطنيها في جل المستويات لضمان أكبر قدر من الحريات والحقوق الأساسية وضمان أكثر للرفاهية الإجتماعية .

---

[1]– قريب بلال؛ " السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه : التحديات والرهانات ". رسالة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، 2011) . ص 30.

[2]– جمال زكريا قاسم وآخرون ؛ الأمن القومي العربي : أبعاده ومتطلباته . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993. ص22.

[3]– بن عبد الرزاق حنان ؛" تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة : دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936". أطروحة دكتوراه .(جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2017) . ص 23 .

[4]– محمد أحمد علي العدوي ؛ "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة ". جامعة أسيوط : مركز الإعلام الأمني، [د ، ت ، ن] . ص ص 4،5 . تاريخ الإطلاع : 2018/12/5، الساعة 13:00. متحصل عليه : www.policem c.gov.bh/reports/2011/.../634370196843147393.pdf

[5]– عزيزة بدر ؛" الأمن الإنساني في دول حوض النيل". مجلة السياسة الدولية . العدد: 181. القاهرة : مركز الأهرام،جويلية 2010 . ص 29 .

ثانيا- أبعاد الأمن :

ميّز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سبعة أبعاد أساسية للأمن. ضمن ما يعرف بالأمن الإنساني بإعتباره المفهوم الأشمل للأمن وهي:

1 . الأمن الصحي: يقصد به تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض ، كما توفر له أيضا الحق في التداوي و في الاستشفاء و في الوقاية منها .

2 . الأمن الغذائي : يستدعي توفير الغذاء الصحي الكافي باستمرار و بشكل يحقق التوازن في نمو الإنسان و في بقائه في صحة جيدة مع توافر الجهود الدولية من أجل منع وقوع كوارث المجاعة و سوء التغذية، كما يجب على الدولة أيضا توفير أمنها الغذائي .

3. الأمن الفردي : الخاص بتمكين الإنسان من تحقيق خصوصياته العقائدية واللغوية والثقافية، في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص و العدالة في التوزيع.

4. الأمن الثقافي : يقتضي بالتّمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية دونما استثناء باسم أمن الدولة أو ضرورات التجانس المجتمعي[1].

5. الأمن المجتمعي : الذي يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية/ الدينية اللغوية/العرقية) و ضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي و عادل .

6.الأمن السياسي: يشير إلى تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية و السياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي.

7. الأمن البيئي : يقصد به خلق السياسات و الآليات و القوانين التي تدرج في منطقها العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة [2] .

وبهذا أصبح الأمن يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة تتعلق بحماية حدود الدولة وقدراتها العسكرية فحسب بل هو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة فالأمن توسع ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة بالتالي فنتيجة لتشعبه، فإننا نجده يشمل كل زاوية من حياة الأفراد والمجتمعات وفي جوهر اهتمامات كل الدول .

---

[1]- أمحند برقوق؛ " الأمن الإنساني مقاربة إيتمو- معرفية " . تاريخ الإطلاع : 2018/12/15 ، الساعة 20:41.
متحصل عليه :

http://berkouk- mhand.yolasite.com

[2]- نفس المرجع .

المطلب الثالث : أهمية الأمن في السياسة الخارجية

إن الحديث عن السياسة الخارجية لا يمكن أن يؤسس إن لم يكن للحديث عن الأمن طرف فيه ، لأنه من الضروري عند رسم أي سياسة خارجية لأي دولة لا بد من التوقف عند نقاط ارتكاز أساسية ألا وهي البعد الأمني للبيئة المحلية والإقليمية والدولية التي تتفاعل ضمنها هذه الدولة وعليه سيتم ضمن هذا المطلب تحديد العلاقة الرابطة بين الأمن والسياسة الخارجية وأهمية البعد الأمني بالنسبة للسياسة الخارجية لأي دولة.

إن إعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها مرحلة الثورة في الدراسات و الشؤون الأمنية، خاصة مع تزايد أهمية و وتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية لاسيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها[1].

حيث يذهب ريتشارد ليتل إلى أنه ابتداء من نهاية الستينات وبداية السبعينات بدأت أصوات من داخل العلاقات الدولية تجادل بأن طبيعة السياسة الدولية وبنية النظام الدولي قد عرفتا تغيرا كبيرا . ولقد جادلت بالخصوص أن التقسيم أو الفصل الذي أقامته النظرية الواقعية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لم يعد ممكنا،وكنتيجة لذلك ليست الحدود فقط بين الدول قد تلاشت ، بل إن محركات ومحددات السياسة الدولية أصبحت تنبع من داخل الدول أو السياسات المحلية ، وبالنتيجة تغيرت مصادر تفسير السلوك الخارجي للدول وذلك بالانتقال من بنية النظام الدولي إلى بنية الدولة ذاتها ، وهذه التطورات وصفت بأنها تطور طبيعي لظاهرة الاعتماد المتبادل [2].

وقد دافع عن هذه الفكرة الليبراليين الذين يرون تحولا عميقا قد مس جوهر العلاقات الدولية، كما أنه قد أعاد ترتيب الأولويات والموضوعات في السياسات الخارجية للدول . فلم تعد القوة وتحقيق الأمن هي فقط ما يهم الدول (مسائل السياسة العليا) وإنما توسعت اهتماماتها لتشمل الإقتصاد والرفاه الاجتماعي أو مسائل السياسة الدنيا بتعبير **جوزيف ناي**(Joseph Nye). ولم تعد النزاعات المسلحة واختلال ميزان القوى العسكري هما فقط مصدرا التهديد الوحيد للأمن الدولي، بل تعددت وتنوعت هذه المصادر. وأعيد تعريف الأمن الدولي بشكل يدمج الأخطار الجديدة التي تهدده [3].

---

[1]– James N. ROSENAU ; The United Nations in a Turbulent World. London: Lynne Rienner publishers, 1992. p 28

[2]– محمد الطاهر عديلة؛ "الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي". دفاتر السياسة والقانون ، العدد :15، جوان 2016 . ص 247.

[3]– نفس المرجع ؛ ص 251.

لأن التهديدات الجديدة ذات الصبغة العالمية باتت تفرض وجود ظاهرة التعاون و الاعتماد المتبادل وتفعيلها، حيث يعتبر التعاون في المجال الأمني فيما يتعلق بإجراءات الوقاية من الجريمة ومكافحتها من خلال اتفاقيات مكتوبة أو نتيجة اتفاقيات شفهية ، أو حتى نتيجة علاقات مباشرة بين المسؤلين عن الجهات الأمنية نتيجة مصالح مشتركة لبلديهما والغاية من هذا كله هو تحقيق أهداف مشتركة لكل منهما، تسهم في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار لكل الدول والمجتمعات سيما أن الآثار المترتبة على تفشي بعض الجرائم ومنها الإرهاب لا تؤثر على دولة فحسب بل تلحق آثارها بدولة أو حتى دول أخرى [1].

كما أن بروز أبعاد الأمن المختلفة كالأمن البيئي، الإقتصادي ،الأمن البشري، واقع لا مفر منه لأن التهديدات الأمنية أصبحت أمرا يتجاوز إمكانيات الدولة التقليدية مما يقتضي بدوره سلوكا تعاونيا مشتركا بين الدول، ولهذا فإن أبرز مميزات النظام الدولي الحالي هو تداخل المنظومات الأمنية على نحو شديد التعقيد ، واتساع مفهوم الأمن القومي الذي لا يقف عند حدود الدولة ، وإنما أيضا يتصل بما يجري في خارجها وبما تقوم به الدول الأخرى على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية وحتى البيئية، فإنعدام حقوق الإنسان على سبيل المثال و غياب برامج التنمية البشرية ومشاريع التنمية الإقتصادية دفع ببعض المجموعات البشرية إلى الهجرة غير الشرعية ، الإرهاب ، التطرف ، هذه الظروف الخارجية الجديدة ذات الأبعاد الأمنية جعلت من صناع السياسة الخارجية في بلدانهم يواجهون ضغوط عند رسم السياسة الخارجية [2].

بالإضافة إلى هذا يرى كل من **جوزيف ناي** و**روبرت كيوهن**(Robert Keohane) أن الاعتماد المتبادل وبروز الفواعل وتصدر الاهتمامات الإقتصادية والبيئية... للأجندة الدولية لا يجب أن يعميهم عن مأزق الفوضى الذي يعانيه النظام الدولي وأن الاعتماد المتبادل وحده لن يكفي لتحقيق السلم والأمن دون وجود مؤسسات دولية قادرة على التخفيف من حدة الفوضى الدولية والمشكلات الناجمة عنها. بما يعني أن تحقيق الدول للأمن لا يتوقف عن حجم المبادلات أو كثافة العلاقات بقدر ما بتوقف على فاعلية الأدوار التي تؤديها الدول والمؤسسات الدولية في سبيل إرساء معالم الأمن [3].

من هنا يمكن القول أن البعد الأمني مرتكز أساسي في رسم السياسة الخارجية بفعل تشابك العلاقات الدولية، بحيث أن حدوث أزمة سياسية أو إقتصادية في أي دولة داخليا تنعكس آثارها بصفة سريعة على باقي الوحدات الدولية ومنه يصبح من الصعب فصل العوامل الخارجية عن العوامل الداخلية ، ومن ثم يتطلب رسم سياسات خارجية للتصدي لمثل هذه التهديدات .

---

[1]– عميد محمد بن حميد الثقفي ؛ التعاون الدولي أثره في مكافحة الإرهاب. الرياض : [د، د، ن] ، 2013. ص 4

[2]– عبد الله يوسف سهر محمد ؛ " الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط ". السياسة الدولية . العدد : 160، أفريل 2005. ص 12.

[3]– محمد الطاهر عديلة ؛ مرجع سابق . ص253.

المبحث الثاني : الدراسة النظرية للسياسة الخارجية

تمثل السياسات الخارجية للدول محورا أساسيا ومهما ضمن محاور العلاقات الدولية وتعتبر السياسة الخارجية هي الأداة التي تتواصل بها الدولة مع المجتمع الدولي فبواسطتها تتعامل مع غيرها من الدول سواء في أوقات السلم أو الحرب وهي أيضا المرآة العاكسة للنظام السياسي لتلك الدولة، وقد تم تخصيص هذا المبحث لدراسة تعريف السياسة الخارجية كمطلب أول ومن ثم التطرق إلى أدوات ومحددات السياسة الخارجية ضمن المطلب الثاني ، أما المطلب الثالث فقد تناول بالدراسة النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية

إن مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم ذات المدلول الغامض الذي لا يزال يعاني من عدم وجود تعريف محدد وضابط له، حيث نجد عدة تعاريف متباينة من حيث التدقيق أو العموم في تحديد مفهوم السياسة الخارجية وهو ما سيتم طرحه ضمن هذا المطلب .

تعريف **فيرنس** و **سنايدر** (Furnis and snyder) إن السياسة الخارجية هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل[1]. لقد أشار هذا التعريف إلى وظيفة تؤديها الدولة لا إلى السياسة الخارجية بحيث إقتصر تعريفهما على أن السياسة الخارجية مجرد منهج للعمل تتخذه الدولة عند تعرضها لمشكلة ما، كما أنه لم يورد الفرق الموجود بين السياسة الداخلية والخارجية .

كما عرفها **تشارلز هيرمان** (Charles Herman) بقوله:«أن السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية» .[2] حيث اقتصر تعريفه على اعتبار السياسة الخارجية مجرد سلوكيات ونشاطات فقط في حين أنها تحتوي العديد من الأوجه فهي مجموعة القرارات والسلوكيات والنشاطات والبرامج والاستراتيجيات، وفي ذات المعنى يعرف **باتريك مورجان** (Patrick Mmojn) السياسة الخارجية بأنها:« التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية،أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الأخرين » [3].

ما يلاحظ على جل هذه التعاريف أنها ربطت السياسة الخارجية بتصرفات وسلوكيات صانعي القرار وأبعدت كل البعد السياسة الخارجية عن مضمارها الرئيسي ألا وهو رسم السياسات والإستراتيجيات وتحقيق الأهداف.

---

[1]– محمد السيد سليم ؛ تحليل السياسة الخارجية . ط2 ، القاهرة : مكتبة النهضة العربية، 1998.ص 07 .

[2]– نفس المرجع . ص 09

[3]– أحمد نوري النعيمي ؛ السياسة الخارجية . الأردن : دار زهران ، 2010. ص 20.

وهناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها: «الخبرة المتراكمة التي تنتج عن اتخاذ قرارات كثيرة ومستمرة، وتحت ضغط ظروف دولية متقلبة وغير مستمرة ، والتي تحاول بها الدول أن تحمي مصالحها وتحقق طموحاتها، التي ترفع من مستوى نفوذها أو مكانتها في المجتمع الدولي» [1]. أشار هذا التعريف للسياسة الخارجية بوصفها عملية لصنع القرار الخارجي للدولة بهدف حماية كينونتها وتحقيق مصالحها وفي أصعب الظروف .أما فيما يخص المفكرين والباحثون العرب أيضا لم يجمعوا على تعريف جامع للسياسة الخارجية فعرفها **محمد السيد سليم** بأنها : « برنامج العمل الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البرامج من أجل تحقيق أهداف محددة في القانون الدولي » [2].

أما **فاضل زكي** فقد عرف السياسة الخارجية على أنها:« الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول» [3]. أي أنها القالب الرسمي الذي تجرى فيه العلاقات المتبادلة.لكن هذا التعريف يبدو أكثر تضيقا لحقيقة السياسة الخارجية بحيث اختصر فاضل زكي السياسة الخارجية في رسم العلاقات الدولية بين الدول فيما بينها بيد أن السياسة الخارجية تمارس مع الدول وغير الدول من منظمات وفواعل أخرى.

وهو ما أشار إليه **ناصيف يوسف حتي** في تعريفه للسياسة الخارجية بأنها: « سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي ، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا متنوعة موجهة نحو دولة أو نحو وحدات دولية في المحيط الخارجي من غير الدول ، كالمنظمات الدولية وحركات التحرر أو نحو قضية معينة»[4].

و قدم **جيمس روزنو** (James Rosenau) تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله أنها:« مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة » [5].أي أن السياسة الخارجية للدولة هي أداة تموقع ووسيلة للتعرف على البيئة الخارجية. ومن ثم محاولة التعامل مع الأطراف المشكلة لهذه البيئة سواء بالسلب أو بالإيجاب .

عموما رغم الاختلاف في وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية إلا أنها، تعبر عن مجموعة الأهداف المراد الوصول إليها من قبل الدول من خلال استخدامها للوسائل المتاحة.

---

[1]– إسماعيل صبري مقلد ؛ السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية . مصر: المكتبة الأكاديمية، 2013. ص 15.

[2]– أمين البار، منير بسكري ؛ مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية . الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014. ص 14.

[3]– فاضل زكي ؛ السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية . بغداد : مطبعة شفيق، 1975. ص 22.

[4]– ناصيف يوسف حتى ؛ النظرية في العلاقات الدولية . بيروت: دار النهضة العربية 1958. ص ص 104، 105 .

[5]– محمد السيد سليم ؛ مرجع سابق . ص 11.

ومنه كتعريف إجرائي يمكن القول أن السياسة الخارجة هي مجموعة التوجهات و الأهداف و المخططات و الإستراتجيات التي تحركها وسائل مختلفة لتمويلها و تحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي مطبق على أرض الواقع الغاية منه تحقيق مصالح وأهداف الدول .

المطلب الثاني : محددات و أدوات السياسة الخارجية

أولا– محددات السياسة الخارجية:

يتأثر رسم السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل والمحددات التي بمقتضاها يتم تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية في جميع مراحلها ويمكن التميز بين نوعين من المحددات:

1– المحددات الداخلية: ويقصد بها الظروف والأوضاع الداخلية والمقدرات الجغرافية و الإقتصادية والسياسة التي تتوفر عليها الدولة والتي من بينها :

- **المحددات الجغرافية** : تتضمن العوامل الجغرافية الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية وتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ، ومن ثم تحديد مركزها الدولي أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.

– **المحددات الاقتصادية:** تتمثل أساسا في الموارد الطبيعية التي تشمل مصادر الطاقة والمعادن فالدولة التي تتوفر على الموارد الاقتصادية تصبح لها قوة اقتصادية وبذلك تملك أداة من أدوات السياسة الخارجية الفعالة[1].

– **المحددات البشرية:** تتركز على العامل البشري ودوره المؤثر في السياسة الخارجية للدول بإعتباره عنصرا مهما في بناء القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية [2].

– **المحددات الشخصية** : تؤثر العوامل الشخصية في عملية صناعة السياسة الخارجية لأي دولة ،ولفهم جانب من السلوكيات الخارجية للدول يجب التركيز على شخصية صناع القرار ،لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صناعة القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث وذلك بحكم المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدول [3].

---

[1]– دالع وهيبة ؛ " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999– 2014". أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 03 ، قسم العلوم السياسية،2015) ،ص ص15،14.

[2]– زايد عبد الله مصباح ؛ السياسة الخارجية . ط2، طرابلس : دار تالة ، 1999. ص 138.

[3]– عدنان السيد حسين ؛ نظرية العلاقات الولية .بيروت : الجامعة اللبنانية ، 2003. ص 58.

– **المحددات المجتمعية:** تتمثل المحددات المجتمعية في مختلف العوامل والاعتبارات التي تفرزها البيئة الداخلية ؛ حيث تعتبر الشخصية الوطنية من أبرز محددات السياسة الداخلية تأثيرا على السياسة الخارجية والمقصود بالشخصية الوطنية الصفات الثابتة التي يشترك فيها أغلبية سكان الدولة.

ـ **المحددات العسكرية:** يعتبر العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية فإمتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادات عسكرية ذات كفاءة إضافة إلى التكنولوجيا يمنحها المزيد من النفوذ والسيطرة .

– **المحددات السياسية:** ترتكز أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية للدولة [1].

2– المحددات الخارجية: تتمثل المحددات الخارجية في شكل وهيكل النظام الدولي الذي تنطوي تحته الدولة ويرى محمد السيد سليم أن المحددات الخارجية تتحد بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربعة ألعاد هي الوحدات الدولية، والبنيان الدولي ، المؤسسات الدولية والعمليات السياسية الدولية

– **الوحدات الدولية:** يؤثر عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي في السياسة الخارجية على مستويين : مستوى غير مباشر وذلك من خلال التأثير على استقرار النسق الدولي ، ومستوى مباشر من خلال التأثير على السياسات الخارجية لهؤلاء الفاعلين ، فهناك إتجاه يتبناه ولتز مؤداه أنه كلما قل عدد الفاعلين الرئيسين في النسق الدولي قل احتمال الحرب وزادت درجة استقرار النسق،أما الاتجاه الثاني وهو الذي يتبناه **دويتش** (Deutsh) و **سنجر**(d.Singer) فيؤكد أن ازدياد عدد الفاعلين يزيد من استقرار النسق الدولي فقلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نطاق الاختلاف بينهم أما ازدياد عدد الوحدات الدولية ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي [2].

– **البنيان الدولي** : وهو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا على السياسة الخارجية ،حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ، وقابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت بطبيعة هذا البنيان فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الرئيسية ، لأن ذلك يؤدي منع كل طراف منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة . وتختلف الوضعية حسب طبيعة النظام من ثنائي إلى أحادي .

– **المؤسسات الدولية:** تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة ، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها وتؤثر

[1]– دالع وهيبة ؛ مرجع سابق. ص 30 .

[2] محمد السيد سليم ؛ مرجع سابق. ص 259.

المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية لهذه الأخيرة ودور المؤسسات لا ينحصر ضمن تسوية النزاعات فقط ولكنه أداة لأقلمة سياسات الدول لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي .

– **العمليات السياسية الدولية:** تعتبر العمليات السياسية الدولية الجانب الحركي من النسق الدولي وهي عملية تتضمن مختلف التفاعلات كفعل ورد فعل سواء أفعال في إطار تصارعي أو تعاوني حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية بإختلاف الوزن السياسي للوحة الدولية في النظام الدولي[1].

ومنه يتضح أن تحليل السياسة الخارجية يقوم على الاعتماد على جميع المتغيرات والظروف التي تصنع في ظلها السياسة الخارجية لأن؛صنع وتنفيذ السياسة الخارجية يتطلب العديد من الوسائل التي تتحكم في استخدمها مجموعة المحددات التي تمتلكها الدولة.

ثانيا– أدوات السياسة الخارجية

تلجأ الدول لتحقيق أهداف سياستها الخارجية إلى استعمال مجموعة من الأدوات والموارد والمهارات وسيقتصر الحديث على الأدوات الرئيسية والتي سيتم إدراجها كالتالي :

1– **الأدوات الدبلوماسية** : وتظم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنها وممتلكاتهم قي الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي [2].

2ـ **الأدوات الاقتصادية:** تتضمن الطرق الإقتصادية تقديم الإغراءات أو المكافآت وفرض العقوبات أو الحرمان[3].؛ حيث تستخدم الدولة مقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكهم السياسي في الاتجاه الذي يخدم مصلحتها القومية. و يستخدم هذا النوع من الأدوات من قبل الدول الغنية في مواجهة الدول الفقيرة، استنادا إلى قاعدة أن من لا يملك خبزه لا يملك قراره السياسي. وللأداة الاقتصادية وجهان هما.

الترغيب : ويعني منح المساعدات الاقتصادية للدول الممالئة (أي التي تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة).

---

[1]– دالع وهيبة ؛ مرجع سابق . ص ص 26– 28 .

[2]– قسم الدراسات والأبحاث ؛ السياسة الخارجية . الدانمارك: الأكاديمية العربية ،2007– 2008، ص102.

[3]– عامر مصباح؛ تحليل السياسة الخارجية . الجزائر : دار هومه 2010 . ص 361.

الترهيب: ويعني منع المساعدات وفرض العقوبات على الدول المناوئة (المناهضة أو التي لا تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة)[1].

1- الأدوات الرمزية: وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعائية والإيديولوجية والثقافية وتتصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية.

2- الأدوات الإستخباراتية: وهي الموارد المستعملة لجمع المعلومات الخاصة بخطط ونوايا الوحدات الدولية إلى جانب الموارد الخاصة بأدوات الاستطلاع والتجسس.

3- الأدوات العسكرية: وهي استخدام الدولة للقوة العسكرية أو التهديد باستخدام العنف المسلح ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها والمساعدة العسكرية والغزو المسلح إلى جانب عمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي وعقد التحالفات العسكرية كذلك[2]. وإن إستخدام الأداة العسكرية يتعين أن يتم بحذر كذلك يقتضي أن يصحب وجود هذه القوة حد معقول من القوة السياسة كالكفاءة الدبلوماسية فالجوء إلى الأداة العسكرية قد يكون فاتحة للأدوات الأخرى[3].

4- الأدوات العلمية والتكنولوجية : تتضمن المهارات التي تنطوي على استخدام المعرفة العلمية مثل توظيف برامج الأقمار الصناعية لأغراض التجسس أو الاتصال الخارجي وبرامج التبادل العلمي والمساعدة الفنية وتبادل المعلومات بين الوحدات الدولية المختلفة لحل مشكلات معينة [4].

قد تختلف الأدوات المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى وهذا حسب مقدرات وإمكانيات كل دولة والتي تتحكم فيها بالدرجة الأولى المحددات التي تنفرد بها عن غيرها من الدول .

---

[1]- عبد العزيز دوادي ؛ "أدوات السياسة الخارجية" . تاريخ الإطلاع 2018/12/16. الساعة 19:16، متحصل عليه : https://en.calameo.com/books/0008683167408a3ccd6dc

[2]- زعيتري يوسف ؛ " السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2016/2011 (دراسة وصفية)". مذكرة ماستر، (جامعة زيان عاشور، الجلفة ، قسم العلوم السياسية، 2017) . ص 23.

[3]- هشام محمود الأقداحي ؛ السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2012. ص ص 402،403 .

[4]- مركز الأبحاث والدراسات ؛ مرجع سابق . ص 104.

المطلب الثالث : نظريات السياسة الخارجية

إن التقدم التي أحرزته السياسة الخارجية كحقل معرفي ضمن مواضيع السياسة له موضوعه الخاص و مناهجه و القوانين التي تحكمه، يفرض بالضرورة الحديث عن نظريات لدراسة السياسة الخارجية وتحليلها، فقد شهدت هذه الأخيرة تطورات وتحولات كبيرة على مختلف مستوياتها المعرفية و كذلك المنهجية ومن أجل تحليل موضوع الدراسة لقد تم إيراد بعض النظريات المهمة والملائمة للموضوع من خلال هذا المطلب. بالتركيز أساسا على : نظرية الدور و نظرية صنع السياسة الخارجية .

أولا – نظرية الدور في السياسة الخارجية:

تعتبر نظرية الدور من النظريات المهمة التي استخدمتها أدبيات السياسة الخارجية من أجل فهم وتحليل سلوكيات وقرارات الدول والفاعلين الدوليين في النظامين الإقليمي والعالمي ،ارتبط ظهورها بالعلوم الإجتماعية ثم انتقل تطبيقها للجانب السياسي.

و يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية ، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ولقد تم توظيف نظرية الدور وإدراجه ضمن أدبيات العلاقات الدولية لأول مرة عن طريق ك.ج **هولستي** (k.j Holsti) بعد نشره لدراسته المعنونة بـ "تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية سنة 1970" وميزة عمل **هولستي** أنه أيضا أوجد بعض المفاهيم الممكن توظيفها في تحليل السياسة الخارجية مثل أداء الدور الذي يظم المواقف والقرارات إضافة إلى توصيفات الدور وبذلك يكون **هولستي** قد وضع أسس نظرية الدور في السياسة الخارجية باعتباره انطلق من كون نظرية الدور تفسر السلوك في السياسة الخارجية [1].

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها "**أدواراً سياسيّة**" تقوم بها على المسرح السياسي الدولي وتوجه نظرية الدور في كثير من الأحيان الصورة المتشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار، هذا بالإضافة إلى أن تشكيل الدور ناتج في الأساس عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة لهذه النخب، وعلى رأسها الهوية الاجتماعية في الدول، والقيم السائدة بين أفرادها، وخصائصها القومية من الإيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسيّة والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي؛ كل ذلك لأن الدور هو في الأساس "موقف واتجاه سياسي" ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة من المحددات الأساسية منها هوية المتجمع ووصفه السياسي والاجتماعي وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة [2].

---

[1]– عبد القادر دندن ؛ " نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية " . مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي : "دور الجزائر الإقليمي : المحددات والأبعاد " ، جامعة تبسة (الجزائر) ، يومي 29/28 أفريل، 2014. ص ص6–7.

[2]– الحضرمي عمر ؛ "الدولة الصغيرة : القدرة والدور" . مجلة المنارة ، المجلد 19، العدد: 4، 2013. ص57–65.

يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يعبر عن مجموعة من الوظائف المحورية التي تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسة: [1]

1- تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة وهذا انطلاقا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى – كبرى – إقليمية – صغرى) ومنه يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي ؟.

2- تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية

3- توقعها لحجم التغير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

هناك ثلاث متغيرات أساسية تعتم عليها نظرية الدور في التفسير وهي :[2]

1- مصادر: والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية .

2- تصور الدور: وتتخذها كمتغيرات وسطية والتي تعنى بتصورات و إدراكات صناع القرار لأدوارهم سواء كان إقليما أو دوليا ، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعني بالضرورة أنها سوف تؤدي دورا خارجيا فعال ، حيث يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها ؛ فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي ، فضلا عن أنها قادرة على أن تلعب دورا في عملية اتخاذ القرار وفي التميز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات .

3- أداء الدور: وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات والتي تعد متغيرات تابعة ، حيث تتحكم فيها درجة الفاعلية والأداء.

و عليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره – كمتغير وسيط –، انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يُطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ أي أداء الدور من جهة أخرى.[3].

---

[1]- الموسوعة السياسية، "نظرية الدور في العلاقات الدولية" ؛ تاريخ الإطلاع : 2019/2/2، على الساعة 15:35، متحصل عليه: https://political-encyclopedia.org/dictionary

[2]- نفس المرجع .

[3]- نفسه .

ثانيا – نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية:

عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية تتأثر بالعديد من المؤثرات، لذلك تعددت النماذج المحللة لها وفق تصورات المفكرين واختلاف مشاربهم فظهرت العديد من النماذج المفسرة لصناعة القرار في السياسة الخارجية وهي:

أولا – نموذج صنع القرار الخارجي لريتشارد سنايدر (Richard Snyder)

قد برز في هذا الحقل **ريتشارد سنايدر**، حيث اعتبر أن الأساس في الوحدة النهائية لتحليل السياسة الخارجية هي عملية صنع القرار، وفحوى هذه النظرية هو أن الحركة السياسية لا تعدو أن تكون لموقف تحدد زمانا ومكانا وموضوعا وهذا يعني أن صانع القرار السياسي سواء على المستوى الحركة أو على مستوى التنبؤ لابد وأن يقوم بتحديد المتغيرات التي تتحكم في الموقف[1].

يركز أصحاب النظرية في دراسة العلاقات الدولية على أساس تشخيص الدولة، بمعنى الخروج من دائرة اعتبار القرارات المتخذة في السياسة الخارجية هي قرارات الدولة ، حيث يؤكد ذلك **سنايدر** في قوله: « إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة... ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها» [2].

ويرى **سنايدر** أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية متابعة المراحل إذ تتركز في بيئة قرارية معينة والأخيرة تظم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ الفرار الخارجي وهناك عوامل عدة تؤثر على الأطراف المتفاعلة وهي : الدوافع ومجالات الخبرة ونمط الاتصالات المسيطر وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار عن طريق التفاعل بين هذه الدوافع، نتوصل في نهاية الأمر إلى قرار السياسة الخارجية وقد إقترح **سنايدر** و في محاولة لتحديد العوامل المؤثرة في صنع القرار وضع "سنايدر" نموذجا معينا لصناعة القرار يمكن من خلاله تحليل السلوك الخارجي لأي دولة وذلك بالتركيز على أربع بيئات أساسية[3]:

- **البيئة الداخلية:** تتشكل من العوامل المادية والبشرية الداخلية للدولة.
- **البيئة الاجتماعية والسلوكية:** تحوي: نظم القيم في المجتمع، الأنماط المؤسسية للجماعة، نوع ووظائف الجماعات الاجتماعية...وقد وضعها "سنايدر" مستقلة نظرا لأهميتها الكبيرة في التأثير على صناع القرار.

---

[1]– أحمد نوري النعيمي ؛ مرجع سابق . ص 128.

[2]– جيمس دورتي، روبرت بالستغراف؛ النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية . تر: وليد عبد الحي، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985. ص 308.

[3]– زنودة منى،" تأثير النسق العقيدي على صناعة القرار في الدول العربية: دراسة مقارنة للنموذجين الأردني و الجزائري"، أطروحة دكتوراه،(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2017)، ص30.

❖ **البيئة العملية لصناعة القرار**: تدرس من خلال ثلاث عناصر أساسية: الصلاحيات (تشابك وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار)، الاتصالات والمعلومات المتوافرة لصناع القرار، والحوافز (الدوافع) الشخصية لصناع القرار

وقد أعطى **سنايدر** أهمية كبيرة لتحليل السايكولوجي لسلوك صانعي القرار وأفعالهم ورود أفعالهم فضلا عن اهتمامه بالجوانب الجغرافية والتاريخية والتكنولوجية ، ومن جانب آخر أكد **سنايدر** من أن " سلوك الدولة يعكس سلوك صانعي قراراتها وتبعا للظروف المكتنفة بهم[1]. وتكمن ميزة هذه الدراسة في انه يأخذ بالبعد الإنساني في عملية صنع السياسة الخارجية، ولتحسين هذا النموذج أضاف كل من **روبنسون** (Rubinsun) و**سنا يدر** مفهوم "مناسبة صنع القرار" والذي يشير إلى خصائص الموقف القائم [2].

ثانيا – المقترب المؤسساتي لأغراهام ألسون

قدم **آلسون** ثلاثة نماذج تحليلية لفهم عملية صناعة القرار الخارجي؛ وهي: نموذج الفاعل العقلاني نموذج المسار التنظيمي و نموذج السياسات الحكومية انطلاقا من تركيزه على البعد المؤسساتي للسياسة الخارجية :

1- نموذج الفاعل العقلاني (rational actor): هذا النموذج يقوم على محاولة تفسير سلوك الدولة اتجاه موقف معين أو حدث مؤثر أو دولة أخرى عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تعمل الدولة لأجلها أي الربط بين السلوك والأهداف بتفسير الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء قرارات السياسة الخارجية للدول.

2- نموذج العملية التنظيمية (Organizational Process): نظام صناعة القرار حسب هذا النموذج ليس موحدا بل يتكون من وحدات أو إدارات مرتبطة ببعضها البعض ولكل منها هامش من الاستقلالية والمصالح الخاصة به. ومن سمات صناعة القرار في الدول المتقدمة مؤسسيا التنافس بين مختلف الأجهزة والدوائر حيث تستخدم عدة تقنيات في تلك العملية منها مثلا الصراع حول المعلومات فقد يتم تسريبها بغية إحراج جهاز معين أو وضعه في موقف يترك ردودا سلبية وبالتالي إفشال سياسته ومنه فإن إن سلوك الدولة هو نتاج لعملية تنافسية تتم في إطار بنية الدولة التنظيمية [3].

3- نموذج السياسة الحكومية(Governemental politics): يتناول هذا النموذج التحليل على مستوى القيادة أو الفئة الأعلى في نظام صناعة القرار فهو عكس النموذج الثاني ،يحاول تفسير وشرح العلاقات القائمة في إطار هذه القيادة ، بحيث أن لكل فرد سلوكية ومصالح ودور خاص به ووزن سياسي في لعبة تتسم بالتنافس والتعاون ، والقرار النهائي يتم التوصل له باعتماد مختلف أشكال التفاوض وتقديم

---

[1]- أحمد نوري النعيمي ؛ مرجع سابق . ص 134.

[2]- جنس لويد؛ تفسير السياسة الخارجية ، (تر: محمد السيد سليم ، محمد بن احمد مفتي)، الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود للنشر،1989.ص 8.

[3]- ناصيف يوسف حتى ؛ مرجع سابق. ص ص 188-191 .

التنازلات المتبادلة بين أطراف هذه القيادة ؛إذن لا يوجد فاعل واحد هو الدولة كما هو الحال في النموذج الأول بل يوجد العديد من الفاعلون فأصول وقواعد اللعبة تحددها الأنظمة والأعراف القائمة[1].

إن الغاية من النماذج الثلاثة هي تفسير السلوك الخارجي لكن بالمقابل لا يمكن تفسير السلوك الخارجي للدول عن طريق الربط بين نماذج مختلفة ومتناقضة في حالة واحدة في السياسة الخارجية لأن التناقض الموجود في هذه النماذج يرتكز في نظرة النموذج الأول للدولة كفاعل وحيد وعقلاني في السياسة الخارجية ومن جهة أخرى ينظر إليها النموذجان الآخران على أنها مجزأة وتتكون من أجهزة متناقضة الأهداف والمصالح والخلفيات وتحكمها لعبة المساومة والمنافسة .

ثالثا – نظرية السياسة الخارجية المقارنة

كان جيمس روزنو أول من قدم في مطلع السبعينات مدخلا نظريا للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية بحث اعتبر أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول هي : النظام الدولي ، العوامل المجتمعية، العوامل الحكومية، العوامل المتعلقة بالدور و العوامل الفردية .كما قسم الدول إلى ثماني فئات وذلك بناءا على معايير ثلاث كل منها يتفرع إلى إثنين كما يلي :

المعيار الجغرافي : (دول كبيرة ، ودول صغيرة)

المعيار السياسي : دول ذات نظام مفتوح (ديمقراطي) ودول ذات نظام مغلق (دكتاتوري)

المعيار الإقتصادي : (دول متقدمة ، دول متخلفة وقد تكون في طريق النمو)[2].

وبناءا على هذه المعايير قام روزنو بتحديد أنماط السياسات الخارجية للدول على النحو الموضح في الجدول التالي :

[1]– نفس المرجع . ص 191.

[2]– نفسه . ص ص 192–195.

جدول رقم (01) : نموذج " روزنو " للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

الجغرافيا والموارد الطبيعية	دولة كبرى				دولة صغرى			
وضع الإقتصاد	متقدم		متخلف		متقدم		متخلف	
شكل النظام السياسي	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق
ترتيب عوامل التأثير	الدور المجتمعية الحكومية النظام الدولي الفردية	الدور الفردية الحكومية النظام الدولي المجتمعية	الفردية الدور المجتمعية النظام الدولي الحكومية	الفردية الدور الحكومية نظام الدولي المجتمعية	الدور النظام الدولي الحكومية الفردية	الدور النظام الدولي الفردية الحكومية المجتمعية	الفردية النظام الدولي الدور المجتمعية الحكومية	الفردية النظام الدولي الدور الحكومية المجتمعية
	الولايات المتحدة الأمريكية	الإتحاد السوفياتي	الهند	الصين الشعبية	هولندا	تشيكو سلوفاكيا	كينيا	غانا

المصدر : يوسف ناصيف حتي ؛ النظرية في العلاقات الدولية . ص 196.

ما يهمنا من المتغيرات التي حددها روزنو " متغير الفرد أو كما يسميها (العوامل المتميزة) والتي حددها في معتقدات القائد حول طبيعة الساحة الدولية، والأهداف التي يجب عليه أن يحققها في هذا المجال ، قوته وضعفه الفكري في تحليل المعلومات وصنع القرارات، خلفيته التاريخية ومدى مناسبته لمتطلبات الدور الذي يشغله حاجياته العاطفية وسماته الشخصية ، ورغم اعترافه بالأهمية الكبيرة التي تحتلها العوامل الفردية في تحليل السياسة الخارجية،إلا أنه يرى أن تأثيرها يتعلق بدور باقي المتغيرات حيث أن القادة ليسوا أحرار في إتباع والتعبير عن اتجاهاتهم الخاصة ، في حين أن كل القادة ملزمون بأدوارهم الحكومية، المجتمعية والنظامية . وبالتالي فإن أي دور للمتغيرات الفردية لصانع القرار مرتبط أساسا بباقي المتغيرات المؤثرة في سياسته الخارجية [1].

في قراءة تحليلية لدور متغير الفرد في السياسة الخارجية حسب تصنيفات "روزنو" المبينة في الجدول رقم (1) نجد أن روزنو قد قرن تأثير هذا المتغير بالدول المتخلفة ذات النظام المنغلق بغض النظر عن حجم الدراسة سواء كانت دولة كبرى أو صغرى وذلك نظرا للهشاشة المؤسساتية التي تتميز بها هذه الدول ، في حين صنف المتغير الفردي كآخر المتغيرات المؤثرة في الدول المتطورة وذات النظام المفتوح مثل الولايات المتحدة الأمريكية. إن التساؤل الذي يطرح هنا أولا حول إمكانية اتخاذ هذا النموذج كمقياس لدراسة جميع السياسات الخارجية للدول بمميزاتها المتشابهة والمختلفة وثانيا كيفية تفسير الاختلاف في نمط وطبيعة السياسات الخارجية للدول ذات الخصائص المتشابهة ؟ [2].

مفهوم الربط: يشير إلى ما ينشأ بين النظام الدولي والنظام الوطني من خلال مجموعة من السلوكيات أي أن سلوكا معينا في نظام ما؛ يؤدي إلى ردة فعل في نظام آخر،و قد اكتسب هذا المفهوم أهمية أكبر مع تزايد حجم الاندماج الدولي وحالة الانفتاح بين المجتمعات الدولية ويحدد **جيمس روزنو** ثلاثة أنواع من الربط وهي:

– **الاختراق :** يحدث عندما يقوم أفراد أو أطراف من دولة معينة أو منظمة معينة بالاشتراك مباشرة في القرار في دولة أو منظمة أو منظمة أخرى.

– **رد الفعل :** هو بمثابة ردة فعل نتيجة لحالة التأثر من سلوك الطرف الأول وهنا أفراد الوحدة صاحبة الفعل لا يشتركون في قرارات و سلوكات أطراف وحدة رد الفعل بصورة فعلية .

[1]– زنودة منى؛ "أثر عامل شخصية الرئيس في السياسة الخارجية الأمريكية ـ دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلينتون وجورج ولكر بوش _". رسالة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة،2008). ص 52

[2]– نفس المرجع . ص ص 52، 53.

– **التقليد** : في هذا النمط لا تكون ردود الفعل كمخرجات من البيئة الدولية أو المحيط الوطني إنما تأخذ نفس شكل المخرجات أي أن سلوك نهج معين هو تعبير عن ذات القرار والفعل والسلوك لوحدة أخرى وليس ردة فعل لها [1].

[1]– ناصيف يوسف حتي ؛ مرجع سابق. ص ص 200، 201.

خلاصة الفصل الأول :

لقد حظي البعد الأمني باهتمام بالغ من قبل الباحثين خلال العقدين الأخيرين بفعل التحولات المهمة التي عرفتها معظم الدول سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع بعضها البعض ، وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول :

– أن مفهوم الأمن من المفاهيم ذات الطبيعة المعقدة رغم ما شهده من ضبط مفاهيمي من طرف العديد من المفكرين بالتالي؛ لا يمكن الجزم بوجود تعريف محدد جامع له ،غير أن الحفاظ على مفهومه الضيق أصبح غير مبرّر لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميّز البيئة الأمنية مما؛أضفى على الساحة الدولية العديد من المستويات والأبعاد وصولا إلى البعد الإنساني، وتحقيق البعد الأمني للبيئة المحلية والإقليمية والدولية التي تتفاعل ضمنها الدولة يمنح هذه الأخيرة قدرا كبيرا من التفاعل ضمن إطار العلاقات الدولية .

– أما فيما يتعلق بمفهوم السياسة الخارجية فقد لقيت هي الأخرى تعاريف اختلفت بإختلاف رؤى المفكرين حولها لكنها في العموم تعني الخطة التي تسعى من خلالها الدول لتحقيق مصالحها الوطنية، ورسم السياسة الخارجية يتأثر بمجموعة من العوامل والمحددات التي تساهم في تشكيلها وتتم أيضا عن طريق العديد من الأدوات اللازمة لذلك.

–عرفت السياسة الخارجية تطورا على المستوى المعرفي وكذلك المنهجي وحاولت نظريات السياسة الخارجية باستمرار شرح و تفسير التغييرات في مسار سلوك الدولة اتجاه الدول الأخرى ومحاولة تقديم أطر نظرية متكاملة و مقبولة لفهم سلوك الدول، وفي هذا الصدد لم يتفق المفكرين على طرح موحد لتحديد المتغيرات المفسرة لسلوك الدول فتعددت إثر ذلك الكثير من النظريات منها: نظرية الدور ونظرية صنع السياسة الخارجية بمختلف نماذجها .

الفصـــل الثانـــي :

هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

حاولت الجزائر منذ استقلالها تبني سياسة خارجية تتميز بالنشاط في معظم فتراتها وكان هدفها من خلال هذه السياسة هو إثبات مكانتها ونفوذها على المستوى الإقليمي والدولي، وقد ساعدها في هذا الإمكانيات التي تحوزها من موقع إستراتيجي جد هام وقدرات إقتصادية وبشرية وعسكرية ، كما أنها صنعت لنفسها مبادئ ثابتة ميزتها عن غيرها من السياسات.

فمنذ الاستقلال اعتمدت الجزائر على مجموعة من المبادئ الثابتة التي سارت عليها أثناء الثورة التحريرية مما جعلها تكتسب سمعة طيبة فحاولت ربط علاقات ثنائية ومتعددة مع عدد كبير من الدول ، كما أنها تفاعلت مع الأحداث الدولية بشكل متفاوت بحسب إمكانياتها والظروف المحيطة بها، وتماشيا مع المبادئ التي سطرتها فكان لها العديد من المواقف خصوصا مع القضايا التي تهم القارة السمراء التي تنتمي إليها والعالم الثالث بوجه عام و العالم العربي بوجه خاص.

فانتمائها إلى عدّة دوائر أفرز الكثير من التفاعلات الجارية بينها وبين العديد من الجهات الدولية، وتنفيذها لسلوكها السياسي الخارجي نحو هذه الدوائر، كان يتميز بالقوة تارة والضعف تارة أخرى في أداء سياستها الخارجية لما لذلك من علاقة بمكونات كل من البيئتين الداخلية والخارجية ومؤسسات صنع القرار بما فيها شخصية صانع القرار الذي يعد أهم طرف في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية عبر كل فتراتها . وإن تحليل وفهم كيفية هندسة السياسة الخارجية الجزائرية يقتضي تتبع تفاصيل كيفية بنائها وهو ما سوف يتم التعرض له في هذا الفصل؛ وفقا للتقسيم التالي :

المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني : الإطار التوجيهي للسياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث : مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تحظى الجزائر بمجال واسع في السياسة الخارجية وذلك بحكم محدداتها الداخلية والخارجية التي تتميز بها عن غيرها من الدول وهذا بفضل انتماءها للعديد من الدوائر الاقليمية والدولية وموقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية التي تمتلكها فهي دولة غنية من حيث الموارد والإمكانيات البشرية والعسكرية؛ وهي عوامل تتحكم في صناعة وهيكلة السياسة الخارجية الجزائرية وتوجيهها. وقد خصص هذا المبحث لضبط المحددات الداخلية كمطلب أول، أما المطلب الثاني؛ فيندرج تحت عنوان المحددات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول : المحددات الداخلية

لكل دولة محددات تساعدها في رسم استراتجيات وخطط لتنفيذ سياستها الخارجية وتمتلك الجزائر بدورها مجموعة من المقومات الجغرافية والاقتصادية والبشرية الهامة التي ساعدتها في تعزيز مكانتها و إثبات قدرتها كقوة إقليمية مؤثرة ويمكن أن نحدد المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال هذا المطلب.

1 – المحددات الجغرافية : يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها آثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دول أكبر منها من حيث المساحة والموارد ، وبالعكس فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع ؛" فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي بحيث ، تؤثر العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية للدولة من خلال التأثير على نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في هذا المجال، فالموقع الجغرافي يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي للدولة وماهية التهديدات التي تواجهها"[1].

تحتل الجزائر مكانة إستراتيجية و جيو سياسية هامة فهي تقع وسط شمال إفريقيا مقابل القارة الأوروبية و تطل على بحر تجاري مهم هو البحر الأبيض المتوسط الذي يربط بين ثلاث قارات (إفريقيا ، أسيا، أوروبا) ويبلغ طول سواحلها 1200كلم . وتتربع الجزائر على مساحة شاسعة تقدر ب 2381741 كم² ، تمثل 39.28 % من مساحة المغرب العربي ، تمثل 8% من المساحة الكلية للقارة الإفريقية [2]، مما أهلها أن تكون اكبر دولها مساحة بعد تقسيم السودان ، تمتد من الشمال إلى الجنوب على طول 1900 كم ،ومن الشرق إلى الغرب 1200 كم ، وأقصى امتداد للجزائر أفقيا يبلغ 1800 كم بين تندوف والحدود

[1]– عبد النور بن عنتر ؛ مرجع سابق. ص 76.

[2]– إسماعيل قيرة وآخرون ،مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 . ص. 278.

الليبية وتشترك الجزائر حدودها مع عدد من الدول هي : تونس، ليبيا ، المملكة المغربية ، النيجر،مالي، وموريتانيا،بالإضافة إلى الصحراء الغربية [1] .

الخريطة رقم :(1) خريطة توضح حدود الجزائر

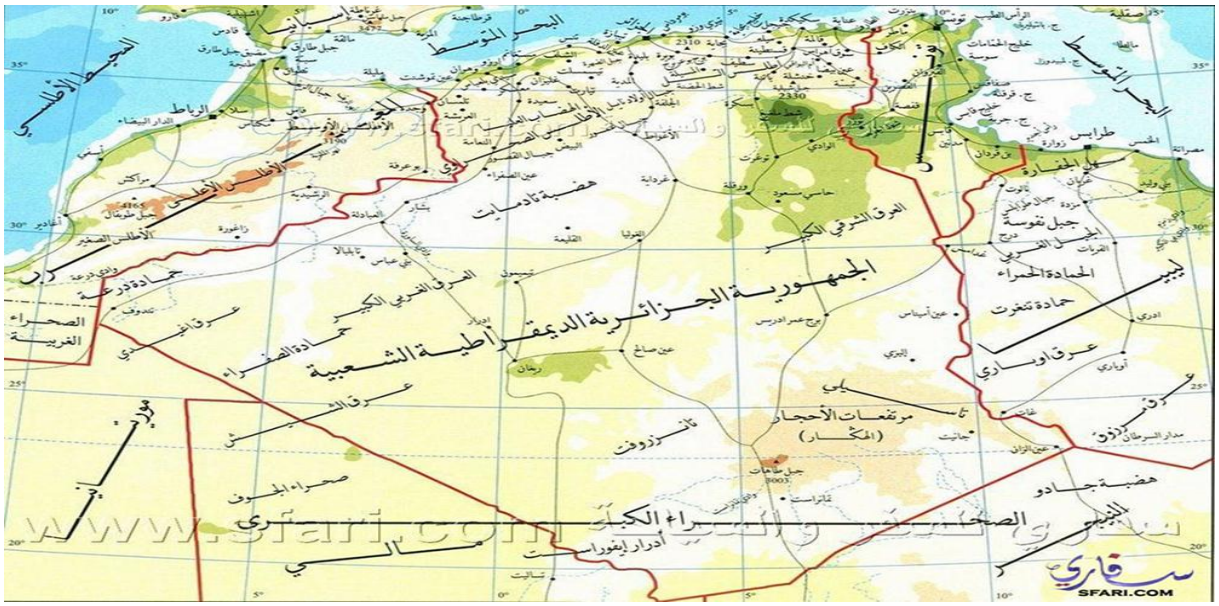

المصدر : https://www.law-arab.com/2015/07/algeria-Map-detailed.htm

2- المحددات السياسية: تقوم المحددات السياسية على عدة عناصر وأهمها الثقافة السياسية التي تعتبر محددا بارزا في السياسة الخارجية الجزائرية ،فهي تؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة وتقيد حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية ، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي[2].

أن المحدد السياسي يحدد مدى قيام النظام السياسي على أسس الديمقراطية ونبذ العنف فهو بذلك يوحي بمدى قابليته لدى المجتمع الدولي والأطراف الأخرى كما تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور الأفراد في التعامل الخارجي ، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وتراثه الديني ، ويمكن ربط مسألة التدخل في الشؤون الداخلية من طرف الجزائر شيئ سلبي بحكم الموروث الذي توارثه الشعب الجزائري من خلال تجربته الاستعمارية المريرة [3].

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، "الجزائر: معطيات جغرافية ".تاريخ الاطلاع : 2019/02/08، الساعة 11:17.
http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm

[2]- دالع وهيبة ؛ مرجع سابق. ص 118.

[3]- ميلود بن غربي ؛ موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الاقليمية والتحديات الوطنية . الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011 . ص 100.

فعندما يتعلق الأمر بتدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، سواء في إطار عمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية أو الإثنية فإن التصور السائد في الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري يحمل مدلولا سلبيا، مفاده التدخل في شؤون الغير أو اضطهاد أو مصادرة حريات الشعوب الأخرى ، ومن ثم ليس في وسعه أن يضحي بالرجال في مثل هذه الشؤون لأن التجارب التاريخية غلبت سلبا عليه مما جعلته يتخوف من إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود لدى الشركاء الأفارقة في بؤر التوتر ؛ إذن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة والتي هي العامل المحدد في السياسية الخارجية الجزائرية؛ بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي ، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة [1].

3- **المحددات الإقتصادية** : تمتلك الجزائر احتياطات طاقوية ومنجمية هامة فهي تحتل المرتبة الخامسة عشر فيما يخص الاحتياطات البترولية ، والمرتبة الثامنة عشر من حيث الإنتاج ، والثانية عشر من حيث التصدير أما قدراتها فيما يخص تكرير البترول تقدر بـ 22 مليون طن / سنويا ، كما تحتل المرتبة السابعة في العالم من حيث الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي، والمرتبة الخامسة من حيث الإنتاج والمرتبة الثالثة من حيث التصدير بعد كل من روسيا وكندا ، انطلاقا من هذه الأرقام تبرز الجزائر كبلد طاقوي مهم في الفضاء المتوسطي كما تزخر بالموارد المتجددة خاصة فيما يتعلق بكل من الطاقة الشمسية والهوائية.حيث يشكل قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري حيث يقدم حوالي 65% من العائدات العمومية و26 من الإنتاج الداخلي الخام و98 من صادرات الجزائر [2].

تحوز الجزائر على ثروات طبيعية مهمة ومتنوعة منها:(الغاز الطبيعي والبترول، الفوسفات،الحديد والزنك، الذهب...الخ). كما هو موضح في الخريطة التالية :

---

[1]- العايب سليم ؛ "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي". مذكرة ماجستير،(جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2011). ص ص 20-21.

[2]- جلال حدادي ؛ "الأمن الجزائري في إطار إستراتجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001."مذكرة ماجستير ، (جامعة مولود معمري، تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015). ص89.

الخريطة رقم :(2) : توضح أهم الموارد الطاقوية في الجزائر

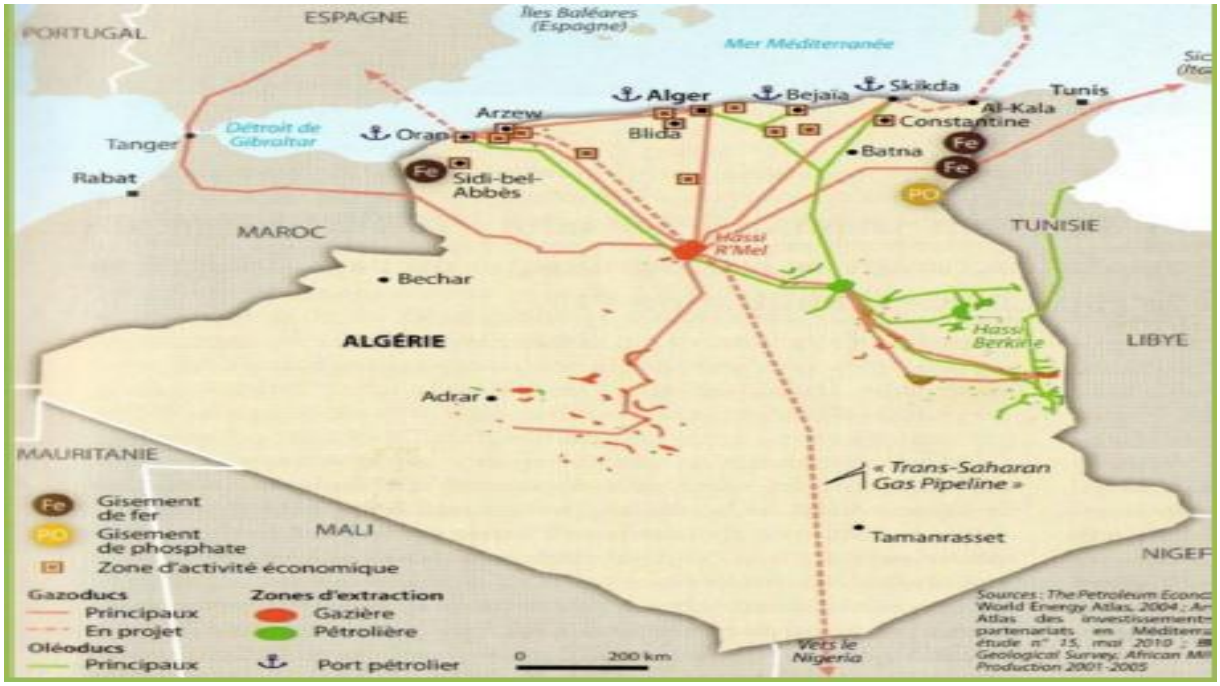

المصدر :http://www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm

تعتبر أيضا الزراعة قطاعا حيويا في الجزائر وقد خصصت لها الجزائر مجهودا كبيرا لدعمها لكن خضوعها لعامل التقلبات المناخية ساهم في عجزها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه التوجه نحو الإستراد ، الجزائر أيضا ثروة حيوانية معتبرة وبالرغم من ذلك يبقى النقص واضحا في المنتجات الحيوانية سواء في مادة الحليب أو اللحوم ، كل هذا يجعل الجزائر مرتبطة بدول أخرى لضمان حجاتها الغذائية خاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية[1].

6- المحدد الشخصي:

إن المتتبع لمسار وتوجه السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يجد نفسه مضطرا إلى فهم وتحليل هذه الشخصية كعامل رئيسي ومهم في فهم هذه السياسة ، وذلك بالنظر إلى النشاط الدبلوماسي الكثيف الذي عرفته الجزائر منذ تولي الرئيس بوتفليقة الحكم مقارنة بالسنوات الماضية التي عرف فيها تذبذبا بين النشاط والركود ، وهذا ما يدعوا إلى التساؤل حول كيفية تأثير شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على السياسة الخارجية الجزائرية .

بالنسبة لشخصية الرئيس يمكننا استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز شخصيته منها الجرأة في اتخاذ جملة من القرارات الحساسة ، نذكر منها قراره بدسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية دون استفتاء شعبي ، الدخول في اقتصاد السوق والتوجه نحو الخصخصة التي مست العديد من المؤسسات العمومية كما قام بتعديل قانون الأسرة وقد حاول استرجاع مكانة الجزائر على المستوى الدولي من خلال فك العزلة

[1]- نفس المرجع . ص ص 77- 78.

عنها وجلب المستثمرين ، لقد شغل الرئيس العديد من المناصب قبل وبعد الاستقلال وحقق العديد من الانجازات على مستوى السياسة الخارجية ، وسمحت له مختلف المناصب التي تقلدها وبالخصوص رئاسته لوزارة الخارجية في بناء العديد من العلاقات والصداقات مع مختلف الدول والشخصيات [1].

7- المحدد العسكري و الأمني: يقصد بالمقدرات العسكرية كل الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدولة والتي تسمح لها عند الضرورة الدخول في صراع مسلح ، وتشمل الجيوش ومستوى تسلحها وتدريبها. تعتبر مؤسسة الجيش في الجزائر من أكثر المؤسسات استقرارا منذ الاستقلال ، ولوقت طويل كانت تسيطر على السلطة، فالرئيس في الجزائر كان يجمع بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية وهذا يرجع لتكوين صناع القرار حيث حكم الجزائر لمدة طويلة حكاما عسكريون متخرجين من المؤسسة العسكرية (بومدين، الشادلي ، زروال) [2]. في الجزائر ارتفع حجم القوات المسلحة حيث اختل الجيش الجزائري المرتبة الأولى عربيا والتاسعة عالميا من حيث تعداد العناصر الجاهزة والمستعدة للقتال بـ 512 ألف جندي ، فيما حل في المرتبة الثانية عربيا والمرتبة 27 عالميا من حيث القدرة القتالية والتجهيزات حسب التصنيف الجديد لعام 2015 لأقوى جيوش العالم [3].

و في ظل التغييرات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة وخاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر التي أفرزت ظروفا دولية جديدة زادت من درجة تأثير العوامل الخارجية على السياسات الخارجية للدول وذلك بفعل تشابك العلاقات مما انعكس بالدرجة الأولى على الوضع الأمني حيث أصبح المحدد الأمني أحد أهم المحددات التي تضع لها الدولة استراتجيات وترسم لها خطط من أجل التصدي لمختلف التهديدات التي تواجهها باستخدام قدراتها العسكرية المختلفة .

---

[1]- دالع وهيبة ؛ مرجع سابق . ص ص 83-89.

[2]- زكريا حسن ؛ " القدرات و الإمكانيات العسكرية في العالم الإسلامي" ، حولية أمتي في العالم ، عدد خاص : الأمة في قرن ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، القاهرة ، 2000-2001 ، ص.264.

[3]- " الجزائر الأولى من حيث تعداد الجيوش العربية والثانية في القدرة القتالية" . تاريخ الإطلاع :2019/5/12، الساعة 13:6. متحصل عليه : https://www.google.com/amp/s/www.ennaharonline.com

المطلب الثاني: المحددات الدولية و الإقليمية منذ 2011

شهد العالم منذ بداية عام 2011 الكثير من الأحداث التي كان أبرزها الحراك في العالم العربي وسقوط العديد من الأنظمة السياسية وتغيير سياسي جذري وأزمة الديون في منطقة اليورو ومقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بلادن

تونس : بعد فترة حكم استمرت 23 عاما وبضغط ثورة تبعية انطلقت في ديسمبر 2010 بإحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه احتجاجا على استهداف مصدر رزقه من قبل الشرطة في ولاية سيدي بوزيد كانت كفيلة لإنهاء فترة الرئيس زين العابدين معلنة شرارة انطلاق الحراك الإجتماعي في تونس ووقوع مواجهات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن ليشمل كل الولايات التونسية وتوالي الأحداث بهروب بن علي إلى السعودية وإجراء إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان المؤقت) المكلف بكتابة دستور جديد لتونس وفي نهاية 2014 أجريت إنتخابات تشريعية ورئاسية فاز فيها الباجي قايد السبسي بمنصب الرئاسة [1].

ليبيا : امتدت فترة حكم العقيد 42 عام حتى ثورة 17 فبراير 2011 التي أسقطت نظام حكمهم القذافي وترجع أسباب الأزمة الليبية إلى ما يلي :

1- غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي عمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني

2- تكدس السلاح في ليبيا وتهريبه وانتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على إمتداد الجغرافيا الليبية وتعدد ولائتها

3- انتشار البطالة وعدم تمتع المواطن الليبي بكافة حقوقه وتفشي الفساد والوساطة والمحسوبية ونهب ثروات المواطن وسوء الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كل هذه الأسباب أدت إلى تدني قيم المواطنة لدى الليبيين مما أدى إلى اندلاع الثورة في ليبيا ودخلت البلاد في حرب بين الثوار وقوات النظام لتشمل كل ليبيا [2].

كل هذه العوامل أدت إلى تغير الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا كما كان لها تأثيرات خطيرة على الوضع الأمني في الجوار الإفريقي والعربي.

تركيا : في يونيو2011 فاز حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان في الانتخابات التشريعية للمرة الثالثة على التوالي وبداية صياغة دستور جديد للبلاد أكثر ديمقراطية وفي 2011 ومع بداية الاحتجاجات قطعت أنقرة علاقاتها مع سوريا وفي 2013 تحول خلاف على مشروع عمراني في إسطنبول إلى

---

[1]- منصور الخضاري ؛ السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات ، الميادين ، التحديات). بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015. ص 192.

[2]- نفس المرجع . ص 193.

احتجاجات من هذه الحكومة لتتدلع مواجهات عنيفة في المدينة وإعلان زعيم حزب العمال الكردستاني وقف أحادي الجانب للنار ودعوة قواته للانسحاب من الأراضي التركية[1].

أزمة الديون في منطقة اليورو : شهدت منطقة اليورو منذ 2010 أزمة مالية والتي انطلقت من اليونان عابرة بحر الماتش إلى إيرلند مرورا بالبرتغال متفاقمة لتصل إسبانيا وإيطاليا لتنشر عدواها في أوروبا والعالم ورغم هذه الأزمة فإن العملة الأوروبية " اليورو" قد صمدت في هذه الأزمة المالية [2].

مقتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن : الولايات المتحدة الأمريكية وبمساعدة جهاز المخابرات الباكستانية تقوم بتنفيذ عملية قتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن في إحدى القرى الباكستانية بحجة مكافحة الإرهاب في العالم ، بن لادن الذي شكل تهديدا ونشر الخوف والرعب عالميا [3].

الأزمة في سوريا : في 15 مارس 2011 انطلقت حركة احتجاجية ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد قابلتها السلطات بقمع عنيف أوقع أكثر من خمسة ألاف قتيل بحسب الأمم المتحدة يتأزم الوضع في سوريا بتدخل أكثر من 72 دولة واستخدام القنابل العنقودية وهروب ملايين السوريين نحو الخارج ومأسي الموتى في البحار و التشرد لتعلق الجامعة العربية عضوية سوريا [4].

روسيا : فوز حزب روسيا الموحدة بقيادة رئيس الوزراء فلادمير بوتين في الانتخابات التشريعية والمعارضة تهدد بعمليات الفرز وتقود حركات احتجاج غير مسبوقة في البلاد ضمت الآلاف [5].

---

[1]– أهم أحداث تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا منذ 2002 ، يومية الوسط أونلاين ، العدد :3920 . تاريخ الإطلاع 2019/5/13، الساعة 11:26 ، متحصل عليه:

http://www.alwasatnews.com/news/777398.html

[2]– سليم بدوي؛ "أوروبا 2011 : اليورو بين الأزمة والصراع من أجل البقاء" . تاريخ الإطلاع 2019/5/4. الساعة 14:00. متحصل عليه :

https://www.google.com/amp/s/amp.mc-doualiya.com/ar/articles/20111231

[3]– "مقتل أسامة بلادن" ، تاريخ الإطلاع 2019/5/4. الساعة 14:15. متحصل عليه :

https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/knowledgegate/books/201

[4]–" أبرز أحداث العالم في 2011 ، يومية دنيا الوطن "، تاريخ الإطلاع : 2019/5/4، الساعة 15:00 . متحصل عليه: https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/12/31/233869.html

[5]– نفس المرجع .

اليمن : شهدت اليمن احتجاجات شعبية على أثرها قدم الرئيس علي عبد الله صالح استقالته باتفاق خليجي معه مقابل منحة الحصانة لتدخل البلاد في أزمة بين الحوثيين المحكومين من إيران والنظام مرورا بعاصفة الحزم بقيادة السعودية والمجاعة والوضع الإنساني المتردي [1].

فلسطين : في31 أكتوبر 2011 فلسطين تحصل على صفة العضوية الكاملة في اليونسكو[2].

السودان : 9 يوليو إعلان حكومة جنوب السودان استقلاله عن شمال السودان بعد نزاع حول تقسيم الثروات الغير عادل بين الشمال والجنوب استمر قرابة 50 عاما وأوقع ملايين القتلى لتحل السودان اكبر دولة إفريقية مساحة إلى دولتين لتصبح الدولة 193 بين أعضاء الأمم المتحدة [3].

[1]– رياض طه شمسان ؛ "الأزمة اليمنية ومساراتها". تاريخ الاطلاع : 2019/5/1 ، الساعة 11:30 . متحصل عليه : https://m.altagheer.com/art33242.htm

[2]–" فلسطين تفوز بعضوية اليونسكو ". تاريخ الاطلاع 2019/5/1، الساعة 11:40 . متحصل عليه : https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2011/10/31/

[3] –"جنوب السودان صفيح ساخن منذ الإنفصال " . تاريخ الاطلاع 2019/5/4،الساعة 15:00. متحصل عليه : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/7/12

المبحث الثاني: الإطار التوجيهي للسياسة الخارجية الجزائرية

تبنت الجزائر منذ استقلالها مجموعة من المبادئ الثابتة في سياستها الخارجية وحاولت من خلالها إثبات مكانتها ونفوذها على المستوى الإقليمي والعالمي ، و هو ما كرس لها رصيدا تاريخيا أصبحت تزخر به فمنذ الاستقلال اعتمدت الجزائر على السمعة التي اكتسبتها أثناء الثورة التحريرية فحاولت ربط علاقاتها مع الدول، ولطالما تفاعلت مع الأحداث الدولية خاصة مع القضايا التي تتعلق بدوائر اهتمامها عام .وقد تم تخصيص هذا المبحث لدراسة مبادئ السياسة الخارجية كمطلب أول ومن ثم التطرق إلى دوائر الإهتمام الخارجي الجزائري ضمن المطلب الثاني .

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية بمبادئها الثابتة والمستمدة أساسا من مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وقد كانت دائما حريصة على تطبيق هذه المبادئ في جل القضايا التي خاضت فيها غمار الوساطة ولعبت فيها دورا بارزا ، وهو ما سيتم طرحه ضمن هذا المطلب.

أولا – ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار :

تجد الجزائر في ضبط الحدود و ترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة وهذا منذ أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب وقد عالجت مشكل الحدود من خلال العديد من الاتفاقيات، وكان سعيها الحثيث من أجل ترسيم الحدود مع جيرانها للقضاء على أسباب النزاع وتحقيق الاتصال والتعاون[1].

ثانيا – مبدأ التعاون مع الدول المجاورة :

لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري ، يقوم هذا التصور على بعث التعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي لهذه الدول وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإن الجزائر قد وقعت اتفاقيات الإخاء وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب مع نهاية الستينات بسبب ما سمي آنذاك بحرب الرمال *، لكن أبرز مظاهر هذا

1– العايب سليم ؛ "مرجع سابق . ص 29 .

*– حرب الرمال هو صراع مسلح وحرب اندلعت بين المغرب والجزائر في أكتوبر من عام1963بسبب مشاكل حدودية، بعد عام تقريبا من استقلال الجزائر وعدة شهور من المناوشات على الحدود بين البلدين. اندلعت الحرب المفتوحة في ضواحي منطقة تندوف وحاسي بيضة، ، ولكنها خلّفت توترا مزمنا في العلاقات المغربية الجزائرية مازالت آثارها موجودة إلى الآن .

التعاون كان بين الجزائر وتونس ، حيث أثمرت جهود التعاون العديد من الانجازات والمشاريع في مختلف الميادين كالصناعة والطاقة[1].

كما منحت الجزائر اهتماما كبيرا لهذا المبدأ بقصد تدعيم وتنمية العلاقات المتبادلة وهو ما من شأنه إعطاء مضمون إيجابي لعلاقات حسن الجوار والمساهمة في التقليل من احتمالات العداء وفض النزاعات دبلوماسيا دون اللجوء للقوة [2]

ثالثا – دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

إن دعم الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار بكل أنواعه، وقد أشارت المادة (88) من الدستور سنة 1976 إلى" أن تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وترقية شعوب القارة يعد بمثابة مواصلة سياسة الثورة الجزائرية " [3].

تقرر هذا المبدأ أيضا في المادة (92) من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري ؛ حيث جاء فيها مايلي، يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتميز العنصري محورا أساسيا للثورة ، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية؛ بحيث يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا ، اقتصاديا وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها ، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية ضدها عليها، وهو ماتمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ومساندته أيضا للقضية الفلسطينية [4].

رابعا – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول :

ينقسم عدم التدخل إلى نوعين: عدم التدخل بالمعنى الواسع وهو عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول من طرف دول أخرى أو من طرف منظمة الأمم المتحدة. وعدم التدخل بالمعنى الضيق وهو عدم التدخل المادي باستخدام القوة العسكرية[5].

---

[1]– نفس المرجع ؛ ص 30.

[2]– رؤوف بوسعدية ؛ " دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية ". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد:9 ، جوان 2016. ص ص 159– 160.

[3]– منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية . الجزائر: دار الأمة،2017. ص 37.

[4]– العايب سليم ؛ مرجع سابق . ص ص 31 –32.

[5]– ماجد عمران ، فيصل كلثوم ؛ "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان ". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27،العدد : 01 ، 2011. ص 476.

و يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لباقي الدول مبدأ راسخا في العقيدة الجزائرية و سياستها الخارجية حيث ينص الدستور الجزائري مهام الجيش الشعبي الوطني في الدفاع عن امن الجزائر داخليا و يمنع مشاركة قواته خارج الحدود الوطنية، فتنص المواد التالية :

المادة 28 : تنتظم الطّاقة الدّفاعيّة للأمّة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطنيّ الشّعبيّ. تتمثّل المهمّة الدّائمة للجيش الوطنيّ الشّعبيّ في المحافظة على الاستقلال الوطنيّ، والدّفاع عن السّيادة الوطنيّة.

كما يضطلع بالدّفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها التّرابيّة، وحماية مجالها البرّيّ والجوّيّ، ومختلف مناطق أملاكها البحريّة.

المادة 29 : تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسّيادة المشروعة للشّعوب الأخرى وحرّيّتها .وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدّوليّة بالوسائل السّلميّة[1].

وقد بقيت الجزائر ثابتة على عدم تدخل الجيش خارج حدوده رغم دعوات الكثير من الدول لتدخل الجزائر ، وخاصة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي أو التحالف العربي أو التحالف الإسلامي ضد الإرهاب، وبهذا رفضت الجزائر خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في 2015 بشرم الشيخ مشروعا يتعلق بإنشاء قوة عربية لمكافحة الإرهاب ، وأكدت أنها لا تسمح بقوات خارج الوطن ، ولكن لا يمكن أن تكون لها مساهمات لوجستية دون أن تشارك بوحدات قتالية خارج حدود بلدها وستكتفي بالدعم اللوجستيكي والدعم المادي والتدريب والتعاون الإستخباراتي[2] .

خامسا – حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة :

استمدت الجزائر هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يحث على اللجوء للوسائل السلمية لحل النزاعات ضمن الفصل السادس منه. كما جاء في المادة (29) من دستور 2016 " تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل عدم المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها "[3].

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 2016 ، الجريدة الرسمية ، العدد 14، المؤرخ في 2016/3/7، المواد (28، 29) .

[2]– كريمة عطوات ؛ مرجع سابق . ص 21.

[3]– دستور 2016 ؛ مرجع سابق. المادة 29 .

المطلب الثاني : دوائر الاهتمام الخارجي الجزائري

إن المكانة الهامة التي تحتلها الجزائر بفضل موقعها الجيو إستراتيجي جعلت منها جسرا للعبور بين العديد من القارات ، فضلا على روابطها التاريخية التي تجمعها مع الكثير من الدوائر الدولية والتي شكلت لها ركيزة وأرضية أساسية نحو بناء العديد من العلاقات على الصعيد الإقليمي والدولي وسياستها تميزت بالديناميكية والثراء، مما جذب نحوها اهتمام الدول الكبرى والصغرى على حد سواء بحكم الجوار الإقليمي والمصالح المتبادلة مما شكل علاقة اهتمام بينها وبين هذه الدوائر ويمكن التطرق لهذه الدوائر بالخصوص والتي من بينها:

أولا – الدائرة الإفريقية:

شكلت الدائرة الإفريقية في الكثير من القضايا اهتمام ومحور تحركات الدبلوماسية الجزائرية لترسيخ البعد الإفريقي للجزائر وقد تمكنت هذه الأخيرة من تشكيل دور فاعل ومؤثر في الفضاء الإفريقي ويعود هذا لموقعها الجيو سياسي .

هذا الحضور للبعد الإفريقي هو امتداد لمبادئ الثورة التحريرية التي طبع رصيدها الرمزي المنطلقات القيمية والمعيارية لعقيدة الجزائر الأمنية وسلوكها الأمني والدبلوماسي، وهو ما يلتمس من التثمين الجزائري لمبادئ الأمن والسلم وحقوق الشعوب في تقرير المصير الحاضرة في النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني كميثاق طرابلس المؤسس للدولة الجزائرية المستقلة والذي نص على " دعم حركات التحرر باعتبارها الامتداد الطبيعي لثورة التحرير وتقديم المساعدة الكاملة لجميع الشعوب التي تناضل فعلا في سبيل تحرير بلدانها وعلى وجه الخصوص شعوب أنغولا وجنوب افريقيا وشرق افريقيا ، والذي نص كذلك على مساندة حركات النضال من أجل الوحدة في إفريقيا [1].

كما كان للجزائر دور هام في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ، وتمكنت أيضا من استمالة العديد من الدول الإفريقية لصالح الطرح الجزائري بخصوص الصحراء الغربية والذي دفع بالمغرب إلى الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 ولم يعد إلا في سنة 2017 إلى الاتحاد الإفريقي [2].

لكن شهدت فترة التسعينات تراجع النشاط الدبلوماسي للجزائر تاركة المجال للدول الأخرى وبعد سنة 1999 ركزت الجزائر مساعيها لاستعادة سمعتها الإفريقية، وتجلى ذلك في العديد من المبادرات التي قامت بها الجزائر فيما يخص الشأن الإفريقي وأهما إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد ، والتي تم اقتراحها من قبل خمس رؤساء دول إفريقية: الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس النيجيري أوليغيسوون أوبا سانجو، الرئيس السنغالي عبد الله واد ، رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبكي

---

[1]– محمد العربي الزبيري ؛ تاريخ الجزائر المعاصر. ج 2، دمشق : إتحاد الكتاب العرب، 1999. ص 190.

[2]– مقدر عبد الباسط؛ " البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية" اتجاه المغرب العربي 2010–2016". مذكرة ماستر، (جامعة الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2017). ص 21.

والرئيس المصري حسني مبارك ، وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر والتهميش [1].

كما قادت الجزائر العديد من حالات الوساطة لتسوية بعض الخلافات والنزاعات في الدائرة الإفريقية خاصة فيما يتعلق بمشكلة الأزواد وفي مستهل التسعينات وقضية الطوارق أعوام (1996، 2006 و2007) بالإضافة إلى دورها في حل النزاع الأثيوبي – الأرتيري عام 2000 ، كما ساهمت الجزائر في إنشاء مجلس السلم والأمن في إفريقيا وترأسه منذ البداية (سعيد جانيط ، ثم رمطان لعمامرة) ، ونجحت في 1999 في بناء تصور جهوي لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمكافحة وإنشاء نظام " الإنذار المبكر " و" المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب " الذي مقره بالجزائر بالإضافة إلى مشاركتها في لجنة مكافحة الإرهاب وفي لجنة الاستعلامات في إفريقيا [2].

ثانيا – الدائرة العربية ودول العالم النامي :

عملت الجزائر على لعب دور فعال في قضايا المنطقة العربية ككل وفي قضايا المنطقة التي تنتمي إليها ألا وهي العالم النامي منذ الاستقلال بحكم انتمائها العقائدي واللغوي والثقافي من جهة وبحكم جوارها الإقليمي ومصالحها من جهة أخرى.

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية نشطا كبيرا منذ الاستقلال اتجاه إقليمها العربي وتفاعلت مع القضايا العربية بشكل بارز خاصة الصراع العربي الإسرائيلي 1973 والقضية الفلسطينية التي لازلت تقف بشأنها موقفا ثابت[3]،كما أنها وقفت موقف الحياد في كل ما تعلق بالنزاعات العربية – عربية . وانطلاقا من هذا الموقف ، نجحت سنة 1996 في وضع المغرب الأقصى وموريتانيا على طاولة الصلح ؛ وبالتالي عملت على أن يتم الاعتراف بالأخيرة كدولة عضو في الجامعة العربية ، كما استطاعت أن تتفادى تدخلا مصريا مسلحا في فترة حكم السادات ضد الجماهرية الليبية واستطاعت خلال 1980 أن تحل المشكلة الحدودية التي نشبت بين عراق صدام وإيران الشاه وخفت من حدة التوتر بين العقيد القذافي والرئيس بورقيبة وحاولت تهدئة الأوضاع في الحرب الأهلية اللبنانية [4].

وتأكد موقف الجزائر أكثر ودورها الدبلوماسي في تفعيل العمل العربي المشترك انطلاقا من مبادرة إصلاح هياكل الجامعة العربية في قمة الجزائر 2005،كما كان للجزائر موقف ثابت اتجاه قضايا الحراك العربي والدول التي شهدت هذا الحراك وأكدت على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول ورفض التدخل

---

[1]– دالع وهيبة ؛ مرجع سابق. ص 63.

[2]– حسام حمزة ؛" الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" . مذكرة ماجستير ، (جامعة الحاج لخضر، باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011) . ص 75.

[3]– مقدر عبد الباسط ؛ مرجع سابق. ص 23.

[4]– حسام حمزة ؛ مرجع سابق. ص 75–76.

الخارجي العسكري فبالنسبة للقضية السورية شجعت الجزائر جهود الدولة السورية في محاربة الإرهاب العابر للقومية – متعدد الجنسيات – وتشجيع الحوار السوري – السوري لإيجاد مخرج من المأزق السياسي من خلال مصالحة وطنية سورية كاستنساخ لتجربة الجزائر لحماية الوحدة الترابية لسوريا وهو ذات الأمر الذي فعلته مع ليبيا أيضا وهذا محاولة منها لإيجاد حلول سلمية توافقية دون تدخل خارجي [1].

أما بخصوص سياستها الخارجية اتجاه دول العالم الثالث فقد تميزت هي الأخرى بالتفاعل والتأثر من خلال حركة عدم الانحياز ، كما ربطت علاقتها الدبلوماسية بالزيارات المتبادلة للرؤساء منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مع دول أسيوية ودول أمريكا اللاتنية خاصة كوبا ، فنزويلا ، المكسيك ، بوليفا ، وقد اشتركت هذه الدول مع الجزائر في رؤيتها لبعض القضايا كقضية الصحراء الغربية .

أما عن علاقتها مع الدول الأسيوية فهي تعتبر من العلاقات التاريخية بحكم أن الدول الأسيوية كانت من بين الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة وبعدالة القضية الجزائرية وقد واصلت الجزائر جهودها من أجل بناء علاقات اقتصادية قوية معها بعد فترة الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها واكتست جل الزيارات التي قام بها الرئيس إلى الدول الأسيوية الطابع الاقتصادي وتعد اندونيسيا من الدول التي تقيم معها الجزائر علاقات طيبة ووطيدة [2].

عموما يمكن القول أن العلاقة الرابطة بين الجزائر والدائرة العربية ودول العالم النامي كانت مبنية فيما قبل على العامل الإيديولوجي لكنها بعد فترة الحرب الباردة امتازت بالبعد الإقتصادي.

ثالثا – دائرة الدول الكبرى :

1 – الولايات المتحدة الأمريكية :اتسمت أيضا العلاقات الجزائرية الأمريكية في العديد من الحالات بالتوتر نتيجة دعم الولايات المتحدة للمستعمر الفرنسي وبسبب دعمها لإسرائيل وهو ما أدى إلى غياب العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى غاية 1973 حين زار هنري كسنجر الجزائر وتلاها إعادة السفير الجزائري إلى واشنطن وهو ما أضفى على السياسة الخارجية الجزائرية طابعا برغماتيا إلى نهاية السبعينات وهذه الزيارات المتبادلة سمحت بأن تشهد الفترة الموالية 1979 تحسنا ملحوظا وهو ماجعل الولايات المتحدة الأمريكية تقبل بالوساطة الجزائرية في قضية الرهائن بطهران والتي انتهت بنجاح ، كما حمل القرن الواحد والعشرون خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر تقاربا في وجهات النظر بينهما حيث أصبح العامل الأمني أحد أهم الجوانب التي تحرك السياسة الخارجية بين البلدين لمحاربة الإرهاب واستمرت الزيارات المتبادلة في هذا الشأن كما حاول كل منهما إيجاد حل للأزمة الليبية وهو ما أكده الحوار العسكري الذي انعقد في جويلية2016 بواشنطن [3].

---

[1]– مقدر عبد الباسط ؛ مرجع سابق . ص 23–24.

[2]– نفس المرجع . ص 24– 26.

[3]– نفسه.ص26–28.

2- فرنسا : ظلت السياسة الخارجية اتجاه فرنسا تعرف اضطرابا، فتارة تشهد تحسنا وتارة أخرى ركودا نتيجة للتغيرات التي تطرأ على صناع القرار وإلى الثنائية التي تتحكم في رسم السياسة الخارجية اتجاه فرنسا وهو العامل الاقتصادي والتاريخي وبسبب القضايا الاقليمية والعربية كالصراع العربي الإسرائيلي ، التدخل في ليبيا والموقف الفرنسي اتجاه سوريا إلا أن هذا الاختلاف لم يؤثر على العلاقة بين البلدين .

3- الصين: تتمتع الجزائر والصين بتاريخ طويل من العلاقات الثنائية الودية ، فكانت الجزائر من أوائل الدول العربية التي أقامت معها الصين علاقات دبلوماسية بعد سوريا ومصر واليمن ، بالموازاة مع المغرب والعراق والسودان وقد تم تحقيق انجازات هامة خلال المسيرة الطويلة للتعاون الثنائي والذي مر بعدة مراحل فكانت المرحلة الأولى هي مرحلة التأسيس في الخمسينات حيث تزامن تأسيس جمهورية الصين مع انطلاق الثورة التحريرية واعتراف الصين المبكر بالحكومة الجزائرية المؤقتة [1].

[1]- نفسه . ص 29- 30.

المبحث الثالث : مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

صنع السياسة الخارجية لأية دولة يتطلب تجمع عوامل مؤسساتية ونظامية وتحديد فاعل رئيسي له سلطة صناعة واتخاذ القرار، من أجل بلورة أهداف تؤديها أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية وهو ما يتم تحديده من طرف الدستور ؛ حيث تتم عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية وفق أطر حددها الدستور الجزائري من خلاله مواده كما تلعب عوامل أخرى منها شخصية الرئيس وفعالية المؤسسات في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا ما سيبرز من خلال هذا المبحث حيث سيتم تحديد دور المؤسسة التنفيذية في صناعة القرار في السياسة الخارجية كمطلب أول ودور المؤسسة التشريعية كمطلب ثاني .

المطلب الأول : المؤسسة التنفيذية (رئاسة الجمهورية ، وزارة الخارجية)

للمؤسسة التنفيذية دور في رسم وصناعة القرار في السياسة الخارجية من خلال قرارات وصلاحيات الرئيس التي منحها إياه الدستور، كما تتدخل وزارة الخارجية كمؤسسة هيكلية في صناعة السياسة الخارجية وسيتطرق هذا المطلب لكل من دورهما في هذا المجال .

أولا – رئاسة الجمهورية :

حدد الدستور الجزائري صلاحيات رئيس الجمهورية فيما يخص مجال صنع السياسة الخارجية بحيث يتمتع هذا الأخير بصلاحيات واسعة في رسم السياسة الخارجية وهذا منذ الاستقلال بالإضافة إلى دور شخصية الرئيس الذي كان له الوقع الكبير في العديد من القضايا. لقد منح الدستور الجزائري للسلطة التنفيذية مكانة مهمة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية بداية من دستور 1963 في مادته 58 ؛ حيث تقرر للرئيس حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسيرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد[1]، ونفس الشيئ بالنسبة لدستور 1976 ،والذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها[2]، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 على أن الرئيس يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليها وهو ما ذهب إليه أيضا دستور 1996 في مادته 77[3]. كما ذهب دستور 2016 إلى ذات الصلاحيات في مسألة تقرير السياسة الخارجية الجزائرية في المادة 91 ومن صلاحياته ما يلي : 1– هو القائد الأعلى للبلاد

2– يتولى مسؤولية الدفاع الوطني

3– يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها

4– يرأس مجلس الوزراء

5– يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية ، وينهي مهامه

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1963، مادة 58.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1976، مادة 111

[3]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1996 ، مادة 77.

6- يوقع المراسيم الرئاسية

7- له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها

8- يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء

9- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها

10- يسلم أوسمة الدولة ونياشينها وشهاداتها التشريفية [1].

يمكن القول أن صنع السياسة الخارجية وتوجيهها في جميع مراحلها كان ولا زال من صلاحيات الرئيس خاصة وأن من تولى الرئاسة في الجزائر إلى يومنا هو وزير خارجية سابق وهو ما أثر بشكل كبير على عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية رغم وجود هيكلية مؤسساتية خاصة بهذا الشأن ألا وهي وزارة الخارجية لكن نظرا لطابعها المعقد والسيادي تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة منها ما يقرره الدستور ومنها ما يقرره صانع السياسة الخارجية ألا وهو الرئيس.

ثانيا – وزارة الخارجية

تعتبر وزارة الخارجية الجهاز الذي يضطلع ويشرف على النشاط الخارجي للدولة وهو ما تحدد في المرسوم الرئاسي 02-403 المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الخارجية من خلال المادة 01 الذي جاء فيه :« تكلف وزارة الشؤون الخارجية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية وطبقا لأحكام الدستور بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة»[2].

بحيث تختص مهامها بصياغة السياسة الخارجية على النحو التالي :

-تحليل الوضع الدولي وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر وبإدارة علاقاتها الدولية .

- تنشيط التصور وتنسيقه مع مختلف المؤسسات والإدارات العمومية بكل المسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية.

- تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.

- تصور المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات وإداراتها .

- تقديم استشارة حول مدى ملائمة إرساء وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج .

- المشاركة في إعداد النصوص التشريعية أوالتنظيمية، والقرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين.

---

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 2016 ، مادة91.

[2]- رضا دغبار؛ " الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ضل دستور 2016 ". مجلة دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر، العدد : 15 ، جوان 2016. ص 433.

– تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الإهتمام والمشاركة وتحديدها [1].

كما جاء في ذات المرسوم تنظيم الإدارة المركزية إلى مديريات فرعية تختص بالدوائر الجغرافية بدل ما كانت عليه في المرسوم السابق 04– 174 والتي قسمها إلى دوائر أين أصبحت حسب المنشور الجديد عبارة عن مديريات كما يلي :

1. المديرية العامة للبلدان العربية
2. مديرية للعلاقات الإفريقية وأوروبا
3. مديرية خاصة بأمريكا الشمالية واللاتنية ومديرية خاصة بآسيا [2].

لقد عرفت وزارة الخارجية تحولا بتاريخ 2015/05/18وهذا بتعيين وزيرين على رأس القطاع هما: رمطان لعمامرة وزيرا للخارجية والتعاون الدولي وعبد القادر مساهل وزيرا للشؤون المغاربية والإفريقية في بيان أول لرئاسة الجمهورية،لكن سرعان ما تم استدراك هذا البيان ببيان آخر طبقا لأحكام المادة 79 من الدستور والتي تعنى إصدار مرسوم رئاسي بتعين رمطان لعممارة وزيرا للدولة وزيرا لشؤون الخارجية والتعاون الدولي وتعين عبد القادر مساهل وزيرا للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، وهذا الإنقسام على مستوى وزارة الخارجية انتهى بإقالة رمطان لعمامرة وتعيين عبد القادر مساهل وزيرا للشؤون الخارجية أي عودة هذه الوزارة إلى حقيبة واحدة وهذا بتاريخ 20 ماي 2017 [3].

إلى جانب وزارة الشؤون الخارجية نجد أيضا المعهد الوطني للدراسات الإستراتجية الشاملة والذي أنشأ 24 ديسمبر 1984 بالمرسوم الرئاسي رقم 84– 398 من مهامه :[4]

- القيام بالتحاليل والدراسات المستقبلية التي تخص المسائل الإستراتجية للحياة الوطنية والدولية
- تحليل استراتجيات مختلف الشركاء الحقيقيين أو المحتملين للجزائر
- إمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الدفاع والأمن فيما يخص آثارها على الجزائر

كذلك نجد السفارات التي تعمل على القيام بمهام ضمن إطار المصالح الخاصة لصياغة السياسة الخارجية وبعض الهيئات كالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وتسيرها والتي نشأت من خلال مرسوم تنفيذي رقم 04 –174والتي يقوم دورها على :

---

[1]– رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02– 403 مؤرخ في 10/26/ 2002 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع.01،12/79/ 2002.

[2]– نفس المرجع

[3]– محمد مسلم ؛ "وزارة الخارجية مناصفة بين لعمامرة ومساهل" ، تاريخ الإطلاع : 2019/2/1 ، الساعة 14:47. متحصل عليه : https://www.echoroukonline.com

[4]– رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 93–39 مؤرخ في 01/26/ 1993 يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع.29، 1993/01/29.

- المشاركة في تحديد إستراتجية ترقية التجارة الخارجية
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية بالإضافة إلى إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسات الصادرات [1].

من هنا يمكن القول أن وزارة الخارجية بهياكلها هي الإطار الذي تصنع وتنفذ فيه السياسة الخارجية إلى جانب دور رئيس الجمهورية الذي له مهام القيام بهذا الدور حسب ما يخوله له الدستور من صلاحيات.

المطلب الثاني : المؤسسة التشريعية والعسكرية

للمؤسسة التشريعية دور في رسم وصناعة القرار في السياسة الخارجية من خلال التصويت على قرارات البرلمان، كما تشترك المؤسسة العسكرية كمؤسسة هيكلية في صناعة السياسة الخارجية وسيتطرق هذا المطلب لدور كل منهما .

أولا – دور المؤسسة التشريعية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية

يمثل مجلس الأمة بمعية المجلس الشعبي الوطني السلطة التشريعية ،وبهذا الصدد فهو يصوت على القوانين بأغلبية ثلاثة أرباع (4/3) عدد أعضائه ولا يمكن إخطار مجلس الأمة إلا بالنصوص التي تمت المصادقة عليها على مستوى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، تنشأ لجنة متساوية الأعضاء تكلف باقتراح نص معدل يعرض على موافقة الغرفتين من دون أي إمكانية لتعديله.

تحتل السلطة التشريعية مكانة هامة في صنع السياسة الخارجية لكن بالنسبة للجزائر دورها محدود بسبب الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية خاصة رئيس الجمهورية ومن ثم وزارة الخارجية بحيث لم يبقى للبرلمان سوى بعض الأدوار والتي ذكرت في المادة (148) من دستور 2016. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

1- الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية

2- فتح مناقشة حول السياسة الخارجية بمناقشة البرلمان لبرنامج الحكومة وبيان سياستها العامة ومشاريع قوانين المالية [2].

كذلك تساهم الدبلوماسية البرلمانية في باعتبارها ممثلة في السلطة التشريعية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية لمساعدة السلطة التنفيذية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالعدوان مثلا على دولة من الدول فيبدي البرلمان رأيه بهذا الخصوص ، إضافة إلى مساهمته في سن القوانين الخاصة بمجال السياسة الخارجية ومساعدة السلطة التنفيذية في ذلك ، كما يقتصر دور

---

[1]- رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 04 -174 مؤرخ في 06/12/ 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع39، 2004/06/16.

[2]- بوزيد عائشة ؛ "هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية – قضية الصحراء نموذجا – ". أطروحة دكتوراه ، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، تخصص : دراسات دولية ، 2017). ص85.

السلطة التشريعية بالتعاون مع وزارة الداخلية في السياسة الخارجية ما تعلق منها بمواضيع الحالة المدنية للجالية الجزائرية بالخارج [1].

ومنه يتضح أن البرلمان دوره محدود في الجزائر فهو قائم على المصادقة النهائية ولا يشارك في عملية صنع ولا تنفيذ السياسة الخارجية لأنها من صلاحيات رئيس الجمهورية ووزارة الخارجية، فهو يلعب دور المساعد فقط .

ثانيا – دور المؤسسة العسكرية في صناعة السياسة الخارجية

يعتبر الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة ، وليس جهاز أو أداة بإمرة السلطة إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة ، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى ،كالقضاء مثلا أو رئاسة الدولة ، وعليه فإنه يمتنع عن الاشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع ، ويفترض أن يكون محايدا أو ملتزما بمهامه المنوطة به دستوريا. يعتقد أن تدخل الجيش في السياسة ليس حكرا على أقسام دون أخرى ، حتى وإن اختلف شكل ومدى هذا التدخل ومداه ، وتثبت قرائن وشواهد عديدة على صحة هذا فمن الناحية الدستورية أو القانونية في أن الميثاق الوطني الصادر في 1976 وفي 1986 قد أناط بالجيش ثلاث مهمات رئيسية :

1– الدفاع عن سلامة التراب الوطني

2 – الذود عن الثورة الاشتراكية

3 –التنمية في تنمية البلاد وبناء مجتمع جديد[2].

كما تعتبر المؤسسة العسكرية من بين أهم المؤسسات التي تقوم عليها الأنظمة السياسية خاصة في الدول النامية لما لهذه المؤسسة من وزن وتأثير في عمليات صنع السياسة ككل والسياسة الخارجية خصوصا، فهذه المؤسسة تلعب دورا في صناعة السياسة الخارجية بحكم المكانة التاريخية والسياسية التي تحتلها والتي تضمن لها الهيمنة على بعض القرارات بطريقة غير مباشرة من خلال تحكمها في مؤسسة الرئاسة التي ارتبطت معها بعلاقة وثيقة منذ الاستقلال ، لذلك يعتبر الجيش قوة مؤثرة وحاسمة في المشهد السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي،حيث أن تجربة الجزائر السياسية بينت بأن الجيش كان دوما هو الفيصل الذي يحسم الموقف لهذه الجهة أو تلك فقد استطاع الرئيس الأسبق أحمد بن بلة أن يستغل الجيش ويحتمي به ليستولي على السلطة ويبعد منافسيه كما حدث سنة 1963. كما تم الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة من طرف هواري بومدين الذي كان يرأس أركان الجيش الوطني الشعبي مستعملا المؤسسة العسكرية والجيش قام بحسم الخلاف في من يتولى منصب الرئيس بعد وفاة هواري بومدين سنة 1978.

---

[1]– نفس المرجع والصفحة .

[2]– إلياس بوكراع ، "العلاقات المدنية – العسكرية في الجزائر، هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري ؟."مجلة الجيش، العدد: 461، ديسمبر 2001. ص 34.

ونفس الشيئ في أزمة 1991. كما تم تعين الرئيس السابق اليامين زروال كمرشح للرئاسة وهو من المؤسسة العسكرية قبل أن يقم بتقديم الانتخابات الرئاسية [1].

[1]– دالع وهيبة ؛ مرجع سابق . ص ص 63– 64.

خلاصة الفصل الثاني

يتضح من خلال ما ورد في هذا الفصل؛ أن هيكلة السياسة الخارجية لأية دولة تعتمد على العديد من النقاط أهمها :

– فاعلية السياسة الخارجية لأي وحدة من الوحدات الدولية تختلف بإختلاف المحددات ، كما أن المحددات التي تحوزها الدولة هي من تحدد مدى قدرتها على التأثير في الوحدات الأخرى وهو ذات الأمر الذي ينطبق على الجزائر فمحدداتها الداخلية والخارجية حددت مسارها في السياسة الخارجية .

– كما تستمد السياسة الخارجية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة للسياسة الخارجية التي حددتها الثورة والمرتكزة أساسا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما يفسر تمسكها بمبادئ ثابتة في سياستها الأمنية اتجاه جوارها الإقليمي والدولي.

هذا وقد تمكنت الجزائر من بسط علاقتها مع العديد من الدول التي تربطها بها علاقات تاريخية و دينية وجغرافية حيث مثلت هذه الأخيرة محل إهتمامها في الكثير من القضايا التي كانت محورا للسياسة الخارجية الجزائرية وتمكنت بذلك من خلالها الجزائر من ترسيخ العديد من الأبعاد التي مكنتها من احتلال مكانة هامة في الوسط الدولي وتشكيل دور فاعل ومؤثر في العديد من الفضاءات منها الإفريقي والعربي كما يمكن القول أن صنع السياسة الخارجية لأية دولة تكفله مؤسسات وفواعل وتحديدا السياسة الخارجية الجزائرية الفاعل الرئيسي الذي له سلطة صناعة واتخاذ القرار هو الرئيس بالإضافة لأجهزة تنفيذ السياسة الخارجية أهمها وزارة الخارجية ؛ حيث تتم عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية وفق أطر حددها الدستور الجزائري.

الفصل الثالث :

التوجهات الأمنية للجزائر منذ 2011

إن الموقع الجيوسياسي للجزائر أهلها للعب أدوار إقليمية ودولية سواء على مستوى دول الجوار، إفريقيا أو حتى دوليا بالمقابل انعكس عليها بجملة من التحديات الأمنية المختلفة والمتعددة من بينها تحديات دول الجوار خاصة منذ 2011 ، أو ما يسمى بالحراك العربي إضافة إلى التحديات الإفريقية على غرار منطقة الساحل الإفريقي التي طرحت العديد من المخاطر من انتشار السلاح والهجرة غير الشرعية و الإرهاب ... إلخ ، كما ارتبطت هذه التحديات بالبيئة الدولية وهذا ما نعالجه ضمن العناصر التالية :

المبحث الأول: التحديات الإقليمية والدولية

المبحث الثاني: الإستراتجية الأمنية الخارجية للجزائر منذ 2011

المبحث الأول : التحديات الإقليمية والدولية منذ 2011

إن التحولات الجيوسياسية التي شدتها العديد من دول الجوار وحتى الدولية أدت إلى تداعيات سلبية ليس فقط على مستوى الدولة الواحدة بل أصبحت كل دول المنطقة معنية بتلك التداعيات والارتدادات سواء السياسية منها أو الأمنية وهذا أهم تحدي واجهته الجزائر منذ 2011 وهو ما سنعالجه من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : التحديات في الجوار العربي

تتمتع الجزائر بالعمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيو سياسي ويتمثل هذا العمق الإستراتيجي في البعد الجغرافي والبعد التاريخي والحضاري ، هذا ما فرض على الجزائر العديد من التحديات، التي تفرضها طبيعة وبيئة النظام الدولي المتغيرة والتي تفرض على الجزائر إتباع سلوك يتماشى مع واقع هذه التحديات في مختلف المجالات.

وتواجه السياسة الإقليمية للجزائر أكبر تحدي تفرضه عليها طبيعة المحيط الإقليمي وهي ضعف الإرادة السياسية لتفعيل الاتحاد المغاربي، فعلى الصعيد المغاربي تواجه الجزائر تحديات مختلفة أهمها ضعف التعاون والتنسيق بين دوله، فهذا التعاون يمثل حتمية في ظل تزايد دور التكتلات الإقليمية، غير أن استمرار الخلافات السياسية وعلى رأسها مشكل الصحراء الغربية الذي شكل عائقا أمام سعي الجزائر إلى تفعيل هياكل الاتحاد المغاربي المعطل [1].

هذا و خلفت الثورات العربية التي شهدتها المنطقة العربية عامة و المغاربية منها على وجه الخصوص (تونس ، ليبيا) نهاية 2010 موجة من الصراعات الداخلية مختلفة عن تلك التي سادت في العقود السابقة سواء من حيث انتقالها للدول المستقرة أو من حيث أطرافها والقضايا موضوع الصراع أو من حيث تزايد طبيعتها المسلحة، هذه المعطيات عقدت من المحيط الجيو سياسي للجزائر الملتهب منها تونس وليبيا ألخ .

1 – تونس : مدينة سيدي بوزيد والشاب محمد بوعزيزي كان المحفز لبداية الحراك التونسي نهاية 2010 احتجاجا على تردي الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في البلاد وتفاقم الفساد داخل نظام الحكم مطالبين بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ليطاح برئيس حكم البلاد 23 سنة تلك الأحداث أدت إلى فراغ أمني ومؤسساتي في تونس مما أدى إلى انتشار عمليات التهريب على الحدود الجزائرية التونسية وانتشار السوق السوداء في ليبيا وتونس والجزائر هذه الظروف ساعدت على نسج شبكات تهريب خطيرة تنشط في المناطق الشرقية للحدود مع ليبيا والمناطق الغربية للحدود مع الجزائر مكبدة خسائر كبيرة للاقتصاد الجزائري التي شكلت اقتصاد موازي ، فالتهريب شمل كافة السلع ليتطور

[1]– دالع وهيبة ؛ مرجع سابق .134.

إلى تهريب السلاح ؛ حيث طالبت الجزائر من تونس تزويدها بقائمة الأسلحة التي تم تسريبها إلى ليبيا عبر تونس خلال عامي 2011- 2012 [1].

2. أما عن ليبيا قبيل انطلاق ثورة فبراير 2011 احي الليبيون ذكرى الاحتجاجات التي وقعت في فبراير 2006 أمام القنصلية الايطالية في بنغازي على خلفية الرسوم المسيئة للرسول والتي قمعتها السلطات الليبية وراح ضحيتها عشرة قتلى والعديد من الاعتقالات واستبق النظام الليبي هذا الحدث يوم 15 فبراير 2011 باعتقال محامي أسر ضحايا مجزرة سجن أبو سليم لتخرج مظاهرات تطالب بالإفراج عن هذا المحامي قابلها النظام بالقمع وهذه كانت بداية الثورة ، حيث أن الصراع الداخلي في ليبيا وعدم استقرار الوضع الأمني خلق بيئة مناسبة لنشاط التهديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية وانتشار ظاهر البيع والمتاجرة بالأسلحة من ليبيا على مستوى الحدود مع الجزائر ودخولها إلى المدن الجزائرية وتنامي التهريب عبر الحدود؛ الأمر الذي شكل تهديدا حقيقيا لدول الجوار فمصر عانت من تدفق السلاح المهرب إليها ، وقد سبق أن ألقي القبض على مجموعات متخصصة في تهريب الأسلحة عبر الحدود الجزائرية – الليبية ، وتعتبر أحداث " **تيقنتورين** " هي نتيجة لعدد من الأسباب من بينها تردي الأوضاع في ليبيا إضافة إلى حركة القاعدة في المغرب العربي ، وهذا ما جعل ليبيا منطقة خطر على نفسها وعلى جيرانها ؛ خاصة دول الساحل والصحراء من مصر إلى المحيط الأطلسي [2].

إن التغيرات في الأوضاع الداخلية في ليبيا ألقت بتداعياتها على دول الجوار خاصة الجزائر التي تربطها بليبيا شريط حدودي طويل قدر بـ 982 كم مع انكشافها بفعل الأحداث المتصاعدة في ليبيا بفعل اشتباكها إيجابا وسلبا في مرحلة القذافي مع الجوار العربي والإفريقي وهذا ما سمح بتصاعد معدلات التسلح بين دول الجوار العربي ، وهو ما طرح العديد من التحديات نذكر منها :

– توسيع شبكات التجديد للجماعات الراديكالية أو المقاتلين الأجانب في المنطقة العربية عموما وسوريا خاصة عبر ليبيا وتونس نظرا للسيولة الحدودية في المنطقة المغاربية ، كما سمح بعودة نشاط قاعدة الساحل والصحراء تنظيم القاعدة في المغرب العربي ".

– إعادة تشكيل عصابات التجارة غير الشرعية عبر ظهور فاعلين جدد مهتمين بأعمال التهريب والتجارة غير الشرعية التي شملت الكحول والموارد الخام كالحديد وهذا ما يكبد الإقتصاد الجزائري خسائر كبيرة نحو ما تسير إليه ظاهرة تهريب الوقود من الجزائر على حدودها نحو تونس ، ليبيا ، المغرب ؛ فوفقا

---

[1]– محمد ياسين جلاصي ؛ تونس تعزز التأهب الأمني بعد التهديدات الإرهابية . تاريخ الإطلاع 2019/5/18 ، الساعة 22:45 . متحصل عليه : www.alhayat.com

[2]– خميسة عقابي ؛ " النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر 1990-2014" . رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015. ص 133.

لتقرير حديث صادر عن البنك الدولي وتقارير أخرى فإن الميزانية العامة للجزائر تتكبد خسائر سنوية تقدر بـ 1.3 مليار دولار بسبب التهريب خاصة الوقود [1].

– اختطاف تسعة دبلوماسيين من بينهم القنصل الجزائري في مدينة "غاو" شمالي مالي 2012 على يد حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا .

هذا الوضع يجعل من الجزائر في موقع تماس مع مجموعة من الدول تسجل أدنى مستويات التحكم الداخلي نتيجة فقرها الإقتصادي ووقوعها عرضة لصراعات الداخلية مما يجعلها مصدر تهديد أمني محدودا الجزائرية مما يستدعي تطوير سياسة خارجية فعالة[2].

3. كما تشهد منطقة المشرق العربي...سوريا، اليمن، مصر أوضاع سياسية منها ما أدى إلى سقوط أنظمة ومحاولة إعادة بناء الدولة في هذه البلدان ؛ فبالنسبة لمصر في 25 يناير 2011 شهدت مظاهرات بين معارضين لقمع الحريات والنظام لتتحول إلى ثورة شعبية لترتفع معها وتيرة العنف معلنة رحيل حكم دام 30 عاما (حسني مبارك) لينتهي حكم استبدادي ويؤسس لبناء دولة ديمقراطية مع وصول الرئيس الإخواني الأسبق محمد مرسي لتزداد الأوضاع سوءا مع لينتهي حكمه بانتفاضة شعبية في 2013 لتشهد مصر انقلاب عسكري بمضلة ديمقراطية بتولي وزير الدفاع السابق مشير عبد الفتاح السياسي رئاسة الجمهورية في 30 يونيو 2014 فالفشل المصري لم يكن في الجانب الأمني والسياسي فقد امتد إلى النواحي الإقتصادية [3].

أما اليمن فقد شهدت ثورة للشباب اليمني المنادية لتغير نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح أدت إلى حدوث إشتبكات مسلحة بين موالين للنظام ومسلحين قبليين وبمبادرة خليجية تم نقل صلاحيات الرئيس إلى نائبه هادي منصور بعد عامين قام الحوثيون بانقلاب ليحل فيه مجلس النواب وإنشاء سلطة اللجنة الثورية بقيادة محمد علي الحوثي لتدخل اليمن حالة من الفوضى والسقوط الكلي للنظام لتغيب جميع الحقوق لليمنيين[4].

عانت سوريا كغيرها من البلدان العربية التي مسها الحراك من سوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية وكان تاريخ 18 مارس 2011 المنعرج في تاريخ سوريا بإعلان خروج شبابها إلى الشارع ضد نظام الرئيس بشار الأسد رافضين الظلم و الإستبدلد وقمع الحريات لتقابل كنظيراتها مصر وليبيا بالرصاص لتتحول

---

[1]– عبد القادر عبد العالي ؛" السياسة الخارجية الجزائرية بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية ". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد : 07، ، جويلية 2014 ، ص 20.

[2]– نفس المرجع ؛ ص 21.

[3]– ألكسندر إبراهيم ؛ " ثورات الربيع العربي تائهة بين الإرهاب وأذيال الأنظمة الإستبداية" ، مجلة المواطن ، العدد : 33 ، 26 يناير 2018 . ص ص 6–7. تاريخ الإطلاع 5/17/ 2019 ، الساعة 23:56. متحصل عليه :

http://muwatni:net archives/4796

[4]– نفس المرجع ؛ ص 9.

إلى ثورة مسلحة بتشكل الجيش السوري الحر في مواجهة جيش النظام المدعوم من إيران لينتقل الصراع الداخلي إلى صراع بين أطراف خارجية ومسرحا للجماعات الإرهابية وصراعات الدول الكبرى [1].

و بالمقابل للأوضاع العربية المذكورة تمثل ضعف مؤسسات العمل العربي المشترك والمتمثل في جامعة الدول العربية وهيئاتها المتخصصة في كل قرارات هذه الهيئة الصادرة عن القمم العربية التي ظلت حبيسة حسابات القادة العرب ؛ وهذا ما شكل تحديا لتطلعات أساسية للجزائر في محيطها المغاربي والعربي ساعية إلى لعب دور ريادي في المنطقة مستغلة هذا الدور العربي لتتبوء مكانة أهم على المستوى الدولي .

المطلب الثاني : التحديات في الجوار الإفريقي

يتحدد الأمن القومي لأي دولة بعنصرين أساسيين هما الموقع والتاريخ، فالجزائر تقع في شمال إفريقيا مما أعطاها دور بارز ومهما على الصعيد الإفريقي إضافة إلى خلفيات ثورة التحرير الجزائرية وعلاقتها الجيدة مع مختلف الدول الإفريقية خصوصا من خلال مساندة حركات التحرر.

و المنطقة الإفريقية منطقة تهديد وأزمات متعددة ومركبة فهذه نتائج مجموعة من الأسباب التي تراكمت بفعل العامل الزمني الذي يمتد من الحقبة الاستعمارية إلى غاية يومنا هذا أين إختلطت العوامل الاستعمارية إلى تقسيم الذي لم يراعي الطبيعة الانتروبولوجية والبيولوجية للمجموعات التي تعيش بالمنطقة ثم تزايد الفقر والتهميش و الاقصاء والهوية وضعف الأداء السياسي خلق دولة هشة وفاشلة لإنتشار الإرهاب والجريمة [2].

وكل ما تحمله القارة الإفريقية من رهانات ومشاكل يبقى أهم التحديات المطروحة أمام الجزائر هي ضعف التنسيق بين الأعضاء المجموعة الإفريقية فالخلافات السياسية الموروثة بين دول الجوار الإفريقي الناجمة عن صراعات الحدود واستمرارية الحروب الأهلية في العديد من الدول الإفريقية زاد من تفاقم تحديات إفريقيا ورؤسائها مما أدى إلى انقسام أعضاء الاتحاد الإفريقي ودخول معظم دوله في حرب أهلية و استمراريتها لعدة سنوات وما تخلله من انعكاسات سلبية على الدول في حد ذاتها وعلى محيطها الإقليمي وما يقابلها من قلة الإمكانيات و تعثر مسيرة الإصلاح في شتى الأوساط الإفريقية [3].

فتحول القارة الإفريقية من منظمة الوحدة الإفريقية إلى ملتقى تعاون وتنسيق إفريقي إلى الاتحاد الإفريقي الذي حافظ على نفس المبادئ والأهداف مع تفعيل وإنشاء أجهزة جديدة لم يتمكن من تحقيق نتائج إيجابية على أرض الواقع الذي شكل غياب مصادر التمويل عائق أمام نجاح التجارب التكاملية بالقارة فمعظم

---

[1]– نفسه . ص 11.

[2]– جدو فؤاد ؛ "دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي" . أطروحة دكتوراه ، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2018) ،ص91.

[3]– دالع وهيبة ؛ مرجع سابق . ص 135. .

أعضاء الإتحاد لا يدفعون اشتركاتهم السنوية للإتحاد مما أخضع الاتحاد والقارة ككل لمصادر تمويل أجنبية والتي إن وجدت ستبقى رهينة شروط تفرضها الدول المانحة على الدول الإفريقية مما أدخل القارة في مشاكل زادت من ضعفها؛ وإضافة إلى لذلك تعتبر القارة الإفريقية محط تنافس بين القوى الكبرى التي تعمل على التدخل في الشؤون الإفريقية بالدافع الإنساني و حماية الشعوب و لمكافحة الإرهاب لعل على رأسها كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، التي تعمل على تكريس التدخل الأجنبي في العديد من بؤر التوتر الإفريقية مثل الأزمة في مالي منذ 2012.

و يعتبر النزاع في مالي من النزاعات الإجتماعية المتأصلة أو المتجذرة نتيجة الرفض أو التكيف السلبي للحكومة المركزية في "باماكو" مع المطالب الإجتماعية و الهوياتية لسكان الشمال في مالي وهذه الأزمة شكلت تحديا للجزائر وأمنها الوطني الداخلي والخارجي بسبب مخاوف الجزائر من حركة الأزواد المالية التي تتخوف منها الجزائر على تحريض الطوارق بالجنوب الجزائري للمطالبة بإنفصال في الدولة الجزائرية والتوجه نحو إقليم "**داتي**" وهو ما دفع الجزائر إلى تقديم إقتراحات لإنجاح مسار التسوية النهائية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع تنموية محلية في شمال مالي إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات من داخل الدول والمنظمات الإقليمية كذلك قامت الجزائر بمساعي دبلوماسية لإيجاد تسوية سياسية لأزمة شمال مالي ذات البعد الاجتماعي المتأصل [1].

و تتمثل المخاوف الأمنية الجزائرية على هذا المستوى في أن منطقة الطوارق محاطة بحزم من الأزمات المعبرة عن فشل الدول في حفظ الأمن والاستقرار ، هذه الظروف تستغلها منظمات الجريمة المنظمة على مستوى نشاط تهريب الأسلحة ، حيث تفيد بعض التقارير أن حوالي 80% من الأسلحة والذخيرة الحية التي تستعملها الشبكات الإرهابية النشطة على مستوى الحدود الصحراوية للجزائر قادمة من مناطق النزاعات المسلحة في غرب وسط إفريقيا ، وأهم ما تتقاسمه الدول الإفريقية هو فشلها في بناء دولة بعد الاستقلال ، حيث كافحت لفترات طويلة لكنها من أجل الاستقلال لكنها اختارت بعد نيلها الاستقلال إما أن تكون أنظمة عسكرية أو شمولية وهو ما نتج عنه ثقافة الانسياق وتسلط الحكم وبالتالي فرص نشوب حروب أهلية محتملة بنسب كبيرة وهذا ما يقلق السياسة الخارجية الجزائرية ؛ حيث تتواجد في إفريقيا العديد من الدول العاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية للأفراد مع تنامي وتصاعد النشاط الإرهابي العابر للحدود وبالتالي ارتفاع معدلات الهجرة الغير شرعية في دول الجوار وهو ما أثقل الإقتصاد والخزينة الجزائرية وانعكس سلبا على المواطن الجزائري والمجتمع الجزائري بالسلب (الآفات الاجتماعية ، القتل ، المخدرات) [2].

---

[1]– مصطفى صايح ؛ " الجزائر والأمن الإقليمي : التسوية الدبلوماسية أزمة مالي و إنعكساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي" . المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد :02، ديسمبر 2014، ص ص 11، 12.

[2]– جدو فؤاد ؛ مرجع سابق . ص 92.

الدولة الجزائرية تدفع ضريبة الجوار الإقليمي الهش وما يبرر التخوف الجزائري الأمني هو تواجد عناصر من داعش بالساحل الإفريقي وانتقال العمليات العسكرية إلى المنطقة ومن بعض المظاهر المسلحة التي أصبحت آليات التسويق الإعلامي كمنهج لداعش مثل حالة إعدام الرعية الفرنسي "هيرفي غور دال" ذبحا في شريط عبر اليوتيوب في 21سبتمبر 2014 حمل توقيع جماعته خطر الخلافة في أرض الجزائر " والتي أعلنت في شريط فيديو بيعتها لتنظيم داعش ونقض البيعة السابقة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

وكان داعش قد أعلن في نوفمبر 2014 الجزائر ولاية جديدة للتنظيم وبالتالي ارتفاع معدلات العمليات الإرهابية على الحدود الجزائرية والجزائر التي عانت لفترات طويلة بما يسمى العشرية السوداء،ويبقى تفعيل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا " النيباد" ، التي تعتبرها الجزائر أهم الإنجازات المحققة على الصعيد الإفريقي وأكبر تحدي تواجهه الجزائر ومعها الدول الإفريقية التي التزمت بتحقيق كل أهداف وثيقة النيباد خاصة الحكم الراشد ومبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ودائما ما سعت الجزائر إلى لم شمل القارة الإفريقية في إطار الإتحاد الإفريقي، ولعبت العديد من الأدوار في فض نزاعات القارة والوصول إلى مستويات ترضي الجميع والعمل على أساس التعاون والتشاور والتنسيق مما خلق تحدي أمام قادة إفريقيا لإيجاد حل لمشكل التهويل الذاتي للنيباد وذلك للخروج من دائرة المشروطية التي فرضتها الدول الكبرى على الدول الإفريقية [1].

ومن أهم التحديات التي عملت الجزائر على احتواء مصادر تهديده والتصدي لها في إطار إقليمي ما يلي :

- تحدي أزمة التوارق والخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط المجتمع التوارقي الجزائري تدعوا إلى الإنفصال والخوف من تحالف هذه القوى مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة واستقطابها من طرف تنظيم القاعدة .
- تحدي تدخل الأجنبي بمبرر الإغاثة الانسانية أو مكافحة الإرهاب
- تحدي التنافس الغربي الأمريكي على إفريقيا وثرواتها .
- تحدي انفتاح منظمة الصحراء الكبرى والساحل على بؤر الأزمات في افريقيا وانتشار السلاح بعد الحرب في ليبيا خاصة .

[1]– بو حنية قوي ؛ مهددات الإستقرار : التحديات الأمنية ومستقبل الأوضاع في الجزائر ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2016. تاريخ الإطلاع 2019/4/22/، الساعة 22:11 متحصل عليه :
https://futureuae.com/ar/Activity/Item

- تحدي الجريمة المنظمة في منطقة الساحل (تجارة المخدرات ، الهجرة غير الشرعية ، تجارة السلاح .
- المشاريع الأجنبية خاصة العسكرية كمشروع القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (AFRICOM) وتم تحديد مهمة هذه القاعدة في الإشراف على الأمن في القارة وإدارة التعاون العسكري مع دولها وتقديم الدعم العسكري للبعثات الغير عسكرية وتنفيذ العمليات العسكرية في حالة حدوث أوامر بذلك [1].

المطلب الثالث : التحديات الدولية

الجزائر جزء من النظام الدولي وكل التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية تؤثر في الجزائر وسياستها الخارجية خاصة بعد التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ، التي أنتجت اللأمن واللإستقرار فالجزائر تمارس دبلوماسية نشطة على المستوى الدولي والإقليمي خولتها للإنظمام لمختلف المبادرات الأمنية للحد من خطر التحديات المحيطة .

أولا- على المستوى المتوسطي :

العلاقة الجزائرية المتوسطية ظلت تحكمها تجاذبات ورواسب تاريخية أعاقت تفعيل التعاون والتنسيق الذي ضل محصورا ومحدد في مواضع تخدم اهتمام الدول الكبرى دون حسبان الطرف الجزائري والجنوبي عامة وهذا التحدي لا يمكن لدولة بمفردها تجاوزها فبعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 تغيرت التهديدات بعد أن كانت قطرية أصبحت عابرة للأوطان ذات طابع عالمي ومنها : [2]

1/ الإرهاب الدولي : منذ 11 سبتمبر 2001 اكتسى الإرهاب الطابع العالمي ومن دول متوسطية أوروبية مثال ذلك تفجيرات مدريد باريس 2015 والملاحظ فيه هو التعريف التحكيمي لمفهوم الإرهاب فهو إلتصق بالعالم العربي الإسلامي والاتحاد الأوروبي صنف الإرهاب ضمن التحديات الأوروبية الكبرى خاصة بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، فالدول العربية كانت أرض خصبة لنشأة هذه الظاهرة لأسباب منها الفقر ، الحرمان ، والمشاكل الإقتصادية والسياسية مما جعل جماعات تلجأ لمعارضة السلطة وظهور العنف السياسي مثل الجزائر في فترة التسعينات فالأوضاع الهشة في الجنوب كانت السبب في ظهور أطراف غربية دعمت هذه الجماعات (طالبان ، القاعدة ، داعش) فالنشأة عربية لكن الدعم غربي لها جعلها تتصاعد و تتنامى وتتطور لتصبح على ماهي عليه الآن (استغلال التهديد لتحقيق مصالح أخرى) مما أثر على الجاليات العربية في الخارج وممارسة التضييق عليها وتبعية مطلقة من الجنوب

[1]- دخيل عبد السلام ؛ "الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا" ، تاريخ الإطلاع 2019/5/6، الساعة 23:22 متحصل عليه :

https://www.google.com/amp/s/www.politics-dz.com/amp

[2]- دالع وهيبة ؛ مرجع سابق . 136.

للشمال وربط بين الفشل الدولاتي في جنوب المتوسط (الانفلات الأمني في ليبيا وانتشار السلاح فتخشى الدول العربية من وصول الأسلحة المدمرة للجماعات المتطرفة ودول الجنوب وعلى رأسها الجزائر حاولت بلورة تطورات مغايرة لهذه الرؤى غير أنها لم تنجح في موازنة الكفة لصالحها ومزال هناك انتشار في هذه القضية كراهية الأجانب والتضييق على المسلمين في أوروبا خاصة بعد تفجير باريس [1] .

2/ الجريمة المنظمة : حسب تعريف الأمم المتحدة الجريمة المنظمة هي جماعات ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص فأكثر موجودة لفترة من الزمن ويعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة بهدف الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو مادية كانت موجودة سابقا لكن استفادت من الثورة المعلوماتية والتكنولوجية إضافة إلى تنوع الجريمة : تجارة المخدرات ، المتاجرة بالبشر ، السلاح ، غسيل الأموال ، الجرائم الإلكترونية خاضع للتصورات المعلوماتية وظفت كتهديد لاتماثلي لأنها عبارة للحدود وتميز بعنصر التنظيم مما ساعدها على انتشارها في المتوسط هو القرب الجغرافي الذي يزيد من هذه الجريمة المنظمة وأحداث 11 سبتمبر 2001 خاصة مع تحالفها مع الأطراف الغربية وجماعات الجريمة المنظمة تستفيد من الهجرة السرية وتجارة البشر فهي أخطر فكرية – مادية تمس الأمن الإنساني في شكل عام رغم أنها تمس بشكل كبير الأمن الإقتصادي خاصة غياب القوانين الردعية والفشل الدولاتي كأحد العوامل المساعدة له أما دول الشمال تلقي باللوم على دول الجنوب دون تقديم استراتيجيات تعاون أمني لتجفيف منابع هذه التهديدات وغياب الرغبة .

وتنحصر هذه الجرائم فيما يلي :

- تبيض أو غسل الأموال
- تهريب المخدرات بصورة غير شرعية
- الفساد والرشوة في دوائر الحكم (الدولة)
- الجرائم الإلكترونية
- تهريب السلاح
- خطف الطائرات

ومن أهم الجرائم وأكثرها خطورة على الأمن القومي الجزائري خاصة جريمة القرصنة البحرية التي تعتبر من أخطر التهديدات عالميا على التجارة الدولية والاستقرار البحري[2]. فعمليات الاختطاف شملت كذلك الشخصيات السياسية والدبلوماسية مقابل دفع فدية وهي وسائل لتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة

[1]– فوزي نور الدين ؛ التهديدات الأمنية في المتوسط " محاضرات ألقيت على طلبة سنة أولى ماستر علاقات دولية وإستراتجية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2018/5/3.

[2]- عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر ؛ الجريمة الإرهابية . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2005 ، ص 111.

إفريقيا حيث في 2012 تم اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في مالي والجزائر رفضت الاستجابة لإطلاق سراح أحد قادة الحركة المتهم بالإرهاب [1].

3/ الهجرة الغير الشرعية : تعتبر الهجرة الغير شرعية مشكلة أمنية وتحدي كبير بالنسبة لضفتي المتوسط وذلك انطلاقا من عدة معايير أهمها :

أ. **المعيار الاجتماعي و الإقتصادي** : المهاجرين عبئ اجتماعي و اقتصادي وهناك اتجاهين أحدهما مؤيد ويعتبر المهاجرين قيمة مضافة لدول المتوسط من اليد العاملة في أوروبا وهو تقارب حضري وثقافي ، المعارض ينظر للمهاجرين العرب والأفارقة خاصة بعد أزمات الفترة الماضية على أنهم هاجس أمني كبير لأوروبا .

ب. **المعيار الأمني** : مرتبط بمفهوم السيادة والحدود (الأمن الداخلي والخارجي) .

ج. **المعيار السياسي** : حيث تصبح الثقافات حول العنصرية والتطرف واستخدماتها للحصول على مكاسب انتخابية .

د. **المعيار الهوياتي** : شكلت الهجرة غير الشرعية تهديدا للهوية الأوروبية ويجب تقييدها ومكافحتها[2].

ثانيا – على المستوى الدولي :

الجزائر تنتمي إلى دول العالم الثالث وبالتالي تعاني من نفس تحديات العالم الثالث حيث ظلت المؤسسات الدولية حكرا على الدول المصنعة الكبرى وظل القرار السياسي الدولي رهين مصالح هذه الدول التي لا تؤمن الآخرين خاصة في ظل العولمة ومن هنا أصبح أكبر تحدي للسياسة الخارجية الجزائرية هو انتشار ظاهرة العولمة التي لها من آثار سلبية على سيادة قرارها الخارجي خاصة هويتها الحضارية باعتبار أن العولمة تسعى إلى تعميم النموذج الأمريكي مما يفرض على الجزائر أمام هذا التحدي تكييف سلوكها الخارجي مع الواقع الدولي بما يتماشى مع ثوابت سياستها الخارجية التي تؤمن بتقليص الفجوة بين الشمال والجنوب .

إضافة إلى احتكار الوكالات الدولية الإقتصادية شروط أي عمل تنموي من خلال الشروط التي تفرضها الدول المدانة على الرغم من أن الجزائر تمكنت من تقليص نسبة المديونية إلا أن عدم التخلص النهائي منها يضعها أمام تحدي كبير بالنظر لهشاشة الإقتصاد الجزائري المرتبط بقطاع واحد (المحروقات) مما يزيد من الضغوطات الخارجية عليها ، كما أن البحث المستمر لأهم المستهلكين العالميين للمحروقات

[1]– كواليس خطف وتحرير الدبلوماسيين الجزائريين بمالي ، تاريخ الإطلاع 2019/4/21، الساعة 20:15. متحصل عليه: https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/news/reportsandinterviews

[2]– فوزي نور الدين ؛ مرجع سابق .

على بديل له والمتمثل في الطاقات المتجددة ؛ حيث صعب تصور مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية ، في ضل إنتهاء عصر الصناعة النفطية والغازية [1].

أزمة انهيار أسعار النفط 2014

حيث شهد العالم في النصف الثاني من عام 2014 أزمة انهيار أسعار النفط بنسبة تزيد عن 50% ومع قرار منظمة الأوبيك في اجتماع 27 نوفمبر 2014 الإبقاء على مستوى الإنتاج دون تخفيضه عكس ما دافعت عليه الجزائر وتعود أسباب هذه الأزمة فيما يلي :

- تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض أدت إلى انخفاض الأسعار.
- عامل التكنولوجيا حيث استطاعت هذه الأخيرة أن ترفع معدل استخراج النفط من البئر في العالم إلى 35 % .
- ارتفاع إنتاج النفط الصخري في 2014 .
- الوضع الجيوسياسي وحالة أللاستقرار في الشرق الأوسط [2].

وتختلف استجابة السياسات لهذه الأزمة إذا ما كان المعني مستوردا أو مصدرا له ولقد أشار الصندوق للحكومات التي تستخدم الوفورات التي تحققها من إلغاء دعم الطاقة لتحويل مساعدات موجهة للمستحقين أما الدول الصناعية اقتصدت في احتياطاتها من النقد الأجنبي أما الإقتصاد الجزائري فهو مرهون بالتوجه للاستثمار في القطاعات المنتجة بدلا من ضخ الأموال في مشاريع البنية التحتية الغير منتجة [3].

---

[1]– دالع وهيبة ؛ مرجع سابق .136.

[2]– راهم فريد، بوركاب نبيل؛ " انهيار أسعار النفط : الأسباب والنتائج ، المؤتمر الأول – السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 ، 2015 . تاريخ الإطلاع : 2019/5/18، الساعة 12:32 ، متحصل عليه : eco-univ-setif.dz

[3]– نفس المرجع .

المبحث الثاني : الإستراتجية الأمنية الخارجية الجزائرية منذ 2011

خلق التدهور الأمني وضعف الدول في محيط الجزائر مشاكل عديدة تتجاوز في خطورتها حدود الدول منها التهريب وتجارة المخدرات والسلاح، وقد فشلت هذه الدول محليا أو إقليميا في استيعاب هذه التهديدات الأمنية والذي لا يتحقق إلا من خلال التنسيق الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات وتوحيد الرؤى والجهود في سبيل القضاء النهائي على تلك التهديدات الأمنية. سنحاول من خلال هذا المبحث معالجة أهم ردود الفعل الجزائرية و تعاملها الرسمي مع التحديات المذكورة ضمن العناصر التالية:

المطلب الأول: على مستوى العلاقات الجزائرية العربية منذ 2011

إن التعاون بين الأقاليم المتجاورة يحدث في أقاليم شتى من العالم ،ولعل من أهم صيغ التعاون الأمني هي الإجراءات الأمنية المشتركة سواء ما كان بصفة رسمية أو غير رسمية من خلال رابط الحفاظ على المصلحة المشتركة بين دول الإقليم المتجاور مثلما يتطلب قيام علاقات اعتماد مكثفة بين الطرفين بحيث لا يمكن من خلالها التخلي عن حب المصلحة والفوائد المتاحة إذ كلما وجدت علاقات اعتماد متبادل مكثفة بين مجموعة من الدول كلها نشأت علاقات تعاون أمني تجمع مصالح الطرفين .

وتتركز الشراكة الأمنية من خلال الإعتماد المتبادل على إجراءات الأمن التعاوني وبناء الثقة بين وحدات العملية التعاونية وتتجسد عمليا عبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال المراقبة والتنفيذ بالاعتماد على الترتيبات الأمنية في هذا الإقليم والتي تنشأ عن تبلور إجماع لدى دوله حول ضرورة التعاون بينها لتخفيض العنف وتعزيز الإستقرار والسلم في المنطقة عبر تفعيل مختلف أشكال الإتفاقيات مثل معاهدات الأمن الرسمية واتفاقيات العمل المشتركة [1].

وفي العلاقات المغاربية تتجه إلى التعامل الثنائي انطلاقا من المصالح الحيوية ومدى فاعلية العلاقات بين الدول من حيث التأثير والتأثر والذي بات يطغى على إستراتجيات الدول في التعاطي مع التحولات الراهنة ومدى تمددها نحو تفعيل الهاجس الأمني الإقليمي المتأتي من دول الجوار الجغرافي المغاربي بغرض مجابهة التحديات الأمنية برغم اللبس والغموض الذي يكتنف سلوكيات ونوايا بعض الدول ومواقفها اتجاه التعاطي مع الوضع الأمني القائم ومدى قدرتها على التكيف مع المخاطر والظروف الطارئة التي تتجاوز الحدود الوطنية للدولة الواحدة ؛ حيث كشفت العديد من التقارير عن الزيارات والنشاطات المكثفة للمسؤولين المغاربة فيما بينهم بهدف تفعيل العمل الثنائي وإيجاد آليات تنسيقية تعاونية للتقليل من تحديات المنطقة وأهم هذه الزيارات ما يلي :

– الزيارات المكثفة للمسؤولين التونسيين إلى الجزائر والتي قادها رئيس الحكومة المؤقتة "الباجي قايد السبسي " يوم 15 مارس 2011 ، ثم زيارة راشد الغنوشي أمين حركة النهضة التونسية في 20 نوفمبر

[1]– حسام حمزة ؛ "الدوائر السياسية للأمن القومي الجزائري" . رسالة ماجستير ، (جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011) ، ص 47.

2011 الذي استقبله الرئيس عبد العزيز بوتفليقة برغم من عدم تمثيله لأي مهمة رسمية ثم زيارة رئيس الحكومة الأسبق حمادي لجبالي في 3 ديسمبر 2012 وتندرج هذه الزيارات ضمن دعم الجزائر للمسار الانتقالي في تونس والتأكيد على عمل العلاقات الجزائرية التونسية لتأتي بعدها زيارة وزير الخارجية الجزائري لتونس لتسوية ملف الحدود البحرية ووعد الحكومة الجزائرية بتقديم دعم مالي للخزينة التونسية، ثم زيارة الوزير الأول الجزائري إلى تونس في 29 ديسمبر 2013 والاتفاق على عقد اللجنة العليا المشتركة للبلدين لبحث القضايا المشتركة في المجال الأمني خاصة . وفي 2015 استقبل الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة الرئيس التونسي "الباجي قايد السبسي" عقب انتخابه وتم الاتفاق على الرؤية المشتركة حول الملفات الأمنية في المنطقة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب ورفض الحل العسكري في ليبيا [1].

– زيارة وزير العلاقات الخارجية المغربي سعد الدين العثماني إلى الجزائر في 22 جانفي 2012 حيث حظي باستقبال غير مسبوق لمسؤول مغربي والمنهجية الجديدة المتفق عليها لتحسين العلاقات وتطوير التعاون بين البلدين بالتركيز على المتفق عليه وتأجيل القضايا المختلف عليها وهو ما فسره الدكتور "قوي بوحنينة " بقوله :« إن التنسيق الأمني المغربي الجزائري موجود عمليا وميدانيا – لكنه غير مترجم في شكل شراكة أو اتفاقية إستراتيجية معلنة والحملة المغاربية للرئيس التونسي المؤقت منصف المرزوقي في فبراير 2012 ودعوة القادة المغاربة على إحياء الإتحاد المغاربي كحتمية تفرضها طبيعة الوضع الراهن فالقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عقدت بالجزائر تجاوزت 60 لقاء في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013 وهو ما حول الجزائر إلى مجمع سياسي وأمني دولي ومتعدد الأطراف ، وقد تعززت العلاقات الأمنية الجزائرية الليبية لتجاوز عقد الماضي التي واكبت بداية الحراك السياسي ضد القذافي إذ سجل تبادل في الزيارات على مستويات عليا بين القيادتين [2].

وتحافظ الجزائر على علاقاتها الإستراتجية بتونس وليبيا في شقها الأمني في ظل عقد إتفاقيات إستراتجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية والتعاون الإستخباراتي وتبادل خبرات التدريب في ظل مطالبة ليبيا وتونس الاستفادة من الخبرات الجزائرية الإحترافية وستضل العلاقات الجزائرية المغربية تراوح مكانها وتعاون أمني تحتمه الضرورات الإستراتجية المرتبطة بالجوار الإقليمي لغلق الحدود وقضية الصحراء الغربية .

وقد تم توقيع اتفاقية أمنية جزائرية تونسية في مارس 2017 خاصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وضمت النقاط التالية : مكافحة التهريب بكل أشكاله والجرائم ذات الطابع الإقتصادي واسترجاع الأموال

[1]– عبد الرزاق مقري ؛ الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية . مداخلة ضمن أشغال ندوة : "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة "، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، أيام 17و18فيفري 2013.

[2]– بوحنية قوي ؛ مرجع سابق . ص 2.

والثروات المسروقة ، هذا التعاون يكون عن طريق تبادل المعلومات والخبرات التقنية والزيارات بين خبراء البلدين [1].

– زيارة الوزير الأول الجزائري إلى ليبيا في ديسمبر 2013 بهدف مناقشة الوضع الأمني الليبي والاتفاق على تنسيق الأمن الحدودي ومكافحة الإرهاب وإنشاء لجنة حدودية جزائرية ليبية وقد عرضت الجزائر على المسؤولين الليبيين إمكانية التدريب وتقديم المساعدة في مجال الجيش والشرطة ، كما أن رعاية الجزائر للجولة الثانية لحوار الفرقاء الليبيين يأتي في إطار حرص الجزائر على مساعدة ليبيا في الخروج من الأزمة ويعتقد العديد من السياسيين الليبيين بأن الحل السياسي في ليبيا يمر عبر الجزائر وتعمل في نفس الوقت الجزائر على ضبط أمن الحدود بين الجزائر وليبيا وتونس التي توجت بمبادرة متعددة الأطراف في يناير 2013 بمبدئية غدامس الليبية الواقعة في مثلث حدودي بين ليبيا وتونس والجزائر والتي نوقشت فيها العديد من القضايا الأمنية التي تجمع إهتمامات الدول الثلاث لمواجهة التهديدات الأمنية وانتهت هذه القمة بوضع إستراتجية للتنسيق الأمني وتحتوي على ما يلي :

1. إقامة لجان دورية مشتركة لتبادل المعلومات بين الحكومات الثلاث .
2. بناء منظومة معلوماتية مشتركة لمراقبة الحدود .
3. تفعيل دور المجتمع المدني في توطيد العلاقة بين شعوب المنطقة خاصة في المناطق الحدودية.
4. تأكيد المسؤلين المملكة المغربية على حرصهم على إقامة المغرب العربي وأنه يبقى رأس أولوياتهم حينما عرض عليهم الإنظمام إلى مجلس التعاون الخليجي [2].

إن الموقف الجزائري عانى من أزمات المنطقة العربية (السورية واليمنية) حيث رفضت الجزائر أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدولتين وتجلى ذلك واضحا عندما اعترضت الجزائر بإضافة إلى سوريا على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7360 الصادر 2011/03/12 الذي كان بمثابة الشرعنة التي أضفتها الجامعة العربية على التدخل في ليبيا ففي سوريا تضل تؤكد الجزائر على أمور ثلاثة : الحفاظ على وحدة الأراضي السورية ، ضرورة الحوار بين السلطة والمعارضة وتجنب عسكرة النزاع وضرورة مكافحة الإرهاب، أما اليمن فرفضت الجزائر المشاركة في عملية عاصفة الحزم التي انطلقت في 26/ 03/ 2015 الموجهة ضد جماعة الحوثيين في اليمن المدعومة من إيران بالنظر إلى الدستور الجزائري في مادته (26) التي تنص بعدم السماح بمشاركة الجيش الجزائري في مهمات خارج حدود بلاده[3].

---

[1] – جمال كريمي ؛ اتفاقية أمنية بين الجزائر وتونس لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ، يومية الوطن . تاريخ الإطلاع 2019/5/19 ، الساعة 23:22. متحصل عليه: http: //alwatannews.net/articel/801872/Arab/

[2]– سعيدي ياسين ؛" التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي" . رسالة ماجستير ، (جامعة وهران 2، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016) ، ص ص 138، 139.

[3]– نفس المرجع . ص 139.

أما على مستوى العلاقات الجزائرية السعودية فقد غلب عليها الطابع الإقتصادي على الرغم من بعض الخلافات السياسية حول العديد من القضايا الإقليمية خاصة الأزمة السورية وشهدت تبادل العديد من القضايا الإقليمية خاصة الأزمة السورية ، وشهدت تبادل العديد من الزيارات لمسؤولي البلدين وتوقيع العديد من اتفاقيات الشراكة والتعاون اقتصاديا منذ زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أفريل 2015 والوزير الأول الأسبق عبد المالك سلال في نوفمبر 2016 وتم تأكيد على والتنسيق المشترك والإتفاق الإستراتيجي عام 2017 فالبلدين يغلبان البرغماتية في علاقاتهما [1].

ومن هنا يتضح أن البعد الأمني هو مستوى من مستويات السياسة الخارجية لكن عادة ما تكون المتغيرات الاقليمية والدولية محورا أساسيا في التحكم بدرجات البعد الأمني فنجد النظم السياسية العربية تتخذ من المقاربة الأمنية غطاء تتيح لها ضمان الأمن السيادي للدولة وهذا ما تعكسه الأرقام المالية الضخمة المخصصة للقطاع العسكري وتحديثه ، فالجزائر في 2011 خصصت 6.8 مليار للإقتناء العسكري ليصل في 2013 إلى 11 مليار وهو ما يؤكد اهتمام صناع القرار الجزائري بالمتغير الأمني خاصة بعد أحداث تيغنتورين سنة 2013 والعملية الإرهابية استهدفت مجمع الغاز " الحياة " الذي أكد على التهديد الأمني الذي شكلته الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر [2].

المطلب الثاني: على مستوى العلاقات الجزائرية الإفريقية منذ 2011

سياسة الجزائر في المنطقة الإفريقية سياسة دائمة وثابتة تقوم على أسس حفظ أمن حدودها مع دول المنطقة كجزء من حماية أمنها القومي المرتبط بتحصين الحدود ولذلك سعت الجزائر إلى احتواء الأزمات المنتشرة في المنطقة والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمنها القومي كلما واجهت السياسات الغربية التي كانت عائقا أمام الإستراتجية الأمنية الجزائرية المشتركة مع دول المنطقة كل ذلك أدى بالقادة السياسيين وصناع القرار في النظام الجزائري على اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تلك التهديدات والعمل على تأمين الوطن وحماية حدوده الترابية ؛لذلك انتهجت الجزائر العديد من الإستراتجيات لمواجهة هذه التهديدات منها :

1. إستراتجية عسكرة الحدود :

التطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية للجزائر والتي أفرزت سقوط الأنظمة في كل من تونس وليبيا في 2011 وأزمة مالي اتضح للقادة الجزائريين حجم التهديد الناتج عن ذلك وإدراك شساعة الحدود الجنوبية وانكشافها على جميع التهديدات القادمة من الساحل لذلك كثفت الحراسة والمراقبة على طول

---

[1]– أمال زرنيز ؛ "سمة العلاقات الجزائرية السعودية : الهدوء والتقارب وتجاوز الخلافات السياسية" . مجلة أراء حول الخليج ، العدد: 136، تاريخ الإطلاع 2019/5/1 ، الساعة11:23 ، متحصل عليه :

http://araa.sa/index.php?view=article&id

[2]– محمد السنوسي؛ مرجع سابق .

الحدود الشرقية والجنوبية و الجنوبية الغربية للبلاد . ولكبر وشساعة المساحة بين الناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة عمدت وزارة الدفاع الوطني إلى استحداث قطاعين عمليين الأول شمال شرق عين أمناس بالناحية العسكرية الرابعة بورقلة التي تظم البترول بحاسي مسعود والثاني بمنطقة برج باجي مختار بالناحية العسكرية السادسة بتمنراست التي تشمل مقر قيادة الأركان المشتركة(CEMOC) ويبعد مقر الناحية العسكرية الرابعة بورقلة عن الحدود مع ليبيا بما لا يقل عن 1000 كلم ن وهو نفس ما تعانيه الناحية العسكرية الرابعة وجدت أمام صعوبات في القيادة وإدارة وحداتها العسكرية العامة على الحدود وقد أفرز الصراع في شمال مالي والحرب الأهلية في ليبيا وإضرابات الحدود عن مشاكل في التغطية الأمنية وقيادة القوات [1].

كل تلك الإجراءات تزامنت مع حادثة " **تيقنتورين** " في 2013 كانت سببا في إنشاء ناحية عسكرية سابعة بإليزي التي أنشأت العشرات عن اكتشاف ومراكز المراقبة وتهيئة مهابط للطائرات العمودية في إطار مخطط أمني دفاعي على محور برج باجي مختار و ديتزاواتين في الحدود الجنوبية ومحور تينالكوم بـ"جانت" على الحدود الشرقية ، وعمدت القيادة العسكرية على تدعيم مختلف الوحدات المرابطة على الحدود الجنوبية بوحدات عسكرية جديدة ففي 2011 ثبتت الجزائر حوالي 7000 من قوات الدرك الوطني حراس الحدود (GGF) على الحدود الشرقية مع ليبيا كإستراتجية دفاعية كما قامت بتدعيم الناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة بـ 20.000 مع قوات الجيش الوطني الشعبي على مختلف الحدود .

وفي 2012 على طول شريط الحدود الليبية والنيجيرية والمالية تم تثبيت أكثر من ثلاثون قاعدة جديدة لقوات الدرك الوطني منها قاعدة جوية من أجل استخدامها كغطاء جوي لمراقبة الحدود والمنطقة الصحراوية الشاسعة كما تم في جانب التعاون الأمني قامت القيادة العسكرية بخلق غرفة عملياتية من أجل تنسيق العمليات وتبادل المعلومات الإستخباراتية بين الجزائر ونظائرهم من دول الساحل المجاور كما تزودت الجزائر بنظم للمراقبة الإلكترونية التي تظم منظومة رادارات وأنظمة الإنذار قادرة على كشف وضبط أي محاولات للتسلل عبر الحدود للعربات والأشخاص ؛ حيث تكون هذه الأنظمة مصحوبة بمراقبة جوية مكثفة ودوريات أرضية للفرق المتخصصة في مكافحة الإرهاب [2].

2. إستراتجية التسلح :

بحجم التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الجزائري انتهجت القيادة السياسية والعسكرية إلى إتباع سياسة التسلح بهدف تطوير القدرات الدفاعية للمؤسسة العسكرية وتزويدها بالعتاد والآليات والأنظمة الحديثة التي من شأنها تسهيل عملية مراقبة الحدود وتعقب الجماعات الإرهابية وعصابات التهريب

[1]– بودن زكريا؛ " أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطن الجزائري واستراتجيات مواجهتها 2010–2014" . رسالة ماجستير ،(جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2015) ،ص 143.

[2]– نفس المرجع . ص 146.

والجريمة المنظمة خاصة على المستوى الإفريقي وما تشمله ، ومن أجل تطوير الوسائل العسكرية وإعادة تجهيز الجيش الجزائري بما يتماشى مع التحولات الجديدة ومرحلة الاحترافية اتبعت القيادة العليا للجزائر سياسيتين الأولى تتمثل في محاولة إقامة قاعدة صناعية عسكرية في الداخل والثانية تعتمد أساسا على عملية شراء الأسلحة من الخارج بالاعتماد على الشركاء الدوليين واعتماد على الصناعة العسكرية المحلية[1].

كما كان للدبلوماسية الجزائرية دور بارز في إعادة الوحدة الإفريقية من خلال دورها في الإتحاد الإفريقي من خلال القرارات وحضورها ومساندة القضايا الإفريقية فتاريخ الدبلوماسية الجزائرية يثبت الدور الجزائري في الوساطة في محيطها الإقليمي لحل المشاكل المطروحة لإدارة النزاعات في البيئة الإفريقية وإبعاد التدخل الأجنبي في إفريقيا [2].

وكانت الوساطة الجزائرية في النزاع في ليبيا ، مالي ، للوصول إلى حل سلمي بين الأطراف المتنازعة ودائما ما شكلت الوساطة الجزائرية نجاحا لإدارة الأزمات والنزاعات الإفريقية خاصة في ملق الطوارق الذي خلص إلى اتفاق السلام في الجزائر 2006 ، غير أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا بعد الربيع العربي ممثلة في الحركة الوطنية لتحرير الأزواد مطالبين بتقرير المصير والاستقلال ودعوة الجزائر الطرفين للحوار وهو ما تم في الجزائر في 2012 بلقاء ضم ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية وممثلين عن تحالف في 23 مايو والحركات الوطنية لتحرير أزواد ورد الفعل الجزائري جاء تخوف من أي انفصال قد يحدث مما يؤثر على وحدتها الترابية بين الروابط الإثنية والتاريخية بين بلدان المغرب العربي وهو المكون الأمازيغي وفي النصف الثاني من 2014 ترأست الجزائر والمنظمة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا والإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وموريتانيا والنيجر والتشاد عن طرق وساطة بين الطرفين لكن اختلاف الطرفين صعب دور هذه الوساطة في إيجاد حل نهائي بسبب اختلافات حول توزيع الثروة والمسؤوليات الدستورية والوضع الأمني تتوج الدبلوماسية الجزائرية في النهاية باتفاق شامل في 24 جويلية 2014 بالجزائر [3].

كما حرصت الجزائر على بناء حركات أمنية تتكون من أربع دول سميت بدول الميدان تظم (الجزائر، موريتانيا مالي والنيجر) مقرها تمنراست وهو مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربع ، وتوسعت لتشمل التشاد والنيجر وبوركينافاسو في شكل قوة مشتركة لتأمين الحدود ومنع تدفق السلاح والهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات والمجموعات المسلحة في إطار يحدده الإتحاد الإفريقي على المستوى مجلس السلم والأمن الإفريقي ، وقد جاءت هذه المبادرة بعد سلسلة من الاجتماعات العسكرية المطلوبة التي

[1]– نفسه . ص 144.

[2]– سليم العايب ؛ مرجع سابق . ص 158.

[3]– نفس المرجع . ص 159.

عقدتها ممثلو هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس ، ووفق التصور الجزائري ، هذه القيادة العسكرية ، المشتركة (CEMOC) جاءت تتويجا للجهود الإقليمية في مكافحة الإرهاب بالمنطقة[1].

حيث أن التحرك الجزائري في الفضاء الإفريقي يؤمن بأن الطريق للشراكة الجزائرية الإفريقية يتأتى في المرحلة الراهنة من المقاربة الأمنية كأولوية على المقاربة الإقتصادية إذ تشير الإحصائيات إلى ضآلة وضعف التبادل الإقتصادي الإفريقي الإفريقي والجزائري الإفريقي وضمانا لذلك إتخذت الجزائر منهجا قوامه تأمين الأمن بآلية تتعامل مع الجريمة الإقتصادية المنظمة خاصة بعد سقوط القذافي وانتشار الجماعات المسلحة في شمال مالي ومعتمدة على إستراتجية التعاون مع دول الجوار لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة تهريب السلاح في المنطقة أين قامت الجزائر ونيجيريا بإمضاء إتفاقية أمنية مشتركة لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة عام 2010 ، ثم إنظمت ليبيا وبعدها انضمت مصر وتونس وتشاد ونيجيريا وبوركينافسو لهذه الإتفاقية بهدف مواجهة التهديدات ، الأمنية الآتية من الفضاء الليبي وعلى إثر هذه الإتفاقية جاءت مبادرة إنشاء أفريبول على هامش الندوة الجهوية الإفريقية 22 المنعقدة بوهران من 10 /12 ديسمبر 2013 بحضور 41 قائد شرطة إفريقي تبنو هذا المشروع الأفريبول في دعم التعاون الشرطي بين الدول الإفريقية بهدف مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب ودعم القدرات التقنية و العملياتية لأجهزة الشرطة [2] .

فالجزائر إفريقيا ستبقى حجر الارتكاز باعتبارها تحاول إدارة صناعة الإستقرار في حالات كثيرة لصالح الانشغال بالقضايا الأمنية المحلية على حساب المقاربة الإقتصادية والتنموية والتحرك الأمني الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات وهي تدرك بأنها تدير عملية بالغة التعقيد وهذه العملية الأمنية تشمل ثلاث مؤشرات :

– **المؤشر الأول** : الإستراتجية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر والتي أضحى لزاما إدراكيا في التعاطي مع الفضاء الإفريقي الهش والمأزوم ، ولذلك فإن التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق للشراكة الجزائرية الإفريقية تكتيكيا وإجرائيا يقوم في الفترة الحالية على المقاربة الأمنية كأولوية على المقاربة الإقتصادية إذ تشير الإحصائيات إلى ضعف التبادل الإفريقي ككل .

[1]– بودن زكريا ؛ مرجع سابق. ص 151.

[2]– جدو فؤاد ؛ مرجع سابق . ص 257.

– **المؤشر الثاني :** وضمانا لتأمين الإستراتجية الأمنية الجزائرية اتخذت الجزائر منهجا إنتقائيا على الذات قوامه تأمين الأمن بآلية من التهديدات القادمة من دول الجوار (ليبيا ، مالي)[1].

– **المؤشر الثالث :** معظم دول إفريقيا هي دول هشة ومشاكلها وتحدياتها هي انتقال مباشر إلى المحيط المجاور وعليه هي خطر على غيرها أكثر من نفسها ونتيجة لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع للعام 2014 لتصل إلى 20 مليار دولار الأعلى من ضمن القطاعات حيث تشكل حوالي 15% من الميزانية العامة للبلاد حين لم تتجاوز للعام 2015 ، 15 مليار دولار منها 9 مليارات للدفاع و6 مليارات للأجهزة الداخلية ويرجع المختصون هذه الزيادة في الميزانية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والساحل بسبب انهيار النظام الأمني في عديد من دول المنطقة (ليبيا ومالي) و ازدياد قوة الجماعات المتشددة التي استفادت من فوضى السلاح[2].

المطلب الثالث : على مستوى العلاقات الجزائرية الدولية منذ 2011

الجزائر همزة وصل بين ثلاثة مناطق متكاملة أوروبا إفريقيا والعالم العربي فطبيعة الموقع الجغرافي للجزائر جعلها أكثر الدول عرضة للتأثيرات الخارجية في سياستها الخارجية فاعتمدت العمل السياسي الدبلوماسي من خلال المؤتمرات والملتقيات الدولية مؤكدة فيها على ضرورة محاربة التهديدات الأمنية .

شاركت الجزائر في الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في ماي 2011 بمدريد بمشاركة خبراء من الدول الإفريقية والأوروبية بهدف إنشاء آليات للعمل المشترك لتعزيز التنمية والأمن في المنطقة المتوسطية وبحث المشاركون ضرورة كشف الجهود لوضع إستراتجية لدول المنطقة للتصدي للتهديدات والتحديات الإرهابية التي تواجه المنطقة والتي تشكل عوامل رئيسية في زعزعة أمن واستقرار المنطقة المتوسطية [3].

وعقدت الدورة السادسة المشتركة الجزائرية البريطانية حول تحريم دفع الفدية للإرهاب والعمل على تجفيف منابع الإرهاب في مارس 2012 ؛ حيث دافعت الجزائر بقوة من أجل تحريم دفع الفدية للإرهاب في المحافل الدولية خاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة ، حيث أصدر مجلس الأمن بتاريخ 07/ ديسمبر 2009 القرار رقم 1904 القاضي بتجريم دفع الفدية للأشخاص والجماعات والمؤسسات

---

[1] – بوحنية قوي ؛ "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانتفاء الأمني" . تاريخ الإطلاع: 2019/5/9 ، الساعة 02:13، متحصل عليه :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

[2]– نفس المرجع .

[3]– الندوة الدولية الأولى حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، تاريخ الإطلاع 2019/4/25 ، الساعة22:30. متحصل عليه : https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id

والكيانات الإرهابية، والذي يكمل القرار رقم 1373 والمتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب والقرار رقم 1267 المتعلق بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية ويقوم قانون مكافحة دفع الفدية حول عنصرين مهمين :

1. توحيد طرق مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال تقديم مقترحات لرفض وتحريم دفع الفدية مقابل الإفراج عن الرهائن المحتجزين من قبل الجماعات الإرهابية والتي تشكل مصدرا هاما لتمويل أنشطتها الإجرامية .
2. رفض جميع الشروط المقترحة لإطلاق سراح الرهائن مقابل عناصر إرهابية مسجونة في بعض بلدان المنطقة [1].

وأكدت الندوة على ضرورة بناء الثقة بين الشركاء الإقليميين من أجل وضع تدابير فعلية فعالة لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والتدخل فرديا وجماعيا للقضاء على هذه الجرائم التي تهدد أمن واستقرار المنطقة ، حيث أكد المشاركون على ضرورة التعاون الدولي المهيكل والشامل وبناء خارطة أمنية مشتركة لمكافحة هذه التهديدات وتم الإتفاق في إطار مكافحة الإرهاب على عدة عوامل هي :

- الإرادة الصارمة لمكافحة الإرهاب.
- تحديد وتعريف مصطلح الإرهاب .
- وضع إستراتجية محكمة وصارمة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي في 2010 بالجزائر تم إنشاء مركز للمعلومات حول الإرهاب كتزويد قيادة الأركان العملياتية المتواجدة في تمنراست بكل المعلومات المتعلقة بغمار الأحداث الأمنية وفقا لرؤية مشتركة ، كما أكدت الجزائر خلال المؤتمر الخامس عشر لوزراء داخلية بلدان غرب المتوسط (5+5) الذي احتضنته الجزائر في أفريل 2013على موقفها إزاء تجميد وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب لتحقيق نتائج حقيقية على صعيد مكافحة الإرهاب [2] .

وركزت الإستراتجية الأمنية الجزائرية في المتوسط على مبادئ دافعت عنها بشدة منذ القمة الأولى لمؤتمر التعاون في أوروبا بهلسنكي سنة 1975 ؛ حيث أقرت بأن الأمن في المتوسط شامل ويبين جماعيا وأن الإعتماد بين ضفتيه أمر مفروغ منه وأنه في المتوسط وأنه وحدهما الحوار والتشاؤم قادران على شعوب ضفتي المتوسط وعلى ضمان تحقيق السلم والاستقرار الإقليميين ويفسر تبني الجزائر لهذه المبادئ مشاركتها النشطة في كل المبادرات الأمنية المرتبطة بالنطاق الجيوسياسي المتوسطي، كما يفسر مطالبتها ببذل الجهود والمثابرة في التشاور والحوار من أجل الاستجابة بطريقة أفضل لمصالح جميع الأطراف في الشمال والجنوب وإيجاد إجابات مشتركة لمتطلبات الإستقرار والأمن الإقليمي وإنظمام الجزائر إلى مختلف الحوارات متعددة الأطراف مقتنعة بتواجد تناسق وتكامل بينها وإن هذا التكامل يسمح

---

[1]– نفس المرجع .

[2]– " الجزائر ومجموعة (5+5) لتنسيق الجهود من أجل استئصال الإرهاب" ، تاريخ الإطلاع 2019/4/25، الساعة 22:45 ، متحصل عليه : https://www.vetogate.com/mobile/255547

لكل حوار بالاستفادة من الإنجازات المحققة في الحوار الآخر والإجراءات الأمنية الشاملة والمحدودة الرسمية وغير الرسمية في المتوسط بعد إطلاق مسار برشلونة تندرج ضمن جهودها في دعم الشراكة الأورومتوسطية إيمانا من الجزائر بأن الشراكة في المجالات السياسية والأمنية يتعين أن تدعم بإرادة سياسية متبادلة للدول المتوسطية للتضامن وهذا ما يسمح بتقوية الديمقراطية ودعم دولة القانون في الضفة الجنوبية وتحييد أنواع الجديدة من المخاطر في مقدمتها الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة المهددة للسلم ، الأمن والاستقرار في المتوسط وذلك دون المساس بالسيادة الوطنية للدول وكذا عدم التدخل في شؤونها الداخلية[1] .

حيث صنفت الجزائر الإرهاب كأول تهديد مشترك لأمن المتوسط لما شكله من انتهاك لحقوق الإنسان ومن تهديد خطير لأمن واستقرار المنطقة وتعتبر التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وسنوات التسعينات وانتقال الأعمال الإرهابية إلى أوروبا أعطى شرعية للمقاربة الجزائرية متوسطية، وهو ما شكل محورا لعلاقاتها مع أوروبا والأطلس هذه المقاربة ترتكز على عدة مرتكزات وهي كالتالي :

1/ الإرهاب هو آلة حرب ضد الدولة الجمهورية والحضارة

2/ لا يوجد أي بلد مهما كانت قوته وقدراته الدفاعية بمعزل عن الاعتداءات الإرهابية

3/ لا يوجد وجه للمقارنة بين مكافحة الإرهاب والجريمة التقليدية .

5/ الإرهاب ظاهرة لا تقبل التجزئة بل يحارب بكل أشكاله وعلى كل الجبهات .

أما ما يتعلق بالهجرة فالجزائر تتبع إستراتجية متعددة الأطراف لأنها تعتبر منطقة عبور نحو الضفة الشمالية من المتوسط بعد استفحال الهواجس الأمنية في المنطقة وتصاعد التوترات بالدول المجاورة [2].

[1]– كمال روابحي ؛" التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط و تداعيتها على الأمن القومي الجزائري ". مذكرة ماستر، (جامعة محمد بوضياف لمسيلة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2018) ،ص 70.

[2]– أمير سعدي ؛" دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط الأزمة الليبية أنموذجا ". مذكرة ماستر، (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، قسم العلوم السياسية ،2016) .ص 53.

خلاصة الفصل

الجزائر كغيرها من دول العالم فهي تتأثر وتؤثر في البيئة الإقليمية والدولية ، مواجهة العديد من التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية ، منتهجة إستراتجية على عدة مستويات الحماية أمنها الداخلي والخارجي كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على عدة أصعدة محلية وإقليمية وحتى دولية في الحد من العديد من الأزمات التي شكلت تهديدا للأمن القومي الجزائري بالاشتراك والتعاون مع دول الجوار ودوليا لمجابهة التهديدات التقليدية منها والحديثة .

الخاتمة

بداية 2011 شكل تحديا كبيرا في السلوك الخارجي للجزائر لما يمثله هذا التاريخ من تحديات عدة لأمنها وحدودها الوطنية في 2011 إضافة إلى التحديات التقليدية فقد حملت معها تحديات جديدة بداية من الحراك العربي إضافة إلى أزمة مالي وليبيا وما انجر عن هذه التحديات من إنعكسات على الأمن والسياسة الخارجية للجزائر وكردة فعل انتهجت الجزائر إستراتيجية أمنية خارجية لمجابهة هذه التحديات عاملة كوسيط لحل الأزمات السياسية والأمنية محافظة على ثباتها على أهم مبادئها وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في نفس الوقت قامت بحماية حدودها الوطنية لتصدي لهذه التحديات سواء الداخلية أو الخارجية في إطار التعاون والتنسيق المشترك الإقليمي باعتبار التحديات والتهديدات جماعية وليست فردية ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها :

أولا – النتائج النظرية :

1 – تغيير العلاقات الدولية أدى إلى تغيير مضامين الأمن فركزت المقاربات التقليدية على الجانب العسكري للدولة لتحافظ على ثباتها وأمنها من جهة ومن جهة أخرى حماية الدولة من التهديدات الخارجية

2 – أما مفهوم الأمن الحديث فهو أوسع وأشمل لأنه يضم كل المجالات الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية وحتى الإيديولوجية وبالتالي تنوع المقاربات النظرية المفسرة للأمن التقليدي أو الحديث .

3– مقاربة الأمن الإنساني تنظر للأمن من خلال كل المجالات منها الأمن الإقتصادي ، الأمن الصحي ، الأمن الجماعي والأمن البيئي .

4– ترتبط مستويات الأمن بالأمن الداخلي الذي يهدف إلى الحفاظ على إستقرار الجبهة الداخلية للدولة أما الأمن الخارجي فيهدف لحماية حدود الدولة من التهديدات الخارجية المتعددة والمختلفة (الارهاب ، السلاح ، الجريمة المنظمة ....الخ) ، أما الأمن الدولي فيحافظ على أمن الدول من الاحتلال والحروب فيما بين الدول .

ثانيا – النتائج العملية :

1 – أهمية السياسة الخارجية لأي دولة تكمن في أنها تعبر عن أهداف الدولة إضافة إلى كونها تعد توضيحا لقوة الدولة وتأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية .

2– امتلاك الدولة الأساس الصحيح لبناء سياسة خارجية هذا يمكنها من أن تكون فاعلا إقليميا أو دوليا والعكس ومن هنا تنبع أهمية دراسة المحددات التي تتحكم في السياسة الخارجية ومن هذه المحددات الداخلية التي تنقسم إلى محددات سياسية واقتصادية واجتماعية وشخصية وجغرافيا لذلك صانع القرار على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية وضع مجموعة من الأهداف التي تحقق مصالح الدولة على الصعيد الإقليمي والدولي

3- الاستقرار الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية جعلها تسعى لترسيخ حسن الجوار والتعاون المشترك على المستوى الإقليمي والدولي غير أن التغييرات التي عرفتها المنطقة في 2011 جعلها تأخذ مسارا جديدا يعتمد على البعد الأمني في رسم السياسة الخارجية الجزائرية .

4- تعدد التحديات التي واجهت الجزائر ومست أمنها مباشرة منها أزمة مالي التي تصنف من الأزمات الداخلية المعقدة ما انعكس بتعقيدات على الأمن القومي الجزائري إضافة إلى أزمة ليبيا الأكثر خطورة بحكم انتشار السلاح والجماعات الإرهابية على حدود دول الجوار منها الجزائر ، كل ما سبق هو تهديد مباشر للأمن الوطني الجزائري .

5- سعي الجزائر إلى التنسيق مع دول الإقليم أو حتى دوليا لتوفير أمن المنطقة غير أن هذا التنسيق كان بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى .

6- إن البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية هو بعد محوري نتيجة العديد من التهديدات والتحديات التي تعيشها الجزائر في المرحلة الراهنة .

7- لقد قامت الجزائر بتبني العديد من السياسات والاستراتيجيات الأمنية على الجبهة الساحلية في سبيل حماية أمنها القومي وكذلك قامت بالعديد من الجهود التنظيمية لجعل الصحراء الجزائرية منطقة السلم والأمن والاستقرار ، كما تبذل جهودا دبلوماسية بمعية دول الساحل الإفريقي لمعالجة الوضع الأمني في المنطقة .

8- تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل لا دبلوماسية التصريحات تجاه دول الجوار والعمل ضمن المنظمات الإقليمية مثل الإتحاد الإفريقي ،بعيدا عن التدخل الأجنبي .

وعليه مما سبق نخلص إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على العمل الدبلوماسي كأداة فعالة في تحقيق استقرارها واستقرار المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا – المصادر والمراجع بالغة العربية

أ – المصادر :

القرآن الكريم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 2016 ، الجريدة الرسمية ، العدد 14، المؤرخ في 2016/3/7، المواد (28، 29) .
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 2016 ، مادة91.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور1963، مادة 58.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور1976، مادة 111
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور1996 ، مادة 77.
6. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02- 403 مؤرخ في 10/26/ 2002 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع.01،79/12/ 2002.
7. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 04 -174 مؤرخ في 06/12/ 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع39، 2004/06/16.
8. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 93-39 مؤرخ في 01/26/ 1993 يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع.29، 1993/01/29.

ب – المراجع :

1- المعاجم والقواميس:

9. ابن منظور(جمال الدين) ؛ لسان العرب. المجلد 01، الجزء 03. القاهرة: دار المعارف، [د، ت، ن].
10. الرازي (محمد بن أبي بكر عبد القادر)؛قاموس مختار الصحاح. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1950.

2 – الكتب :

11. البار (أمين)، منير بسكري ؛ مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية . الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014.
12. بن حميد الثقفي (عميد محمد)؛ التعاون الدولي أثره في مكافحة الإرهاب. الرياض : [د، د، ن] ، 2013.
13. بن غربي (ميلود) ؛ موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الاقليمية والتحديات الوطنية . الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011 .

14. بيليس (جون)، ستيف (سميث) ؛عولمة السياسة العالمية . تر: مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث ،2004.
15. جنس (لويد)؛ تفسير السياسة الخارجية ، (تر: محمد السيد سليم ، محمد بن احمد مفتي)، الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود للنشر،1989.
16. الخضاري (منصور) ؛ السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات ، الميادين ، التحديات). بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015.
17. عبد الحي (وليد) ،دورتي (جيمس) ، بالستغراف (روبرت)؛ النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.
18. الزبيري (محمد العربي) ؛ تاريخ الجزائر المعاصر. ج 2، دمشق : إتحاد الكتاب العرب، 1999.
19. السيد حسين (عدنان) ؛ نظرية العلاقات الولية .بيروت : الجامعة اللبنانية ، 2003.
20. السيد سليم (محمد) ؛ تحليل السياسة الخارجية . ط2 ، القاهرة : مكتبة النهضة العربية، 1998.
21. صبري مقلد (إسماعيل) ؛ السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية . مصر: المكتبة الأكاديمية، 2013.
22. عامر (مصباح) ؛ تحليل السياسة الخارجية . الجزائر : دار هومه 2010 .
23. عبد الفتاح (عصام) مطر (عبد السميع) ؛ الجريمة الإرهابية . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2005.
24. علام (أشرف) ؛ مشروع قناة البحرين والأمن العربي . القاهرة : مجموعة النيل العربية ،2008.
25. عنتر(عبد النور) ؛ البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ،أوربا ،والحلف الأطلسي . الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2005.
26. فاضل (زكي) ؛ السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية . بغداد : مطبعة شفيق، 1975.
27. قاسم (جمال زكريا) وآخرون ؛ الأمن القومي العربي : أبعاده ومتطلباته . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993.
28. قسم الدراسات والأبحاث ؛ السياسة الخارجية . الدانمارك: الأكاديمية العربية ،2007- 2008

29. قيرة (إسماعيل) وآخرون؛ مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002

30. محمود الأقداحي (هشام) ؛ السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2012.

31. مصباح (زايد عبد الله) ؛ السياسة الخارجية . ط2، طرابلس : دار تالة ، 1999.

32. موسى البداينة (ذياب) ؛ الأمن الوطني في عصر العولمة . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009

33. ميرل (مارسيل) ؛ سوسيولوجيا العلاقات الدولية . تر: حسين نافعة ، القاهرة : دار المستقبل العربي ،1986.

34. النعيمي (أحمد نوري) ؛ السياسة الخارجية . الأردن : دار زهران ، 2010.

35. يوسف حتى (ناصيف) ؛ النظرية في العلاقات الدولية . بيروت: دار النهضة العربية 1958.

3 – المجلات والدوريات :

36. بدر (عزيزة)؛" الأمن الإنساني في دول حوض النيل". مجلة السياسة الدولية . العدد: 181. القاهرة : مركز الأهرام،جويلية 2010 .

37. بكاي (منصف) ، دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية . الجزائر: دار الأمة،2017.

38. بوسعدية (رؤوف) ؛" دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية ". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد:9 ، جوان 2016.

39. بوكراع (إلياس) ، "العلاقات المدنية – العسكرية في الجزائر، هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري ؟."مجلة الجيش، العدد: 461، ديسمبر 2001.

40. الحربي (سليمان عبد الله) ؛ "مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه وتهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد: 19، صيف 2008 .

41. الحضرمي (عمر) ؛ "الدولة الصغيرة : القدرة والدور" . مجلة المنارة ، المجلد 19، العدد: 4، 2013.

42. حسن (زكريا) ؛ " القدرات و الإمكانيات العسكرية في العالم الإسلامي" ، حولية أمتي في العالم ، عدد خاص : الأمة في قرن ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، القاهرة ، 2000– 2001 .

43. دغبار (رضا)؛ " الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ضل دستور 2016 ". مجلة دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر، العدد : 15 ، جوان 2016.

44. سهر محمد (عبد الله يوسف) ؛ " الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط ". السياسة الدولية . العدد : 160، أفريل 2005.
45. صايح (مصطفى) ؛ " الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية أزمة مالي و إنعكساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد :02، ديسمبر 2014.
46. عبد العالي (عبد القادر) ؛" السياسة الخارجية الجزائرية بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد : 07، ، جويلية 2014 .
47. عديلة (محمد الطاهر) ؛ "الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي". دفاتر السياسة والقانون ، العدد :15، جوان 2016 .
48. عمران (ماجد) ، فيصل (كلثوم) ؛ "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان ". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27،العدد : 01 ، 2011.
49. فريجة (أحمد) ، فريجة (لادمية) ؛ "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة ". دفاتر السياسة والقانون. العدد: 14. الجزائر ، جانفي 2016.

4 – الدراسات غير المنشورة :

50. بن عبد الرزاق (حنان) ؛" تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة : دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936". أطروحة دكتوراه .(جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2017) .
51. بودن (زكريا)؛ " أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطن الجزائري واستراتجيات مواجهتها 2010-2014" . رسالة ماجستير ،(جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2015) .
52. بوزيد (عائشة) ؛ "هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية – قضية الصحراء نموذجا ". أطروحة دكتوراه ، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، تخصص : دراسات دولية ، 2017).
53. جدو (فؤاد)؛ "دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي" . أطروحة دكتوراه ، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2018) .
54. حدادي (جلال) ؛ "الأمن الجزائري في إطار إستراتجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001."مذكرة ماجستير ، (جامعة مولود معمري، تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015).

55. حسام (حمزة) ؛" الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" . مذكرة ماجستير ، (جامعة الحاج لخضر، باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011) .
56. دالع (وهيبة) ؛ " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999– 2014". أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 03 ، قسم العلوم السياسية،2015).
57. روابحي (كمال) ؛" التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط و تداعيتها على الأمن القومي الجزائري ". مذكرة ماستر، (جامعة محمد بوضياف لمسيلة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2018) .
58. زعيتري (يوسف) ؛" السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2016/2011 (دراسة وصفية)". مذكرة ماستر، (جامعة زيان عاشور، الجلفة ، قسم العلوم السياسية، 2017) .
59. زنودة (منى)،" تأثير النسق العقيدي على صناعة القرار في الدول العربية: دراسة مقارنة للنموذجين الأردني و الجزائري"، أطروحة دكتوراه،(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2017)،
60. زنودة (منى)؛ "أثر عامل شخصية الرئيس في السياسة الخارجية الأمريكية ـ دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلينتون وجورج ولكر بوش _". رسالة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة،2008).
61. سعدي (أمير) ؛" دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط الأزمة الليبية أنموذجا . مذكرة ماستر،(جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، قسم العلوم السياسية ،2016) .
62. سعيدي (ياسين) ؛" التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي" . رسالة ماجستير ،
63. (جامعة وهران 2، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016) .
64. الصاوي (علي) ؛ "الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي المصري من 1974– 1981".رسالة ماجستير.(جامعة القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1988).
65. العايب (سليم) ؛ "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي". مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2011).
66. عقابي (خميسة) ؛ " النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر 1990–2014" . رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015).
67. قريب (بلال)؛ " السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه : التحديات والرهانات ".رسالة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، 2011) .

68. مقدر (عبد الباسط)؛ " البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية" اتجاه المغرب العربي 2010-2016". مذكرة ماستر، (جامعة الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2017).

5 – الملتقيات العلمية :

69. دندن(عبد القادر)؛ " نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية ". مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: "دور الجزائر الإقليمي : المحددات والأبعاد " ، جامعة تبسة (الجزائر) ، يومي 29/28 أفريل، 2014.

70. فوزي (نور الدين) ؛ التهديدات الأمنية في المتوسط " محاضرات ألقيت على طلبة سنة أولى ماستر علاقات دولية وإستراتجية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2018/5/3.

71. مقري (عبد الرزاق) ؛ الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية . مداخلة ضمن أشغال ندوة : "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة "، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، أيام 17و18فيفري 2013.

6 – المواقع الإلكترونية :

72. "جنوب السودان صفيح ساخن منذ الإنفصال " . تاريخ الاطلاع 2019/5/4،الساعة 15:00. متحصل عليه :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/7/12

73مسلم (محمد) ؛ "وزارة الخارجية مناصفة بين لعمامرة ومساهل" ، تاريخ الإطلاع : 2019/2/1، الساعة 14:47. متحصل عليه : https://www.echoroukonline.com

73. جلاصي (محمد ياسين) ؛ تونس تعزز التأهب الأمني بعد التهديدات الإرهابية . تاريخ الإطلاع 2019/5/18 ، الساعة 22:45 . متحصل عليه : www.alhayat.com

74. "مقتل أسامة بلادن" ، تاريخ الإطلاع 2019/5/4. الساعة 14:15. متحصل عليه :
https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/knowledgegate/books/

75. أبرز أحداث العالم في 2011 ، يومية دنيا الوطن "، تاريخ الإطلاع : 2019/5/4، الساعة 15:00 . متحصل عليه:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/12/31/233869.html

76. شمسان (رياض طه)؛ "الأزمة اليمنية ومساراتها" . تاريخ الاطلاع : 2019/5/1 ، الساعة 11: متحصل عليه : https://m.altagheer.com/art33242.htm

77. " فلسطين تفوز بعضوية اليونسكو ". تاريخ الاطلاع 2019/5/1، الساعة 11:40 . متحصل عليه:
https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/news/arabic

78. ألكسندر (إبراهيم) ؛ " ثورات الربيع العربي تائهة بين الإرهاب وأذيال الأنظمة الإستبداية" ، مجلة المواطن ، العدد : 33 ، 26 يناير 2018 . ص ص 6-7. تاريخ الإطلاع 5/17/ 2019 ، الساعة 23:56. متحصل عليه :
http://muwatni:net archives/4796

79. بو حنية (قوي) ؛ مهددات الإستقرار : التحديات الأمنية ومستقبل الأوضاع في الجزائر ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2016. تاريخ الإطلاع 2019/4/22/، الساعة 22:11 متحصل عليه : https://futureuae.com/ar/Activity/Item

80. دخيل (عبد السلام) ؛ "الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا" ، تاريخ الإطلاع 2019/5/6، الساعة 23:22 متحصل عليه: https://www.google.com/amp/s/www.politics-dz.com/amp

81. بدوي (سليم) ؛ "أوروبا 2011 : اليورو بين الأزمة والصراع من أجل البقاء".تاريخ الإطلاع 2019/5/4. الساعة 14:00. متحصل عليه :
https://www.google.com/amp/s/amp.mc-doualiya.com/ar/articles/20111231

82. برقوق (أمحند) ؛" الأمن الإنساني مقاربة إيتمو_ معرفية ".تاريخ الإطلاع :
2018/12/1،الساعة 20:41. متحصل عليه : mhand.yolasite.comhttp://berkouk-

83. دوادي (عبد العزيز) ؛"أدوات السياسة الخارجية". تاريخ الإطلاع 2018/12/16. الساعة 19:16، متحصل عليه :
https://en.calameo.com/books/0008683167408a3ccd6dc

84. بوحنية قوي ؛ "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانتفاء الأمني" . تاريخ الإطلاع: 2019/5/9 ، الساعة 02:13، متحصل عليه :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537

85. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، "الجزائر: معطيات جغرافية ".تاريخ الاطلاع : 2019/02/08، الساعة 11:17.
http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm

86. " الجزائر الأولى من حيث تعداد الجيوش العربية والثانية في القدرة القتالية" . تاريخ الإطلاع :2019/5/12، الساعة 13:6. متحصل عليه :
https://www.google.com/amp/s/www.ennaharonline.com

87. أهم أحداث تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا منذ 2002 ، يومية الوسط أونلاين ، العدد :3920 . تاريخ الإطلاع 2019/5/13، الساعة 11:26 ، متحصل عليه:
http://www.alwasatnews.com/news/777398.html

88. راهم (فريد)، بوركاب (نبيل)؛ " انهيار أسعار النفط : الأسباب والنتائج ، المؤتمر الأول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 ، 2015 . تاريخ الإطلاع : 2019/5/18، الساعة 12:32 ، متحصل عليه : eco-univ-setif.dz

89. كريمي (جمال) ؛ اتفاقية أمنية بين الجزائر وتونس لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ، يومية الوطن . تاريخ الإطلاع 2019/5/19 ، الساعة 23:22. متحصل عليه :
http: //alwatannews.net/articel/801872/Arab/

90. زرنيز (أمال) ؛ "سمة العلاقات الجزائرية السعودية : الهدوء والتقارب وتجاوز الخلافات السياسية" . مجلة أراء حول الخليج ، العدد: 136، تاريخ الإطلاع 2019/5/1 ، الساعة11:23 ، متحصل عليه : http://araa.sa/index.php?view=article&id

91. زقاع (عادل) ؛ " إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي – ". تاريخ الإطلاع 2018/12/7. الساعة 15:48. متحصل عليه :
https://en.calameo.com/books/0008683167408a3ccd6dc

92. العدوي (محمد أحمد علي) ؛ "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة ". جامعة أسيوط : مركز الإعلام الأمني، [د ، ت ، ن] ،تاريخ الإطلاع : 2018/12/5، الساعة 13:00. متحصل عليه :
www.policem c.gov.bh/reports/2011/.../634370196843147393.pdf

93. كواليس خطف وتحرير الدبلوماسيين الجزائريين بمالي ، تاريخ الإطلاع 2019/4/21، الساعة 20:15. متحصل عليه:
https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/news

94. الموسوعة السياسية، "نظرية الدور في العلاقات الدولية" ؛ تاريخ الإطلاع : 2019/2/2، على الساعة 15:35، متحصل عليه:
https://political-encyclopedia.org/dictionary

95. الندوة الدولية الأولى حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، تاريخ الإطلاع 2019/4/25 ، الساعة22:30. متحصل عليه :

https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id

96. الجزائر ومجموعة (5+5) لتنسيق الجهود من أجل استئصال الإرهاب" ، تاريخ الإطلاع 2019/4/25، الساعة 22:45 ، متحصل عليه :

https://www.vetogate.com/mobile/255547

ثانيا – المراجع بالغة الأجنبية

In English :

1- BOOKS:

97. Dillon (Michel) ; politics of security. Routledge London:1996 .

98. James N. ROSENAU ; The United Nations in a Turbulent World. London: Lynne Rienner publishers, 1992.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال :

أولا – قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	**نموذج " روزنو " للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية**	**26**

ثانيا– قائمة الخرائط :

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	**خريطة توضح حدود الجزائر**	**32**
02	**توضح أهم الموارد الطاقوية في الجزائر**	**35**

شكر وعرفان.....

إهداء.....

مقدمة : .....أ-د

الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي للدراسة.....6

المبحث الأول :الدراسة المرجعية للأمن.....7

المطلب الأول : تطور مفهوم الأمن 7

المطلب الثاني : مستويات الأمن وأبعاده.....10

المطلب الثالث : أهمية الأمن في السياسة الخارجية.....13

المبحث الثاني : الدراسة النظرية للسياسة الخارجية.....15

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية 15

المطلب الثاني : محددات و أدوات السياسة الخارجية.....17

المطلب الثالث : نظريات السياسة الخارجية.....21

الفصل الثاني :هندسة السياسة الخارجية الجزائرية.....30

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية 31

المطلب الأول : المحددات الداخلية.....31

المطلب الثاني: المحددات الدولية و الإقليمية منذ 2011.....37

المبحث الثاني: الإطار التوجيهي للسياسة الخارجية الجزائرية.....40

المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية 40

المطلب الثاني : دوائر الإهتمام الخارجي الجزائري 43

المبحث الثالث : مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.....47

المطلب الأول : المؤسسة التنفيذية (رئاسة الجمهورية ، وزارة الخارجية) 47

المطلب الثاني : المؤسسة التشريعية والعسكرية.....50

الفصل الثالث : التوجهات الأمنية للجزائر منذ2011 54

المبحث الأول : التحديات الإقليمية والدولية منذ 2011 56

المطلب الأول : التحديات في الجوار العربي..... 56

المطلب الثاني : التحديات في إفريقيا 59

المطلب الثالث : التحديات الدولية 62

المبحث الثاني : الإستراتجية الأمنية الخارجية الجزائرية منذ 2011.....66

المطلب الأول : على مستوى العلاقات الجزائرية العربية منذ 2011 66

المطلب الثاني : على مستوى العلاقات الجزائرية الإفريقية منذ 2011 69

المطلب الثالث : على مستوى العلاقات الجزائرية الدولية منذ 2011..... 70

خاتمة : 77

قائمة المصادر والمراجع : 80

فهرس المحتويات : 90

ملخص الدراســــــــــة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة تشخيص وتحديد البعد الأمني في السياسة الخارجية ، بدراسة حالة الجزائر ضمن البيئة الإقليمية والدولية التي ارتبطت بتغيرات سياسية وأمنية التي شهدتها الساحة العربية والإفريقية المجاورة للجزائر وما رافق هذه التغيرات من تنوع التهديدات إنعكس على توسع مفهوم الأمن ليشمل جوانب جديدة غير الجانب العسكري وهي الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية .

ومن جهة أخرى طرحت سنة 2011 على مستوى البيئة الإقليمية للجزائر تحولات جديدة سياسيا وأمنيا برزت من خلالها العديد من التحديات والرهانات التي أثرت على الأمن الوطني الجزائري كالإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل وليبيا ومالي في ضل انهيار الأنظمة السياسية والفشل المؤسساتي الذي شهدته دول المنطقة وخصوصا ليبيا .

في إطار إستراتجيات الجزائر للتعامل والتكيف مع هذه التحديات انتهجت استراتجية متكاملة في فترة ما بعد 2011 فقد حاولت خارجيا التركيز على الدبلوماسية والوسائل السلمية لحل وتجاوز الأزمات من أجل تحقيق وحماية الأمن القومي الجزائري ؛وهذا ما يتيح للسياسة الخارجية الجزائرية ضرورة التكيف مع المتغيرات الراهنة والمستقبلية .

Abstract of the study:

In This staudy ,we tred to dirgmase and determine the security dimession in foreign poliay bay studuing the sitution of Algeria within the regional and international environment with was associated with the political and security changes wsitnessed in the Arab and african arena adjacent to Algeria and the accompanying changes from the diversity of threats economic and social .

On the other , the year 2011 at the level of the regional environment of algeria , new political and security transformations ernerged through the many challemges and bets that affcted the Algerian national security such as terrorism and organized crime in the sach , libya and Mali in the collapase of the political system and instmessed by the cuntries of region especially libya .

In the contesct of algeria strategies to deal with these changes, an integrated in the post -2011 period ,it tride to focus on diplomacy peaceful means to solve and protect Algerian national security this allows the Algerian foreign policy to adpt to current and future changes